التقرير السنوي 2016

أهمية الخبرة

دروس الماضي ...

من المتوقع أن يؤدي مشروع منجم أويو تولغوي الذي تدعمه مؤسسة التمويل الدولية، بمجرد انتهاء العمل فيه، إلى تعزيز الناتج الاقتصادي لمنغوليا بواقع 30%.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية.

والمؤسسة، التي أُنشئت في عام 1956، مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددها 184 بلداً، وتقوم مجموعة البلدان الأعضاء معاً برسم سياساتها.

وتتمتع المؤسسة بستة عقود من الخبرة في أسواق العالم الأكثر صعوبة. ونظرا لتواجدها في أكثر من 100 بلد في العالم وتكوين شبكة تضم المئات من المؤسسات المالية وأكثر من 2000 جهة متعاملة معها من القطاع الخاص، فإن المؤسسة تتمتع بوضع فريد يتيح لها خلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها.

فهي تستخدم رأس مالها وخبراتها التخصصية ونفوذها من أجل المساعدة على إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

IFC

... وآفاق المستقبل

المحتويات

ستة عقود من الخبرة
في بلدان الأسواق الصاعدة 4
دروس الماضي وآفاق المستقبل 16

موجز نتائج عمل مجموعة
البنك الدولي 2016 18

رسالة من فيليب لو هورو نائب الرئيس
التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول
لمؤسسة التمويل الدولية 24

فريق جهاز إدارة المؤسسة 28

استعراض أنشطة المؤسسة خلال العام 30
أبرز الأنشطة المالية للمؤسسة 31
أبرز أنشطة عمليات المؤسسة 31
الأثر العالمي لعمل المؤسسة 32

كيف تخلق مؤسسة التمويل الدولية الفرص 36
الابتكار 37
تأثير عمل المؤسسة 45
الإيضاح والبرهان 55
الأثر الإنمائي 63

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية 70
الارتقاء إلى مستوى المسؤولية 71
خبرات المؤسسة 76
موظفو المؤسسة وممارسات عملها 84

عقود من
الخبرة

1956

ستة عقود من الخبرة في بلدان الأسواق الصاعدة

قبل ستين عاما،

راهنت بضع عشرات من بلدان العالم على نحو محسوب على قدرة القطاع الخاص على إحداث تغييرات كبيرة في البلدان النامية.

وقامت هذه البلدان بتعبئة ما يصل إلى 100 مليون دولار من رأس المال وأنشأت مؤسسة التمويل الدولية بغرض تقوية عمل البنك الدولي على حفز النمو والتنمية. وآتى هذا الرهان ثماره؛ فالمؤسسة تعد اليوم أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، حيث قدمت أكثر من 245 مليار دولار من التمويل إلى منشآت الأعمال في بلدان الأسواق الصاعدة.

إلا أن الحاجة للتمويل لم تكن قط أكبر مما هي عليه الآن. ويصادف عام 2016 العام الأول من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة – وهي مبادرة تعتمد على القدرة الجماعية للحكومات والقطاع الخاص على تعبئة تريليونات الدولارات سنويا لتعزيز الرخاء والسلام في العالم. وهو عام مليء باضطرابات اقتصادية على نحو لم يسبق له مثيل منذ الأزمة المالية التي ضربت العالم في 2008 و 2009. كما أنه عام تسبَّبت فيه الصراعات والاضطرابات السياسية في تشرد الملايين من البشر وسقوطهم في براثن الفقر.

في هذا الوقت، يتطلب الأمر نوعا خاصا من البراعة وحسن التدبير لتسريع عجلة التنمية.

2016

الابتكار والتأثير والإثبات والبرهان والأثر الإنمائي

النشأة الأولى

1947

- رئيس البنك الدولي جون ج. ماكلوي يعين رجل المال والأعمال **روبرت ل. غارنر** من نيويورك نائبا له.

1948–1949

- غارنر وزملاؤه **يقترحون إنشاء مؤسسة جديدة** لحفز استثمارات القطاع الخاص، والعمل مع الآخرين وتحمل المخاطر التجارية بصورة كاملة.

1956

- **إنشاء مؤسسة التمويل الدولية** تحت قيادة غارنر برأس مال قدره 100 مليون دولار.

1957

- **أول قرض من مؤسسة التمويل الدولية:** مليونا دولار لمساعدة مؤسسة تابعة لشركة سيمنز بالبرازيل لصناعة المعدات الكهربائية.

مزاولة الأعمال

1959

- **أول قرض جماعي:** مؤسسة التمويل الدولية تعبئ مليوني دولار من مجموعة من البنوك لصالح شركة تشامبيون سليولوز البرازيلية لتصنيع لباب الورق والورق.

1961

- تعديل اتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية **للسماح بعمليات الاستثمار في أسهم رأس المال** – في الوقت المناسب، وهي ركيزة أساسية الآن في قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح.

1962

- **أول استثمار للمؤسسة في أسهم رأس المال:** حوالي 500 ألف دولار في شركة فابريكا إسبانيول ماغنيتوس الإسبانية لتصنيع قطع الغيار.

توسيع نطاق عمل المؤسسة

1971

- **إنشاء إدارة الأسواق الرأسمالية بالمؤسسة** بغرض تقوية البنوك المحلية وأسواق الأسهم ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى – التي أصبحت في نهاية المطاف أكبر مجال تركيز لعمل المؤسسة.

1972–1974

- **الخدمات الاستشارية والمكاتب الميدانية:** لأول مرة في تاريخها، المؤسسة ترسل خبراء إلى جاكرتا للمساعدة في إنشاء أول سوق للأوراق المالية في البلاد.

1973

- **أول مشروع لتمويل الإسكان:** المؤسسة تصبح مساهما مؤسسا في شركة **Davivienda** of Colombia الناشئة، ثم تعتمد النموذج نفسه في عام 1978 مع شركة HDFC في الهند.

1974

- استثمار بقيمة 17.3 مليون دولار وخدمات استشارية من المؤسسة يساعدان شركة كوريا **إل جي إلكترونيكس** في أن تصبح واحدة من أولى شركات الأسواق الصاعدة القادرة على المنافسة في العالم.

1976

- **أول مشروع لتمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة:** منح قرض بقيمة مليوني دولار لبنك كينيا التجاري لإعادة إقراضه للشركات المحلية الأصغر حجما.

التأكيد على الابتكار

1980

- **أول استثمار في مجموعة تاتا الهندية:** شركة تاتا للحديد والصلب تقترض 38 مليون دولار من المؤسسة.

1981

- المؤسسة تبتكر عبارة "**الأسواق الصاعدة أو الناشئة (Emerging markets)**" – مما أدى إلى تغيير فهم عالم المال والأعمال للبلدان النامية، وإلى تحديد فئة جديدة من الأصول.
- المؤسسة تنشئ **قاعدة بيانات الأسواق الصاعدة** – لتشكل أساسا لأول مؤشر للأسهم في الأسواق الصاعدة في العالم.

1984

- المؤسسة تدشن أول صندوق خاضع للتداول العام ببلدان الأسواق الصاعدة، وهو **صندوق كوريا** المسجل في بورصة نيويورك.

1985

- المؤسسة تقدم **خدمات استشارية لإصلاح مناخ الاستثمار في الصين.**

1988

- في خضم أزمة الديون التي أصابت أمريكا اللاتينية، المؤسسة تساعد العديد من **التكتلات المكسيكية على تقليل ديونها.**

1989

- المؤسسة **تتلقى أول درجة تصنيف ائتماني من الفئة الممتازة AAA** – وهو ركيزة أساسية في برنامج اقتراض رئيسي بعملات متعددة تجاوز بحلول عام 2016 مبلغ 15 مليار دولار سنويا.

من خلال

1960s **1970s** **1980s**

تزايد التأثير العالمي

1992

- المؤسسة تبتكر عبارة **الأسواق الوليدة (frontier markets)**.
- المؤسسة تقود أحد **أوائل برامج الخصخصة في روسيا**، وتدير مزادا لألفي مؤسسة أعمال في نيزني نوفغورود.

1996

- المؤسسة تدخل قطاع **التمويل الأصغر** بحصة قدرها 3 ملايين دولار في مؤسسة بروفاند التي يتركز عملها على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- في أحد أولى استثماراتها في دولة متأثرة بالصراعات، ساعدت مؤسسة التمويل الدولية في **إطلاق بنك رائد للتمويل الأصغر في البوسنة** (يُعرف الآن باسم بنك بروكريديت ProCredit Bank).
- المؤسسة تقود أكبر عملية خصخصة في أفريقيا: بيع حصة الحكومة الكينية بقيمة 70 مليون دولار في **شركة الخطوط الجوية الوطنية** إلى شركة الخطوط الجوية الملكية الهولندية (KLM).

1998

- المؤسسة تتبنى **إجراءات مراجعة بيئية واجتماعية** وسياسات وقائية جديدة.
- في إطار التصدي **للأزمة المالية الآسيوية**، المؤسسة تبدأ عملية استثمار على مدى خمس سنوات تصل قيمتها إلى مليار دولار في مواجهة التقلبات الدورية وحزمة من الخدمات الاستشارية بغرض تقوية الجهات المتعاملة معها في كوريا.

تعزيز الأثر الإيضاحي

2002

- في خضم تفاقم الأوضاع الاقتصادية في الأرجنتين، المؤسسة تبدأ في تنفيذ سلسلة من **الاستثمارات في مواجهة التقلبات الدورية**، بدأت بمبلغ 60 مليون دولار مع مؤسسة AGD، وهي إحدى شركات الصناعات الزراعية المتعاملة معها.

2003

- بنوك تجارية كبرى تعتمد **مبادئ التعادل (Equator Principles)** التي تمت صياغتها على أساس معايير المؤسسة.
- مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي يصدران أول **تقرير لممارسة أنشطة الأعمال**، مما ساعد على وضع قواعد استرشادية عالمية للبلدان لتحسين مناخ الاستثمار لديها.

2004

- المؤسسة تطلق **أول مبادرة واسعة النطاق لها للمساواة بين الجنسين** لتشجيع المشاريع على مساعدة مؤسسات الأعمال المحلية المملوكة للنساء.
- المؤسسة تشرف على **إقامة اتحاد الشركات غير المدرجة في البورصة في الأسواق الصاعدة (EMPEA)**.

2006

- **اعتماد معايير جديدة للأداء.**

2007

- عملية **استثمار للمؤسسة بقيمة 5 ملايين دولار في مؤسسة FINO**، وهي شركة هندية ناشئة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، تساعد على زيادة فرص الحصول على التمويل للسكان في المناطق الريفية.

2009

- مجموعة العشرين تطلق **مبادرتها لتعميم الخدمات المالية**، وتختار المؤسسة لتكون مستشارها في مجال تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- **في إطار التصدي للأزمة المالية العالمية**، المؤسسة تتيح مليارى يورو لجهد دولي للحفاظ على إقراض البنوك التجارية في وسط أوروبا وشرقها.
- بعد تطبيق مبدأ اللامركزية لتكون بالقرب من الجهات المتعاملة معها، **ارتفع عدد موظفي المؤسسة بالمكاتب الميدانية في البلدان الأعضاء إلى أكثر من 50%.**
- **المؤسسة تنشئ شركة إدارة الأصول التابعة لها.** ويحلول عام 2016، ستدير الشركة حوالي 9 مليارات دولار من أموال المستثمرين.

زيادة الأثر

2010

- المؤسسة تطلق نافذة تعنى بالقطاع الخاص في **البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي** الذي يبلغ رأسماله 1.25 مليار دولار، وهو عبارة عن مبادرة جديدة أطلقتها مجموعة البنك الدولي بناءً على طلب مجموعة العشرين.

2012

- بعد عام واحد من انتهاء الصراع في كوت ديفوار، المؤسسة تمول توسيع محطة **أزيتو**، وهي أكبر محطة في البلاد لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الحرارية.

2013

- **إطلاق هدفي مجموعة البنك الدولي** - إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.
- بنك الشعب الصيني يتعهد بتقديم 3 مليارات دولار لبرنامج المؤسسة الجديد **الموجه لحافظة الإقراض المشترك**، ليصبح أول مستثمر في البرنامج الجديد للقروض المشتركة.

2014

- المؤسسة تصدر **سند ماسالا**، وهو أول سند دولي لها مقوم بالروبية الهندية في لندن. وقد نما البرنامج الآن ليصل إلى 3 مليارات دولار.

2015

- المؤسسة تلعب دورا رئيسيا في إبراز أهمية القطاع الخاص في تحقيق **أهداف التنمية المستدامة.**
- في إطار الجهد المنسق لمجموعة البنك الدولي **للتصدي لأزمة الإيبولا** في غرب أفريقيا، المؤسسة تتيح 225 مليون دولار لمساعدة البنوك المحلية على الحفاظ على إقراضها لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المحلية.
- باعتبارها مؤسسة رائدة في المحادثات الدولية التاريخية **لتغيُّر المناخ** في باريس، المؤسسة تعرض حلولا مبتكرة مراعية للاعتبارات المناخية لدى الجهات المتعاملة معها في بلدان الأسواق الصاعدة.

1990s 2000s 2010s

الاستثمار في بيئات صعبة وحافلة بالتحديات

إن تسريع عجلة التنمية في المناطق الأكثر صعوبة في العالم يتطلب التحلي بدرجة كبيرة من الخبرة والدراية. وتغامر مؤسسة التمويل الدولية بالدخول إلى المناطق الأكثر فقرا وعرضة للصراعات في العالم، وتقوم بإنشاء أسواق جديدة في مناطق لا توجد فيها مثل هذه الأسواق. وتساعد المؤسسة على سد الفجوات الاستثمارية والتنظيمية وغيرها التي تعوق عملية التنمية. وقد بنى سجل نجاحها الذي يمتد على مدى 60 عاما الثقة في قدرتها على التصدي لأكثر التحديات صعوبة في العالم.

في جيمبير بباكستان، "الله دنو" يساعد عائلته بالعمل في مزرعة رياح تدعمها المؤسسة.

تعبئة الموارد والنمو على نطاق واسع

يظهر تاريخ مؤسسة التمويل الدولية أن بالإمكان تعبئة مبالغ كبيرة من أموال القطاع الخاص على نحو يمكنه الاستمرار من تلقاء ذاته لتمويل التنمية. ومنذ عام 1956، عبأت المؤسسة حوالي 2.6 مليار دولار من رأس المال من حكومات البلدان الأعضاء لتقديم أكثر من 245 مليار دولار من التمويل لعملية التنمية. ويؤدي كل دولار من رأس مال المؤسسة إلى تعبئة نحو 20 دولارا من إجمالي تمويل المشاريع، بما في ذلك التمويل المشترك من مستثمرين آخرين.

التكيف مع احتياجات الأسواق والجهات المتعاملة معها

على امتداد تاريخها، تمكنت مؤسسة التمويل الدولية من التكيف والتأقلم للوفاء باحتياجات البلدان النامية. وقد انضمت المؤسسة في بداية الأمر إلى الشركات متعددة الجنسيات الكبرى لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في البلدان المستقلة حديثا. ومع بدء ازدهار الشركات بعدئذ في هذه البلدان والمناطق من العالم، قامت المؤسسة بنقل موظفيها ومكاتبها بالقرب منهم – لمساعدتهم على نشر الرخاء في مناطق العالم الأقل نموا.

ستة عقود من

صياغة أجندة التنمية

تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بخبرة لا مثيل لها في مجال التنمية المستدامة للقطاع الخاص. ويجعل ذلك المؤسسة لاعبا أساسيا في الجهود العالمية للتصدي للتحديات المشتركة، كتغير المناخ وتفشي الأوبئة. وتضطلع المؤسسة بدور استشاري بارز في المبادرات الرئيسية للأمم المتحدة ومجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والنامية، وتمثل همزة وصل موثوق بها بين القطاعين العام والخاص، حيث توفر حلولا تجارية لتحديات التنمية.

دروس الماضي ...

المادة 1

اتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية

الغرض من المؤسسة هو **تعزيز التنمية الاقتصادية** عن طريق تشجيع نمو مشاريع القطاع الخاص الإنتاجية في البلدان الأعضاء، **ولاسيما في المناطق الأقل نموا**، وبالتالي تكملة أنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير...
وفي سبيل تحقيق هذا الغرض، تقوم المؤسسة:

(1) بالاشتراك مع مستثمرين من القطاع الخاص، بالمساعدة على تمويل إنشاء وتحسين و**توسيع مشاريع القطاع الخاص الإنتاجية** التي من شأنها أن تسهم في تنمية البلدان الأعضاء فيها عن طريق تنفيذ استثمارات، بدون ضمانات سداد من الحكومة العضو المعنية، في الحالات **التي لا يتوفر فيها رأس المال الكافي من القطاع الخاص بشروط معقولة**؛

(2) بالسعي إلى الجمع بين فرص الاستثمار، ورأس المال المحلي والأجنبي، والإدارة ذات الخبرة؛

(3) بالسعي إلى **تحفيز، والمساعدة على خلق الظروف المؤدية إلى، تدفق رأس المال من القطاع الخاص**، المحلي والأجنبي، إلى الاستثمارات الإنتاجية في البلدان الأعضاء.

...وآفاق المستقبل

الخبرة تبني الثقة

إن **الخبرة** التي تتمتع بها مؤسسة التمويل الدولية تجعلها في وضع فريد يُمكّنها من التصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية في وقتنا هذا.

وستقوم المؤسسة بما يلي:

- **تكثيف** تركيزها على أكثر البلدان فقراً وعلى المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات.
- **زيادة** الاستثمارات في الأنشطة المتصلة بالمناخ والبنية التحتية.
- **زيادة** الفرص المتاحة أمام المزارعين والصناعات الزراعية.
- **توسيع** نطاق تعميم الخدمات المالية والاجتماعية.
- **زيادة** الاستثمارات في التكنولوجيات المبتكرة.
- **تدعيم** العمل التحليلي والاستشاري بغرض تشجيع تنمية القطاع الخاص.
- **تعبئة** رأس المال من أجل التنمية.

وستكون الشراكات عنصرا أساسيا في تحقيق رؤية المؤسسة.
معا، يمكننا خلق الفرص حيثما تمسّ الحاجة إليها.

رسالة من جيم يونغ كيم

رئيس مجموعة البنك الدولي

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحقيق تقدم تاريخي على صعيد استئصالِ آفةِ الفقر، حيث تمكن أكثر من مليار شخص من الخروج من دوامة الفقر على مدار 15 عاما الأخيرة وحدها. وفي عام 2015 ولأول مرة على الإطلاق، توقعت مجموعة البنك الدولي أن تنخفض نسبة الفقراء فقرا مدقعا في العالم دون 10 في المائة. ويشكل ذلك معلما بارزا نحو إنهاء الفقر المدقع.

مازلت متفائلا بأن بمقدورنا التصدي لهذه التحديات – منطقة تلو الأخرى، وبلد تلو الآخر، وشخص تلو الآخر- وتهيئة عالم أكثر ازدهارا وشمولا للجميع.

لكن العالم اليوم يواجه تحديات معقدة ومثيرة للقلق أكثر من أي وقت مضى. فقد أدت المصاعب الاقتصادية الكبيرة إلى إبطاء النمو العالمي؛ كما أسفرت أوضاع الهشاشة والصراع عن تشرد عشرات الملايين من الناس ونزوحهم من بيوتهم؛ وأصبحت البلدان واقتصاداتها عرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية والصدمات المتصلة بالتغيرات المناخية؛ ويمكن أن تنتشر إحدى الجوائح بسرعة دون سابق إنذار. وهذه التحديات تؤثر فينا جميعا، لكن الحقيقة الجلية هي أن الفقراء فقرا مدقعا هم أول من يتأثر، وأكثر من يتضرر.

إن رسالتنا في مجموعة البنك الدولي تتحدَّد وفقا لهدفين، هما إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك بين أفقر 40 في المائة من السكان في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ولبلوغ هذين الهدفين، نركز على تحقيق النمو عريض القاعدة والشامل للجميع، ونتوخى الحذر دائما ضد الصدمات التي يمكن أن تقوض مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس.

نعلم أن اتباع أساليب العمل المعتادة لن يكون كافيا. ولهذا، فإن مجموعة البنك الدولي تتعاون حاليا بطرق جديدة مع طائفة تزداد تنوعا من الشركاء. على سبيل المثال، دخلت المجموعة في شراكة مع الأمم المتحدة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية العام الماضي لتدشين برنامج تمويل مبتكر دعما للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في الأردن ولبنان. وبناء على المساهمات الأولية التي قدمتها ثمانية بلدان والمفوضية الأوروبية، سيتمكن البرنامج الجديد من تقديم ما يصل إلى 800 مليون دولار من القروض الميسرة لهذين البلدين. ومن شأن ذلك أن يعزز حجم البرنامج للتوسع في تقديم الخدمات الحيوية، كالصحة والتعليم، لتلبية احتياجات كل من اللاجئين والمواطنين.

وهذا البرنامج هو واحد من بين العديد من الحلول المبتكرة التي نطبقها حاليا للتصدي للتحديات التي يواجهها العالم اليوم. ويعمل جهاز الموظفين الموهوبين والمخلصين بمؤسسات التمويل الرئيسية التابعة لمجموعة البنك الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار - معا لحشد الحلول والاستثمارات المبتكرة الضرورية لمساندة النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

وهذه السنة، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم قرابة 64.2 مليار دولار من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الأعضاء ومؤسسات الأعمال الخاصة. ومازال الطلب من البلدان المتعاملة قويا على خدمات البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي قدم هذا العام ارتباطات بلغ مجموعها 29.7 مليار دولار - وهو أعلى مستوى من الإقراض على الإطلاق باستثناء أوقات الأزمات المالية. وبلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم، 16.2 مليار دولار دعما للبلدان الأشد احتياجا لها لمواجهة تحدياتها الأكثر صعوبة.

وستزداد أهمية العمل مع القطاع الخاص في الوفاء بالاحتياجات التمويلية لأهدافنا الإنمائية. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهما مؤسستا مجموعة البنك اللتان تركزان على تنمية القطاع الخاص، على تدعيم جهودهما في هذا الصدد. وقد بلغ ما قدمته مؤسسة التمويل الدولية هذا العام لتمويل تنمية القطاع الخاص حوالي 18.8 مليار دولار، منها 7.7 مليار دولار قامت بتعبئتها من شركاء الاستثمار. وقفزت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في المناطق الهشة والمتأثِّرة بالصراعات إلى نحو مليار دولار، أو أكثر من 50 في المائة عن مستواها في السنة السابقة. وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مستوى قياسيا قدره 4.3 مليار دولار من ضمانات المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان التي تدعم عدة عمليات استثمار، مع وجود 45 في المائة من حافظتها النشطة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 10 في المائة في بلدان متضررة من الصراعات وأوضاع الهشاشة.

ويظهر التقدم الذي حققناه في العقود الأخيرة أننا الجيل الأول في تاريخ البشرية الذي يمكنه إنهاء الفقر المدقع. وهذا هو التحدي الأكبر لنا وهو أيضا فرصة هائلة ينبغي اغتنامها. وبفضل الإصرار الجماعي لمجموعة البنك الدولي، والبلدان الأعضاء، والشركاء العالميين، مازلت متفائلا بأن بمقدورنا التصدي لهذه التحديات – منطقة تلو الأخرى، وبلد تلو الآخر، وشخص تلو الآخر- وتهيئة عالم أكثر ازدهارا وشمولا للجميع.

د. جيم يونغ كيم
رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس
المديرين التنفيذيين

موجز نتائج عمل
مجموعة البنك الدولي 2016

11.4
مليار دولار
أمريكا اللاتينية
والبحر الكاريبي

64.2
مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات المقدمة إلى البلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية. ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

الارتباطات العالمية

حافظت مجموعة البنك الدولي على تقديم مساندة قوية إلى البلدان النامية خلال العام الماضي مع تركيز المجموعة على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة أهمية أنشطتها وملاءمتها للبلدان المتعاملة معها وللشركاء، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.

10.3
مليار دولار
أوروبا
وآسيا الوسطى
11.4
مليار دولار
شرق آسيا
والمحيط الهادئ
13.3
مليار دولار
أفريقيا
جنوب الصحراء
6.3
مليار دولار
الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا
11.3
مليار دولار
جنوب آسيا

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك بين كافة الفئات، وتشجيع التنمية المستدامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية

تقدم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية

تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

يقدم تسهيلات دولية من أجل التوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

حسب السنوات المالية، بملايين الدولارات

مجموعة البنك الدولي	2012	2013	2014	2015	2016
الارتباطات[أ]	51,221	50,232	58,190	59,776	64,185
المدفوعات[ب]	42,390	40,570	44,398	44,582	49,039
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	20,582	15,249	18,604	23,528	29,729
المدفوعات	19,777	16,030	18,761	19,012	22,532
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	14,753	16,298	22,239	18,966	16,171
المدفوعات	11,061	11,228	13,432	12,905	13,191
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[ج]	9,241	11,008	9,967	10,539	11,117
المدفوعات[د]	7,981	9,971	8,904	9,264	9,953
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	2,657	2,781	3,155	2,828	4,258
الصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة					
الارتباطات	3,988	4,897	4,225	3,914	2,910
المدفوعات	3,571	3,341	3,301	3,401	3,363

أ- يشتمل على ارتباطات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المتلقية، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي للمجموعة التي تتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب- يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.

ج- ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. ولا يتضمن ذلك تمويلا قصير الأجل أو أموالا تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

د- لحساب مؤسسة التمويل الدولية. لا يتضمن ذلك تمويلا قصير الأجل أو أموالا تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

رسالة

من نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية فيليب لو هورو

لقد اتفقت بلدان العالم خلال العام الماضي على العمل معا لتحقيق أهداف بدت ذات يوم بعيدة المنال – وهي إنهاء الفقر، وزيادة الرخاء وتحقيق السلام، ووضع حد لارتفاع الاحترار العالمي.

إلا أن النجاح في تحقيق هذه الأهداف لن يتحقق بسهولة، وسيتوقف على قيام الحكومات والقطاع الخاص بتوفير استثمارات بتريليونات الدولارات سنويا. ويتطلب ذلك أن يعبئ العالم هذه الأموال في وقت يتباطأ فيه النمو الاقتصادي ويتزايد فيه غموض الأوضاع الجيوسياسية.

وفي أوقات كهذه، فإن التحلي بالخبرة والدراية يكتسي أهمية حاسمة. إذ يتعين عليك المغامرة بالدخول في المناطق الأكثر فقرا وعرضة للصراعات في العالم؛ وإنشاء أسواق جديدة وتطويرها في مناطق لا توجد فيها مثل هذه الأسواق؛ وتعبئة التمويل من مستثمري القطاع الخاص؛ واستحداث أنواع جديدة من الشراكات يمكنها سد الفجوات القائمة في الاستثمارات والقواعد التنظيمية، مع توفير حلول للتحديات العالمية، كتغير المناخ وتفشي الأوبئة؛ ناهيك عن توفير الوظائف وفرص العمل وتفادي الوقوع في "شَرَك الدخل المتوسط".

لقد قمنا في مؤسسة التمويل الدولية ببناء هذه الخبرة بطريقة منهجية. فعلى مدى ستة عقود، قمنا بانتظام بتقييم أنشطتنا لتعلم ما ينفع وما لا ينفع، وأمعنا النظر في دروس الماضي كي نتمكن من تحديد آفاق المستقبل. وقد شجعنا على التحلي بروح الإبداع والابتكار بغرض تقوية القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. وقمنا بتعزيز سياسات المؤسسة للارتقاء بمعايير أدائها. وقد برهنا على منافع الاستثمار في الأسواق الصعبة. وبفضل كل هذه التدابير، حققت استثمارات المؤسسة أثرا إنمائيا كبيرا.

في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2016 – وهي فترة شهدت اضطرابات كبيرة في الأسواق، قامت مؤسسة التمويل الدولية باستثمار وتعبئة المزيد من الأموال من أجل تنمية القطاع الخاص أكثر من أي وقت مضى. ونمت استثمارات المؤسسة طويلة الأجل إلى مستوى قياسي يبلغ نحو 19 مليار دولار، مما ساعد على إتاحة الفرص في أكثر من 100 بلد. وعبأت المؤسسة أكثر من ثلث هذه الاستثمارات - أي حوالي 8 مليارات دولار إجمالا- من مستثمرين آخرين انضموا إلى مشاريعها نتيجة لسجلها الناجح الذي يمتد لستين عاما في تحقيق نتائج إنمائية قوية وعوائد مالية جيدة.

وكان لعمل المؤسسة تأثير إيجابي على جميع مناطق العالم. إذ وفرت الجهات المتعاملة معها 2.4 مليون فرصة عمل، وساعدت على تعليم 4.6 مليون طالب، وقدمت الرعاية الصحية لحوالي 32 مليون مريض. كما وفرت الكهرباء لما يبلغ 48 مليون مشترك، وأوصلت المياه لقرابة 22 مليونا، والغاز لأكثر من 50 مليونا.

فيليب
لو هورو

نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول، مؤسسة التمويل الدولية

تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بوضع فريد يُمكّنها من لعب دور قيادي.

أهمية الخبرة...

يوضح عمل مؤسسة التمويل الدولية كيف يمكن تمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة والمعقدة بدون زيادة حجم الدين العام. لننظر، على سبيل المثال، إلى افتتاح توسعة قناة بنما هذا العام. في عام 2008، ارتبطت المؤسسة والعديد من بنوك التنمية الأخرى بتقديم 2.3 مليار دولار للتدليل على ثقتها في المشروع - ولمساندة عمل هيئة قناة بنما في ضمان تنفيذ المشروع على نحو مسؤول.

هذا العام، قامت المؤسسة أيضا بتقوية خدماتها الاستشارية إلى المتعاملين معها. وتضمنت حافظة المؤسسة للخدمات الاستشارية حوالي 700 مشروع في 100 بلد بقيمة 1.3 مليار دولار. وفي السنة المالية 2016، قدمت المؤسسة أكثر من 60% من خدماتها الاستشارية إلى جهات متعاملة معها في بلدان مُؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك 20% في مناطق هشة ومتأثِّرة بالصراعات.

وازداد حجم أصول شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة إلى 8.9 مليار دولار في 11 صندوقا، وعبأت الشركة 476 مليون دولار لمشاريع المؤسسة.

نعلم أن الطريق أمامنا شائك وحافل بالتحديات. كما أن توقعات العالم من مجتمع التنمية – كما يتجلى في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة – هي توقعات طموحة حقا. وقد ازداد المستثمرون الذين يعزفون عن تحمل المخاطر فيما يتعلق بالأسواق الصاعدة زيادة مطردة، مما أدى إلى انحسار تدفقات رؤوس الأموال في وقت تمس الحاجة إليها. كما تشكل الصراعات وأعمال العنف في العديد من مناطق العالم عقبة كؤودا أمام التنمية.

لكننا متفائلون – لأن الغرض الذي من أجله أنشئت المؤسسة هو بالضبط مواجهة تحديات من هذا النوع. فقبل ستين عاما، وضع المؤسسون الأوائل المؤسسة على مسار للمساعدة على "خلق الظروف المؤدية إلى تدفق رأس المال من القطاع الخاص" في "المناطق الأقل نموا" في العالم - وللتدخل "في الحالات التي لا يتوفر فيها رأس المال الكافي من القطاع الخاص بشروط معقولة". ونحن نقوم بذلك منذ إنشاء المؤسسة – حيث نغامر أكثر من أي وقت مضى بالدخول في أسواق العالم الأكثر صعوبة.

وبالبناء على العديد من الدروس المستفادة على مدى العقود الستة الماضية، فإن المؤسسة تتمتع بوضع فريد يمكنها من قيادة هذا العمل.

فيليب لو هورو
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول
التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

...للمساعدة على إنشاء الأسواق وتطويرها في المناطق الأكثر فقرا وأشد تعرضا للصراعات

فريق
جهاز إدارة
المؤسسة

يضطلع فريق القيادة في مؤسسة التمويل الدولية بضمان توزيع واستخدام مواردها بفاعلية، مع التركيز على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات المتعاملين مع المؤسسة. وينهل فريق جهاز الإدارة من معين لا ينفد من سنوات طويلة من الخبرة في مجالات التنمية وتنوّع في المعرفة ومنظور ثقافي مميز. ويعمل الفريق على رسم إستراتيجيات المؤسسة وسياساتها، مما يضعها في وضع فريد يمكنها من خلق الفرص حيثما تمس الحاجة إليها.

فيليب لو هورو
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول
التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

Nena Stoiljkovic
نائب الرئيس لشؤون
خدمات العملاء العالمية

Saran Kebet-Koulibaly
نائب الرئيس لشؤون المخاطر
المؤسسية والاستدامة

Jingdong Hua
نائب الرئيس
وأمين الخزانة

Gavin Wilson
المسؤول التنفيذي الأول بشركة إدارة الأصول
التابعة لمؤسسة التمويل الدولية

Dimitris Tsitsiragos
نائب الرئيس لشؤون
خدمات العملاء العالمية

Ethiopis Tafara
المستشار القانوني العام ونائب الرئيس،
المخاطر المؤسسية والاستدامة

استعراض أهم الأحداث التي شهدتها مؤسسة التمويل الدولية خلال العام

في السنة المالية 2016، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية حوالي 19 مليار دولار، منها حوالي 8 مليارات دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعد نهج المؤسسة الشامل الشركات على التحلي بروح الابتكار وبناء قطاعات صناعية قادرة على المنافسة عالميا، وخلق فرص عمل أفضل.

أبرز ملامح الأداء المالي

بملايين الدولارات للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران*	2016	2015	2014	2013	2012
صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية	(33)	445	1,483	1,018	1,328
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	330	340	251	340	330
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	296	749	1,739	1,350	1,658
مجموع الأصول	90,434	87,548	84,130	77,525	75,761
صافي القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال وسندات الديون	37,356	37,578	38,176	34,677	31,438
القيمة العادلة التقديرية للاستثمارات في أسهم رأس المال	13,664	14,834	14,890	13,309	11,977
النسب الأساسية					
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)	%0.00	%0.50	%1.8	%1.3	%1.8
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)	%0.10-	%1.80	%6.4	%4.8	%6.5
الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية	%85	%81	%78	%77	%77
نسبة الديون إلى المساهمات في أسهم رأس المال	1:2.8	1:2.6	1:2.7	1:2.6	1:2.7
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)	19.2	19.2	18.0	16.8	15.5
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)	22.5	22.6	21.6	20.5	19.2
إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة	%7.4	%7.5	%6.9	%7.2	%6.6

*انظر مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن كيفية حساب هذه الأرقام:
http://www.ifc.org/FinancialReporting

أبرز أنشطة عمليات المؤسسة في السنة المالية 2016

بملايين الدولارات للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2016	2015	2014	2013	2012
ارتباطات استثمارية طويلة الأجل					
لحساب المؤسسة	11,117	10,539	9,967	11,008	9,241
عدد المشاريع	344	406	364	388	365
عدد البلدان	78	83	73	77	78
تعبئة الموارد الأساسية*	7,739	7,133	5,142	6,504	4,896
القروض المشتركة[1]	5,416	4,194	3,093	3,098	2,691
مبادرات المؤسسة وغيرها	1,054	1,631	1,106	1,696	1,727
صناديق شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة	476	761	831	768	437
الشراكة بين القطاعين العام والخاص[2]	793	548	113	942	41
إجمالي ارتباطات عمليات الاستثمار	18,856	17,672	15,109	17,512	14,137
مدفوعات الاستثمار					
لحساب المؤسسة الخاص	9,953	9,264	8,904	9,971	7,981
القروض المشتركة[3]	4,429	2,811	2,190	2,142	2,587
إجمالي مدفوعات الاستثمار	14,382	12,075	11,094	12,113	10,568
حافظة ارتباطات المؤسسة					
عدد الشركات	2,006	2,033	2,011	1,948	1,825
لحساب المؤسسة الخاص	51,994	50,402	51,735	49,617	45,279
القروض المشتركة[4]	16,550	15,330	15,258	13,633	11,166
إجمالي حافظة ارتباطات المؤسسة	68,544	65,732	66,993	63,250	56,445
التمويل قصير الأجل					
متوسط الرصيد غير المسدد	2,807	2,837	3,019	2,739	2,529
الخدمات الاستشارية					
نفقات برامج الخدمات الاستشارية	220.6	202.1	234.0	231.9	197.0
حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[5]	%62	%65	%66	%65	%65

*التمويل المُقدم من مؤسسات أخرى غير مؤسسة التمويل الدولية الذي أصبح متاحا للجهة المتعاملة مع المؤسسة بفضل مشاركتها المباشرة في تعبئة الموارد.

1. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازية، وقروضا من البرنامج الموجَّه لحافظة الإقراض المشترك (MCPP)، ومبيعات قروض المشاركة من الفئة "أ".
2. التمويل المُقدم من الغير المتاح لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص نتيجة لقيام مؤسسة التمويل الدولية بدور المستشار الرئيسي لمؤسسات مالية وطنية ومحلية أو حكومية أخرى.
3. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازية من خلال وكلاء Agented Parallel Loans، وقروضا من البرنامج الموجَّه لحافظة الإقراض المشترك.
4. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، ومبيعات قروض المشاركة من الفئة "أ"، ومبيعات قروض المشاركة المهيكلة من الفئة "أ"، وقروضا موازية من خلال وكلاء، ومشاركات غير ممولة في تحمل المخاطر، وقروضا من البرنامج الموجَّه لحافظة الإقراض المشترك.
5. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بنسب نفقات برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشاريع العالمية.

الأثر العالمي لعمل المؤسسة

ساعدت الاستثمارات والخدمات الاستشارية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية القطاع الخاص في مختلف أنحاء العالم على خلق فرص العمل، وتدعيم مرافق البنية التحتية، ومعالجة التحديات التنموية الأكثر إلحاحا في بلدان الأسواق الصاعدة.

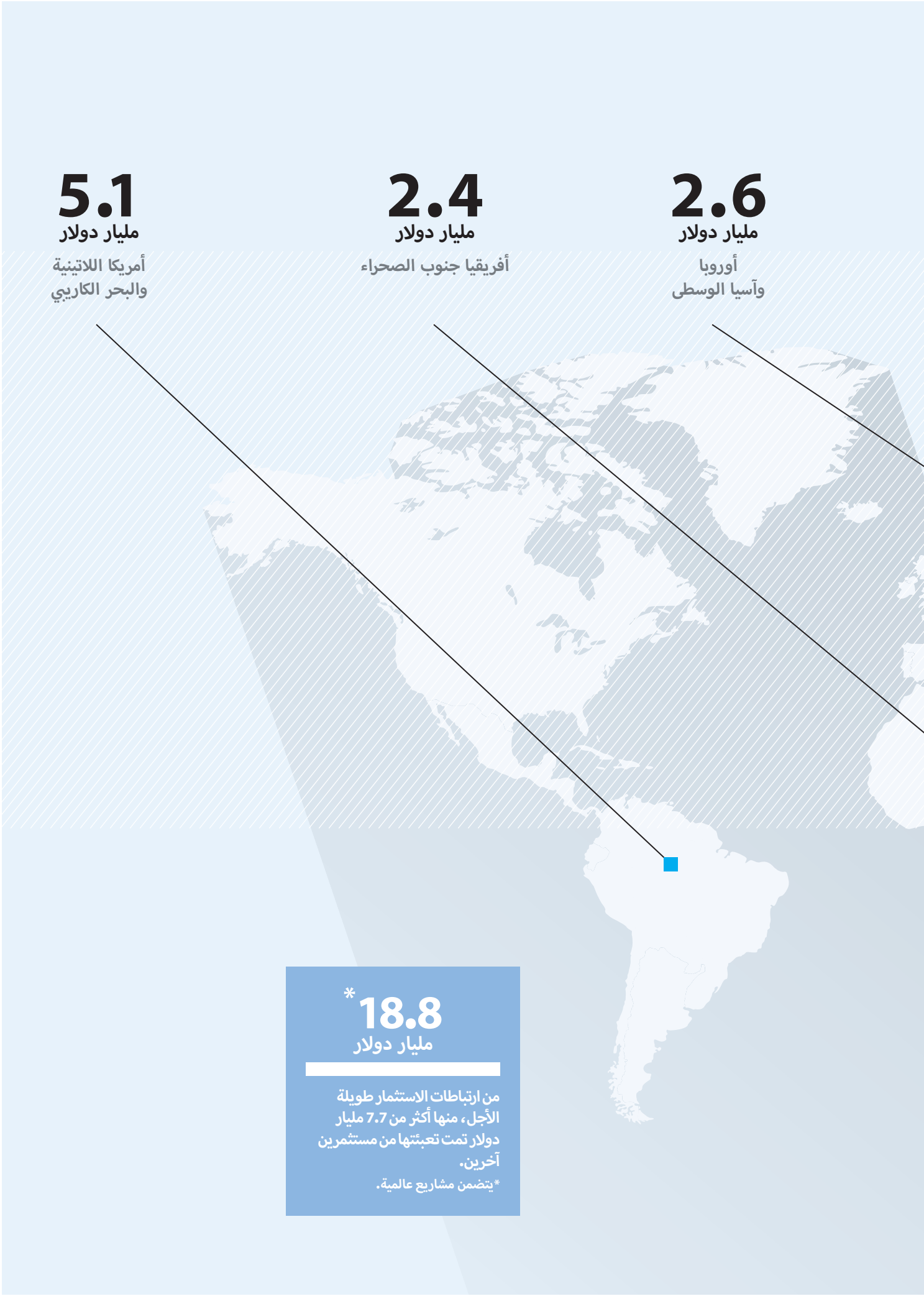

***18.8**
مليار دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل، منها أكثر من 7.7 مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

***يتضمن مشاريع عالمية.**

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في **السنة المالية 2016** حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة	الارتباطات (بملايين الدولارات)	عدد المشاريع
A	1,360	19
B	4,098	135
C	178	36
*FI	40	5
FI-1	899	17
FI-2	3,755	101
FI-3	787	31
المجموع	**11,117**	**344**

*تنطبق فئة مؤسسات الوساطة المالية (FI) على الارتباطات الجديدة الخاصة بالمشاريع التي كانت قائمة في السابق. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن تعريفات الفئات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/escategories.

البلدان الأكبر اقتراضاً من مؤسسة التمويل الدولية في **السنة المالية 2016**[1]

في 30 يونيو/حزيران 2016 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

البلدان (الترتيب العالمي)	حافظة الارتباطات (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية للحافظة على مستوى العالم
1 الهند	4,996	%9.61
2 تركيا	3,816	%7.34
3 الصين	2,863	%5.51
4 البرازيل	2,741	%5.27
5 نيجيريا	1,550	%2.98
6 المكسيك	1,295	%2.49
7 باكستان	1,217	%2.34
8 إندونيسيا	1,205	%2.32
9 مصر	1,154	%2.22
10 بنغلاديش	1,014	%1.95

1. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشاريع الإقليمية والعالمية.

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في **السنة المالية 2016**

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2016

المجموع	11,117	%100.00
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	4,474	%40.24
البنية التحتية	1,813	%16.31
الصناعات الزراعية والغابات	1,062	%9.55
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	1,046	%9.41
الصناعات التحويلية	824	%7.41
النفط والغاز والتعدين	824	%7.41
تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات	541	%4.86
صناديق الاستثمار	534	%4.80
حسب المناطق	بملايين الدولارات[1]	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2,688	%24.18
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,307	%20.75
أوروبا وآسيا الوسطى	2,131	%19.17
جنوب آسيا	1,428	%12.85
أفريقيا جنوب الصحراء	1,398	%12.58
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	955	%8.59
على الصعيد العالمي	210	%1.89

1. تشمل بعض المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالمية.

حسب المنتجات		
القروض[1]	8,097	%72.83
مساهمات في أسهم رأس المال[2]	2,595	%23.34
الضمانات	378	%3.40
منتجات إدارة المخاطر	48	%0.43

1. يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.
2. يشمل منتجات من نوع المساهمات في أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

حافظة ارتباطات المؤسسة **للسنة المالية 2016**

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2016

المجموع	51,994	%100.00
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	16,125	%31
البنية التحتية	10,525	%20
الصناعات التحويلية	5,398	%10
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	4,408	%8
صناديق الاستثمار	4,319	%8
الصناعات الزراعية والغابات	3,411	%7
تمويل التجارة	3,013	%6
النفط والغاز والتعدين	2,780	%5
تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات	2,014	%4
حسب المناطق		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11,829	%23
أوروبا وآسيا الوسطى	9,261	%18
أفريقيا جنوب الصحراء	8,329	%16
شرق آسيا والمحيط الهادئ	8,003	%15
جنوب آسيا	6,557	%13
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,963	%11
على الصعيد العالمي	2,050	%4

1. تشمل المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالمية.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار في **السنة المالية 2016** حسب الصناعات

مؤسسة التمويل الدولية	834 (32,751)	%58	
صناديق الاستثمار	106 (1,682)	%75	
الأسواق المالية	241 (12,200)	%62	
الصناعات الزراعية والغابات	98 (2,676)	%58	
البنية التحتية	141 (7,073)	%57	
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	103 (2,631)	%53	
الصناعات التحويلية	89 (3,725)	%47	
النفط والغاز والتعدين	23 (1,820)	%43	
تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات	33 (945)	%42	

الأرقام المذكورة في الجانب الأيمن من كل عمود هي إجمالي عدد الشركات التي تم تقييمها، ومجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع بنهاية السنة المالية 2016.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار في **السنة المالية 2016** حسب المناطق

مؤسسة التمويل الدولية	834 (32,751)	%58	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	166 (6,497)	%63	
شرق آسيا والمحيط الهادئ	111 (4,966)	%62	
أفريقيا جنوب الصحراء	169 (4,495)	%59	
جنوب آسيا	118 (3,951)	%57	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	88 (3,818)	%57	
أوروبا وآسيا الوسطى	163 (8,059)	%51	

الأرقام المذكورة في الجانب الأيمن من كل عمود هي إجمالي عدد الشركات التي تم تقييمها، ومجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع بنهاية السنة المالية 2016.

نفقات برامج الخدمات الاستشارية في **السنة المالية 2016**

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	220.6	%100	
حسب المناطق			
أفريقيا جنوب الصحراء	63.1	%28.6	
شرق آسيا والمحيط الهادئ	39.2	%17.8	
أوروبا وآسيا الوسطى	34.2	%15.5	
جنوب آسيا	26.5	%12.0	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	24.6	%11.1	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	23.0	%10.4	
على الصعيد العالمي	10.1	%4.6	
حسب مجالات العمل			
القطاع المالي	67.2	%30.4	
مُناخ الاستثمار	56.9	%25.8	
المجالات المشتركة بين الصناعات	34.0	%15.4	
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	30.9	%14.0	
كفاءة استخدام الطاقة والموارد	19.3	%8.8	
الصناعات الزراعية	12.4	%5.6	

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة وغير المرجحة لخدمات الاستثمار

السنة المالية 2016	834	%58	
	32,751	%68	
السنة المالية 2015	820	%63	
	30,973	%72	
السنة المالية 2014	833	%64	
	30,042	%73	

غير مرجح — مرجح

الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية غير المرجحة، هي مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها. أما الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة، فتمثل مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع.

كيف تخلق مؤسسة التمويل الدولية الفرص

تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بسجل حافل بالمنجزات يمتد لستة عقود من الخبرة ومجموعة فريدة من المزايا في العمل مع القطاع الخاص على إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك - وهو تاريخ من الابتكار، وسجل من التأثير على الساحة العالمية، وتقليد قائم على الإيضاح والبرهان بتقديم نماذج يُحتذى بها للآخرين، وتصميم على تحقيق أثر إنمائي يمكن قياسه.

الابتكار

يشكل الابتكار مفتاح تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهو يساعد القطاعين العام والخاص على التغلب على العقبات وتحسين الكفاءة ودفع عجلة النمو-مما يهيئ الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء الدائم.

ومؤسسة التمويل الدولية لديها تاريخ مميز من العمل مع الشركات التي يمكنها ترجمة الأفكار إلى أفعال. ففي عام 2003 على سبيل المثال، كشفت بنوك تجارية كبرى النقاب عن اعتمادها لمبادئ التعادل (Equator Principles) - التي تمت صياغتها على أساس إطار المؤسسة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع. وتستخدم المؤسسة خبرتها العملية وتواجدها على الساحة العالمية لتشجيع الأفكار المبتكرة من أجل تحديث البنية التحتية، والتصدي لتغيُّر المناخ، ونقل التكنولوجيا.

_الصفحة 38
تسريع وتيرة النمو الاقتصادي

_الصفحة 40
تعزيز المبادرات المراعية للمناخ

_الصفحة 42
الاستفادة من قوة
التكنولوجيا المبتكرة

تسريع وتيرة النمو الاقتصادي

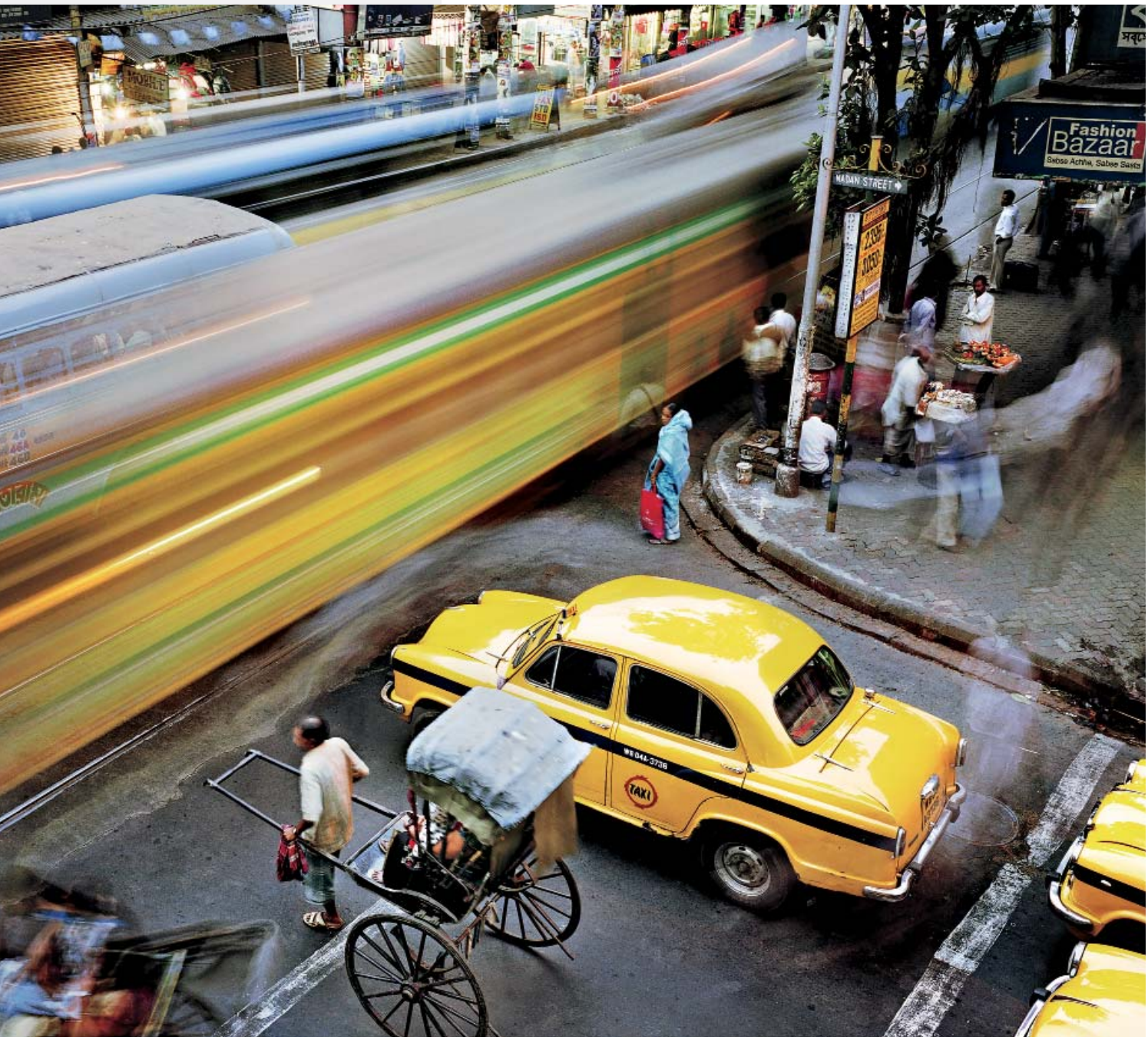

تمتلك الهند إحدى أكبر شبكات

الطرق في العالم ، لكن الطرق مكتظة عن آخرها- فنسبة لا تتعدى 2% من طرقها القومية السريعة تستوعب 40% من الحركة المرورية، مما يتسبب في حدوث اختناقات يمكن أن تحد من الإنتاجية وتقيّد النمو الاقتصادي.

وفي الهند، كما في أي بلد نامٍ آخر، تشكّل البنية التحتية عنصرا رئيسيا في تكامل الاقتصادات وتقديم الخدمات-فهي ترسي الأساس لتحقيق رخاء دائم. وبحلول عام 2030، ستكون هناك حاجة إلى نحو 90 تريليون دولار لتلبية الاحتياجات من مرافق البنية التحتية في مختلف بلدان العالم- ثلثاها في البلدان النامية.

وتلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا تحفيزيا في تعبئة التمويل من القطاع الخاص لصالح مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية. وفي السنة المالية 2016 وحدها، استثمرت المؤسسة 3.7 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية، من بينها أموال من مستثمرين آخرين. وساعدت الجهات المتعاملة مع المؤسسة على توليد الكهرباء لنحو 48 مليون شخص وتوزيع المياه على 21.8 مليون شخص والغاز على 51.2 مليون شخص. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت المؤسسة في عام 2015 الحكومات على توقيع 13 عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص يُتوقع أن تؤدي إلى تحسين سبل توفير مرافق البنية التحتية لأكثر من 15 مليون شخص وتعبئة استثمارات من القطاع الخاص بقيمة تتجاوز 1.9 مليار دولار.

وللمساعدة في تحسين الطرق بالهند، قامت المؤسسة بأول مشروع لها في قطاع الطرق بالبلاد، حيث وافقت على استثمار 250 مليون دولار في شركة كيوب هاي وايز التي يقع مقرها بسنغافورة. وتستحوذ الشركة على مجموعة من الطرق التي تحصل عليها رسوم مرور في الهند، مما يضخ أموالا تشتد حاجة مطوري الطرق إليها لإنجاز مشاريعهم مع القيام في الوقت ذاته بتحسين معايير السلامة.

ساهمت مساعدات مؤسسة التمويل الدولية في بناء ميناء لافيتو الذي يُعد أعمق ميناء في هايتي.

يمثل توفير المياه النظيفة أولوية بالنسبة للمؤسسة. ففي الصين، وافقت المؤسسة مؤخراً على لعب دور ريادي في حزمة تمويلية بقيمة 300 مليون دولار لمجموعة بيجين إنتربرايز ووتر-مع تقديم نحو 50 مليون دولار لحساب المؤسسة الخاص- من أجل المساعدة في تعزيز فرص الحصول على المياه النظيفة وتوسيع نطاق خدمات مياه الصرف وتقليل الفاقد من المياه. وكان ذلك أحدث مشروع في سلسلة من مشاريع المؤسسة المماثلة التي أُطلقت مؤخراً في الصين، من بينها استثمارات مع تشاينا ووتر أفيرز جروب ويونايتد ووتر وإيفربرايت ووتر.

وفي بنغلاديش حيث يعيش نحو 40% من السكان بدون كهرباء، قدمت المؤسسة قرضا بقيمة 75 مليون دولار إلى شركة كهرباء ساميت بيبيانا لإنشاء محطة كهرباء تعمل بالغاز بقدرة 341 ميجاوات في سيلهيت. وستوفر هذه المحطة الكهرباء بتكلفة منخفضة لثلاثة ملايين مستهلك.

وتساعد المؤسسة أيضا على تطوير الموانئ-التي تشكّل عنصرا أساسيا في تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي نظراً لأن صناعة النقل البحري تسهم بنقل نحو 90% من التجارة العالمية. ففي غانا، وافقت المؤسسة على تقديم تمويل بقيمة 667 مليون دولار-من بينها أموال من مستثمرين آخرين- إلى شركة ميريديان بورت سيرفيسيز لبناء مرسى عميق المياه في ميناء تيما بالقرب من أكرا. وشكّلت هذه الصفقة أكبر عملية تعبئة للأموال قامت بها المؤسسة في قطاع البنية التحتية بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وفي هايتي التي تقوم بإعادة البناء بعد زلزال عام 2010، ساهمت المؤسسة بمبلغ 12 مليون دولار وعبأت مبلغا مماثلا من البنك الهولندي للتنمية (FMO) من أجل بناء ميناء لافيتو الذي استقبل أول سفينة في وقت سابق من هذا العام.

ستة عقود من الخبرة

1980

أول استثمار في مجموعة تاتا الهندية: تقترض شركة تاتا للحديد والصلب 38 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية.

تدعيم المبادرات المراعية للمناخ

لإنهاء الفقر،
لابد من التصدي لتغيُّر المناخ.

وإذا لم يتحرك العالم الآن، فإن الاحترار العالمي قد يدفع مائة مليون شخص إلى براثن الفقر بحلول عام 2030. ويواجه سكان البلدان النامية الخطر الأكبر لأن الكوارث، مثل نوبات الجفاف والفيضانات، تهدد سبل كسب العيش وتلحق أضرارا بالغة بالاقتصادات. وتصل تكلفة مكافحة تغيُّر المناخ في هذه البلدان إلى قرابة تريليون دولار سنوياً- وهو مبلغ يفوق بكثير قدرة الحكومات وحدها.

وفي السنة المالية 2016 حيث وافق 196 بلدا في مؤتمر باريس للمناخ على إبقاء ارتفاع درجة حرارة الأرض عند درجتين مئويتين أو أقل، قطعت المؤسسة التزامات كبيرة من جانبها: على مدار السنوات الأربع القادمة، تهدف المؤسسة إلى زيادة استثماراتها المتعلقة بالمناخ إلى 28% من تمويلها السنوي وتعبئة 13 مليار دولار سنوياً في شكل تمويل من القطاع الخاص للمشاريع المتعلقة بالمناخ.

وفي السنة المالية 2016، بلغ إجمالي استثمارات المؤسسة المتعلقة بالمناخ 3.3 مليار دولار، من بينها أموال من مستثمرين آخرين. وشملت الأموال المعبأة حوالي 390 مليون دولار في استثمارات خاصة متعلقة بالمناخ من خلال أنشطة المؤسسة الاستشارية في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويتجاوز عمل المؤسسة مجرد تقديم التمويل: فهي تقدم أيضاً المشورة لمؤسسات الأعمال والحكومات بشأن أفضل الممارسات في تحقيق الاستدامة البيئية. وفي هذا العام، طلبت مجموعة دراسة التمويل الأخضر التابعة لمجموعة العشرين من الشبكة المصرفية المستدامة التي تساندها المؤسسة (انظر الصفحة 102) طرح أفكار بشأن أفضل السبل لوضع السياسات وتحفيز روح الابتكار في الأسواق من أجل تعزيز التمويل الأخضر (تمويل الأنشطة المراعية للمناخ). وقامت المؤسسة بذلك خلال رئاسة الصين التي تستضيف اجتماعات مجموعة العشرين للاقتصادات الكبرى في العالم في عام 2016. واستشهدت مجموعة الدراسة بخبرة الشبكة في العمل مع الجهات التنظيمية والرابطات المصرفية في الأسواق الصاعدة لمساندة إدماج التمويل الأخضر في الأسواق المحلية.

وقبل عامين، وافقت مؤسسة التمويل الدولية على تقديم قرض بقيمة 150 مليون دولار لثاني أكبر خط لشحن الحاويات في العالم من أجل الحد من استخدام أسطوله للوقود. ومن المتوقع أن يؤدي استثمار المؤسسة في شركة ميديترينيان شيبنغ إلى مساعدتها على تجنب إصدار ما يصل إلى 1.2 مليون طن من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً بمجرد الانتهاء من المشروع-أو ما يعادل تركيب 330 توربينا يعمل بطاقة الرياح.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تعمل المؤسسة مع القطاعين العام والخاص على زيادة إنتاج الطاقة. وفي إطار مبادرة المؤسسة المبتكرة للتوسع في استخدام الطاقة الشمسية، توفر

ستة عقود من الخبرة

2015

في محادثات تغيُّر المناخ التاريخية في باريس، مؤسسة التمويل الدولية تعرض حلولا مبتكرة مراعية للاعتبارات المناخية لدى المتعاملين معها في بلدان الأسواق الصاعدة.

المؤسسة نافذة واحدة لخدمات مجموعة البنك الدولي- تقدم المشورة والتمويل والتأمين وإدارة المخاطر- للمساعدة في اجتذاب العطاءات من القطاع الخاص.

وأسفر المزاد الأول للبرنامج في زامبيا عن أقل سعر للطاقة الشمسية في أفريقيا حتى الآن. وانضمت مدغشقر والسنغال إلى هذه المبادرة التي تمكّن الحكومات من شراء محطات للطاقة الشمسية يمولها القطاع الخاص بسرعة وبتكلفة رخيصة.

ومن خلال برنامج الإنارة العالمي التابع لمجموعة البنك الدولي، تقدم المؤسسة المساندة لتنمية أسواق الطاقة الشمسية غير المرتبطة بشبكة الكهرباء في سبعة بلدان. ونتيجة لذلك، تمكّن أكثر من 21 مليون شخص في البلدان النامية في عام 2015 من الإنارة بالطاقة الشمسية خارج نطاق شبكة الكهرباء، مما أدى إلى الحد بدرجة كبيرة من انبعاثات غازات الدفيئة.

ساعد برنامج الإنارة العالمي التابع لمؤسسة التمويل الدولية في توفير لمبات الإنارة بالطاقة الشمسية لملايين الأشخاص. وهنا، يلعب طفل وطفلة بإحدى لمبات الإنارة بالطاقة الشمسية في باكستان.

التكنولوجيا

الاستفادة من قوة التكنولوجيا المبتكرة

حافلات في الصين كما تبين الصورة أعلاه تسير ببطاريات مستدامة بيئياً تصنّعها شركة مايكروفاست المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية.

يجري الناس حول العالم أكثر

من 4 مليارات عملية بحث على محرك البحث جوجل يومياً. لكن، مازال هناك 4 مليارات شخص محرومين من خدمات الإنترنت.

وقد أصبحت التكنولوجيا الحديثة ضرورية للجهود العالمية الرامية إلى إنهاء الفقر. وبدونها، لا يتمكّن الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الفقيرة النائية من امتلاك حسابات مصرفية، أو إيجاد وسيلة لإرسال الأموال أو استلامها، أو إيجاد سبيل للحصول على قروض لإقامة مشاريع صغيرة- فلا تُتاح لهم أية وسيلة للمشاركة في الاقتصاد العالمي.

ستة عقود من الخبرة

1970

دخلت مؤسسة التمويل الدولية قطاع التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية باستثمار قيمته 4.5 مليون دولار في الشركة الفلبينية للهواتف بعيدة المدى من أجل المساعدة في توسيع نطاق خدماتها.

تستفيد مؤسسة التمويل الدولية من الابتكارات السريعة في مجال التكنولوجيا الرقمية للتصدي لبعض التحديات الإنمائية المستعصية في العالم. وتستثمر المؤسسة في شركات تعزز استخدام التكنولوجيات المبتكرة-التي تحل محل التكنولوجيات الموجودة- للمساعدة في تحقيق تقدُّم اقتصادي لمن هم أشد احتياجا إليه. وفي السنة المالية 2016، استثمرت المؤسسة 673 مليون دولار في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، من بينها أموال من مستثمرين آخرين. وأدى ذلك إلى توسيع نطاق حافظة المؤسسة إلى ملياري دولار.

وعلى مدار العقد الماضي، استثمرت المؤسسة أكثر من مليار دولار في مشاريع للهواتف المحمولة في 15 بلدا بأفريقيا. وتساعد الهواتف المحمولة في توسيع فرص الحصول على التمويل- نظرا لأن أنظمة الأعمال المصرفية والدفع عبر الهاتف المحمول تساعد حتى من هم في المناطق الريفية المنعزلة على إرسال الأموال واستلامها بتكلفة ميسورة.

وفي هذا العام، استثمرت المؤسسة 35 مليون دولار في أفريسيل، وهي شركة توفر شبكات للهاتف المحمول في غامبيا وسيراليون وتشهد توسعا سريعا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبفضل استثمار المؤسسة، ستتمكن هذه الشركة من توسيع شبكاتها وخدماتها وتحديثها - بما في ذلك خدمة تتيح للمشتركين إرسال واستلام الأموال دون أي رسوم إضافية. كما استثمرت المؤسسة وشركة إدارة الأصول التابعة لها 14 مليون دولار في أفريماكس- وهي تكتل لشركات يابانية تقوم بتوسيع نطاق الخدمات اللاسلكية عالية السرعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وفي أمريكا اللاتينية حيث يتزايد عدد من يستخدمون الهواتف المحمولة، قدمت المؤسسة قرضا بقيمة 75 مليون دولار إلى أوتيسيل إس إيه. ومكّن هذا القرض الشركة من توسيع نطاق خدمات الهاتف المحمول عريضة النطاق في إكوادور-وكذلك في مناطق تكاد تنعدم بها خدمات الهاتف المحمول عادةً.

وترى المؤسسة إمكانات كبيرة في تكنولوجيا الأقمار الصناعية-لهذا استثمرت 20 مليون دولار في شركة بلانت لابس (Planet Labs) التي يقع مقرها في كاليفورنيا عام 2015. وتستخدم هذه الشركة أسطولا من الأقمار الصناعية الصغيرة لجمع بيانات عن كوكبنا الآخذ في التغيُّر. ويمكن أن تساعد هذه البيانات البلدان المتعاملة مع المؤسسة في وضع الخطط البيئية والزراعية والتصدي بسرعة للكوارث الطبيعية.

وتقدم المؤسسة أيضاً المساندة للشركات التي تقوم بتطوير تكنولوجيا مستدامة بيئياً. وفي هذا العام، استثمرت المؤسسة 22.5 مليون دولار في شركة مايكروفاست المتعاملة معها والتي تقوم بطارياتها سريعة الشحن وعالية الكفاءة بتشغيل أكثر من ثلاثة آلاف حافلة تعمل بالكهرباء في الصين وأوروبا.

التأثير

تحدد الأفكار والخدمات الاستشارية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية شكل السياسات في بلدان الأسواق الصاعدة.

وتساعد المؤسسة مجموعة العشرين، التي تضم 20 بلدا من البلدان المتقدمة والنامية، على التصدي لطائفة متنوعة من التحديات الإنمائية-تتراوح ما بين الأمن الغذائي وعدم المساواة بين الجنسين وزيادة فرص الحصول على التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وتعمل المؤسسة مع الشركات والحكومات على تعزيز حوكمة الشركات وتحسين المعايير البيئية والاجتماعية. وبقيامها بذلك، فإنها تساعد في توجيه دفة القطاع الخاص للمساهمة بدرجة أكبر في تحقيق النمو والحد من الفقر.

_الصفحة 46
مساعدة رواد الأعمال
المحليين على الازدهار

_الصفحة 48
مساعدة مؤسسات الأعمال على
الازدهار في الظروف الصعبة

_الصفحة 50
زيادة فرص الحصول على التمويل
بالعملة المحلية لتعزيز الرخاء

_الصفحة 52
تشجيع النمو من
خلال تمكين المرأة

مساعدة رواد الأعمال المحليين على الازدهار

قدمت آنا جوديث مارتينيز

إلى بوغوتا وهي في سن المراهقة وكان لديها حلم افتتاح محل بقالة في العاصمة الكولومبية. ادخرت مارتينيز المال على مدى أكثر من ثلاث سنوات، لكن ما ادخرته لم يكن كافياً.

دخول شركة بانكاميا. ساعد الاقتراض من شركة التمويل الأصغر هذه التي تساندها مؤسسة التمويل الدولية مارتينيز على تمويل محلها، واليوم، يشهد هذا المشروع حالة من الازدهار، حيث افتتحت محلا ثانيا وتوفر فرص عمل لخمسة أفراد آخرين.

في مختلف بلدان العالم، تعد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مثل محل مارتينيز، محركات للنمو. فهي تشكّل 90% من مؤسسات الأعمال وتوفر أكثر من 50% من الوظائف. لكنها تواجه عددا من التحديات- وهي نقص فرص الحصول على التمويل والمهارات والأسواق والطاقة والبنية التحتية.

تلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا عالميا في إطلاق العنان لإمكانات منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وتعمل المؤسسة مع القطاعين العام والخاص على زيادة فرص الحصول على التمويل، وتقديم التدريب لرواد الأعمال، والمساعدة في تبسيط اللوائح التنظيمية لأنشطة الأعمال، وبناء قدرات مؤسسات الأعمال المحلية للعمل موردين أو موزعين للشركات العالمية. وتقوم المؤسسة أيضا بدور المستشار الفني لمجموعة العشرين للاقتصادات الكبرى بشأن تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة- مما ساعد على صياغة سياساتها. ويشمل ذلك المشاركة في الشراكة العالمية من أجل تعميم الخدمات المالية وإدارة صندوق الابتكار العالمي لتمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الذي يقدم توصيات بشأن السياسات لزيادة فرص حصول هذه المنشآت على التمويل.

أدت القروض المقدّمة من بانكاميا المتعاملة مع المؤسسة إلى مساعدة جوديث مارتينيز على تمويل محلات البقالة الخاصة بها في بوغوتا بكولومبيا.

وقد قطع منتدى تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة شوطا طويلا في فترة السنوات الثلاث القصيرة منذ أن فتح أبوابه. وأصبح مركزا لتبادل المعارف بشأن الإجراءات الناجحة وغير الناجحة في تمويل هذه المنشآت. وقام هذا المنتدى بدور همزة الوصل والمجمِّع على حد سواء- حيث جمع معا البنوك وشركات التكنولوجيا المالية والجهات التنظيمية ومؤسسات التنمية.

وفي عام 2015، عملت مؤسسة التمويل الدولية في شتى أنحاء العالم مع المؤسسات المالية التي يركز عملها على منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقدمت هذه المؤسسات قرابة 403.2 مليار دولار في شكل قروض صغرى وصغيرة ومتوسطة. كما قدَّم برنامج المؤسسة العالمي للخدمات المصرفية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المشورة لبعض الجهات المتعاملة مع المؤسسة من خلال أكثر من 61 مشروعا في 35 بلدا. وكان أكثر من ثلثي هذه المشاريع في البلدان الأشد فقرا وحوالي 25% منها في مناطق متأثرة بالصراعات.

وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، تعاونت المؤسسة مؤخراً مع البنك الأوروبي للاستثمار في تقديم تسهيلات لتقاسم المخاطر بما قيمته 110 ملايين دولار لإيكوبنك ترانس ناشونال إنكوربوريشن. وستساند هذه الأموال منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تُعتبر مخاطرها الائتمانية أعلى من مؤسسات الأعمال الأكبر حجماً.

وبالعمل مع البنك الدولي ومنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا (OHADA)، تساعد المؤسسة الحكومات في توحيد اللوائح التنظيمية لأنشطة الأعمال من أجل تمكين مؤسسات الأعمال الناشئة من الازدهار بسهولة أكبر. وفي العام الماضي، أصبحت بنن الأولى من بين 17 بلدا عضوا في هذه المنظمة التي تسن قانونا متوائما لصغار رواد الأعمال.

ستة عقود من الخبرة

1976

قدمت مؤسسة التمويل الدولية قرضا بقيمة مليوني دولار إلى بنك كينيا التجاري لزيادة تقديم القروض للشركات المحلية الصغيرة-أول مشروع للمؤسسة في تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

مساعدة مؤسسات الأعمال على الازدهار في الظروف الصعبة

في مختلف أنحاء العالم، أصبح الفقر أكثر تركُّزا. فهناك نحو 1.3 مليار شخص يعيشون في أفقر 77 بلدا مؤهلا للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وبحلول عام 2030، يُتوقع أن يعيش نصف فقراء العالم في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات.

ولهذا، تمثل هذه المناطق أولوية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية التي تساعد على تهيئة الظروف اللازمة لنجاح مؤسسات الأعمال-لخلق فرص عمل وتحديث البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي. وتساعد المؤسسة أيضاً في التأثير في السياسات التي تشجّع تحقيق التنمية بهذه البلدان. وفي السنة المالية 2016، قدمت المؤسسة استثمارات طويلة الأجل بقيمة تتجاوز 5.4 مليار دولار في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، من بينها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت مؤسسة التمويل الدولية بأكثر من 3.5 مليار دولار منذ عام 2007 لمساندة عمل المؤسسة الدولية للتنمية. كما أن إجمالي استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في المناطق

عمر بركات يبحر في أحد

أخطر الطرق الملاحية في العالم: نهر الكونغو. وتتمثل إحدى مخاطر التجارة في هذا النهر، الذي يبلغ طوله 2900 ميل، في تهديد قطّاع الطرق. لكن ذلك لم يضعف طموحات بركات الذي يمتلك شركة للنقل النهري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولتوسيع مشروعه (Sogetra)، توجّه بركات إلى صندوق منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا الوسطى الذي تسانده مؤسسة التمويل الدولية. وبالحصول على استثمار بقيمة 250 ألف دولار من الصندوق الذي يبلغ رأسماله 20 مليون دولار، بدا المستقبل أمامه مشرقاً. يقول بركات "عندما بدأت العمل مع هذا الصندوق قبل ثلاث سنوات، كان لدي مركب واحد. والآن أصبحت لدي أربعة مراكب".

تمكّن عمر بركات، الثالث من جهة اليسار، من توسيع مشروعه للنقل النهري بفضل الحصول على تمويل من صندوق تسانده مؤسسة التمويل الدولية.

الهشة والمتأثرة بالصراعات خلال السنة المالية 2016 بلغ نحو مليار دولار، من بينها أموال من آخرين. ونفذت مؤسسة التمويل الدولية نحو 60% من برنامج الخدمات الاستشارية في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية-بما في ذلك نحو 20% في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات.

في ميانمار، قامت مؤسسة التمويل الدولية بأول استثمار لها في قطاع النقل بالبلاد بتقديم قرض مبدئي قابل للتحويل بقيمة 40 مليون دولار من أجل تحديث ميناء ميانمار الصناعي، وهو مركز تجاري رئيسي يتم فيه تداول 40% من حركة الحاويات في البلاد. كما وافقت المؤسسة على قروض قيمتها 150 مليون دولار لمساعدة شركة أوريدو-ميانمار في توسيع شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية للهاتف المحمول في أنحاء أخرى بالبلاد.

وفي العراق، رتبت المؤسسة تمويلا بقيمة 375 مليون دولار لشركة ماس العالمية للطاقة في السليمانية من أجل تحويل محطة للكهرباء تعمل بالغاز بقدرة ألف ميجاوات في إقليم كردستان إلى محطة قدرتها 1500 ميغاوات تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة.

وتبذل مؤسسة التمويل الدولية أيضا جهودا لزيادة تقديم القروض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية-بالاستفادة من شراكتها لتقديم الاستثمار والخدمات الاستشارية لعام 2015 المبرمة مع بنك فرانكو-لاو في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتنفذ المؤسسة مشاريع مماثلة في بلدان مثل كينيا وباكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتستفيد المؤسسة أيضا من تأثيرها لمساعدة الشركات على تحسين نظم حوكمتها. وفي اليمن، تساعد المؤسسة رؤساء الشركات المحلية على تجاوز أوضاع الأزمات في وقت تشهد فيه البلاد اضطرابات أهلية.

وفي بنن، عملت المؤسسة مع البنك الدولي على إطلاق مبادرة بمبلغ 50 مليون دولار-مشروع السياحة عبر الحدود وتعزيز القدرة التنافسية في بنن-والتي يُتوقع أن تساعد أكثر من ألف شركة سياحة على توسيع نطاق عملياتها وخلق فرص عمل.

ستة عقود من الخبرة

1996

ساعدت مؤسسة التمويل الدولية في إطلاق بنك رائد للتمويل الأصغر في البوسنة - يُعرف الآن باسم بنك بروكريديت - أحد أولى استثماراتها في منطقة متأثرة بالصراعات.

أسواق رؤوس الأموال المحلية

توسيع نطاق التمويل بالعملة المحلية لتعزيز الرخاء

أسواق رأس المال هي

عنصر بالغ الأهمية في قاطرة النمو الاقتصادي.

فهي تتيح توجيه الأموال إلى الحكومات والشركات الخاصة. كما تساعد في خلق فرص عمل وإقامة البنية التحتية ودفع عجلة الابتكار-وجميعها أشياء لا يمكن الاستغناء عنها لإنهاء الفقر ونشر الرخاء. لكن في الكثير من البلدان النامية، مازالت أسواق رأس المال المحلية غير متطورة، مما يخلق عقبات أمام تحقيق النمو.

ولهذا تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تدعيم أسواق رأس المال المحلية في هذه البلدان. وتصدر المؤسسة سندات بالعملة المحلية للمساعدة في إنشاء مؤشر تسعير قوي للسندات المحلية الأخرى. والمؤسسة هي غالباً أول جهة دولية غير حكومية تصدر هذه السندات لتمهد الطريق لجهات الإصدار الأخرى. وتعمل المؤسسة أيضاً مع الشركات والجهات التنظيمية على تدعيم أسواق رأس المال المحلية والتمويل بالعملة المحلية.

وفي الهند وفي أعقاب نجاح أول سندات مقومة بالروبية أصدرتها المؤسسة في عام 2013، سمحت الحكومة في العام الماضي للشركات المحلية بإصدار سندات بالروبية في الأسواق الخارجية. وللمرة الأولى أيضاً، قامت المؤسسة مؤخرا بإصدار سندات خارجية بالروبية ذات أطول أجل للاستحقاق-سندات ماسالا التي يبلغ أجل استحقاقها 15 عاما وبقيمة قدرها 30 مليون دولار. وسبق أن أصدرت المؤسسة سندات ماسالا بآجال استحقاق تتراوح من ثلاثة إلى عشرة أعوام.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أطلقت المؤسسة سندا أو صكا إسلاميا بقيمة مائة مليون دولار لمساندة أنشطتها التمويلية في المنطقة. ويُعد هذا ثالث صك إسلامي للمؤسسة يتم تسجيله في ناسداك دبي.

وأصدرت كذلك سندا مقوما بالراند في جنوب أفريقيا، مما ساعد على تعبئة ما يعادل نحو 71 مليون دولار. وستُستخدم حصيلة هذا السند في مساندة الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

وفي هايتي التي تتعافى من آثار الزلزال الذي ضربها قبل ستة أعوام، وافقت المؤسسة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي على مبادلة الدولارات بعملة هايتي المحلية. وستساعد هذه الخطوة في تعزيز الاستثمارات طويلة الأجل المقومة بالغورد في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مما يساند الجهود التي تبذلها البلاد لزيادة استخدام العملة المحلية في الاقتصاد.

وإجمالاً، أصدرت المؤسسة سندات بثماني عشرة عملة في الأسواق الصاعدة، كما قدمت تمويلا بإحدى وسبعين عملة محلية مختلفة بما قيمته 19.5 مليار دولار-من خلال القروض والمبادلات والضمانات وتسهيلات تقاسم المخاطر والأدوات المورّقة.

ستة عقود من الخبرة

1997

أصدرت مؤسسة التمويل الدولية أول قرض لها بالعملة المحلية بالراند الجنوب أفريقي.

افتتحت خيرون نيشا متجرا للوجبات الخفيفة في جايبور بالهند بمساندة قرض قدمته لها مؤسسة إكويتاس المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية. وأدى ذلك إلى مضاعفة دخلها.

تشجيع النمو من خلال تمكين المرأة

طبّقت مادلين محمد محمود الدروس التي تعلمتها في برنامج ماجستير مصغر في إدارة الأعمال تسانده مؤسسة التمويل الدولية من أجل توسيع مشروع صيد الأسماك الخاص بها في قطاع غزة.

في سن الثالثة عشرة، أصبحت مادلين

محمد محمود تزاول مهنة صيد الأسماك. لم يكن لديها خيار: فوالدها أصابه المرض ولم يقدر على العودة إلى العمل بمهنة الصيد في غزة قبالة سواحل البحر الأبيض المتوسط. وكانت تقوم بإعالة أسرتها.

فهي لم تتهرب من مسؤولياتها. وقد تخرجت مادلين، التي يبلغ عمرها الآن 22 عاما، مؤخراً من برنامج "فلسطينية" للماجستير المصغر في إدارة الأعمال (MINI MBA) الذي أطلقته مؤسسة التمويل الدولية بالاشتراك مع بنك فلسطين المتعامل معها. ويهدف هذا البرنامج الذي يمتد لستة أشهر إلى تنمية مهارات أنشطة الأعمال والقيادة لدى رائدات الأعمال في المناطق المتأثرة بالصراعات. وبالحصول على قرض من البنك بقيمة 15 ألف دولار، استطاعت مادلين شراء قارب وتشغيل أربعة أشخاص-مما أدى إلى توسيع مشروعها وتوفير فرص لآخرين.

وتواجه النساء، في مختلف أنحاء العالم، حواجز ضخمة أمام الانضمام إلى قوة العمل-مما يكبّد الاقتصاد تكلفة هائلة.

وتشير الأبحاث إلى أن الناتج الاقتصادي العالمي سيزيد بواقع 28 تريليون دولار بحلول عام 2025 لو أُتيحت للنساء المشاركة في الاقتصاد بنفس معدل مشاركة الرجال. فللنقود في أيدي النساء تأثير مضاعف على نواتج التنمية. وتبيّن الشواهد أن إنفاق النساء على غذاء وتعليم الأطفال يزيد عندما يكن أكثر تحكماً في دخل الأسرة.

تساعد مؤسسة التمويل الدولية في تمكين النساء بالبلدان النامية-ليس فقط بوصفهن مستهلكات بل أيضاً بوصفهن موظفات ورائدات وسيدات أعمال. وتعتمد المؤسسة نهجا شاملا: فهي تنشئ شراكات عالمية لتشجيع التوظيف وتحسين ظروف العمل للنساء، وتساعد على زيادة فرص الحصول على التمويل لرائدات الأعمال، وتعمل مع الجهات المتعاملة معها لتقديم التدريب للنساء على مهارات أنشطة الأعمال والقيادة. كما تساعد المؤسسة الشركات على تعيين المزيد من النساء في مجالس الإدارة وفي مناصب الإدارة العليا.

وفي السنة المالية 2016، عملت المؤسسة مع مجموعة أكسا وأكسينتشر لإعداد تقرير ريادي بعنوان "*SheforShield*" والذي توصل إلى أن احتياجات النساء التأمينية في الأسواق الصاعدة لا تتم تلبيتها رغم ارتفاع دخلهن. وتوصل التقرير إلى أنه بحلول عام 2030 يُتوقع أن تجني صناعة التأمين ما يصل إلى 1.7 تريليون دولار من النساء وحدهن-نصف هذا المبلغ في 10 بلدان صاعدة فقط.

ولتوسيع نطاق الإقراض لمؤسسات الأعمال المملوكة للنساء في الهند، وافقت المؤسسة على تقديم قرض بقيمة 50 مليون دولار إلى بنك واي إي إس الهندي. وصدر هذا القرض من خلال صندوق الفرص لرائدات الأعمال-وهو برنامج المؤسسة المشترك مع مبادرة عشرة آلاف امرأة الخاصة بمؤسسة غولدمان ساكس لمساعدة رائدات الأعمال. وفي إطار هذه المبادرة، تساعد المؤسسة بنك لوينغ الصيني على توسيع حافظة قروضه البالغة 140 مليون دولار لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء-بتقديم تسهيلات لتقاسم المخاطر تغطي نصف الخسارة المحتملة على كل قرض مؤهل بحد أقصى يصل إلى 71 مليون دولار.

وفي هذا العام وبالاشتراك مع البنك الدولي، أصبحت مؤسسة التمويل الدولية أول مؤسسة مالية دولية تحصل على شهادة "العوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين (EDGE). وتبرز هذه الشهادة التزام المؤسسة العام بتحقيق المساواة بين الجنسين داخل جهاز موظفيها في الأجور والتعيين والترقية والجوانب الرئيسية الأخرى.

افتتحت زهاو هونغلي محلات لإصلاح السيارات في لوينغ بالصين - بمساعدة من مبادرة تساندها مؤسسة التمويل الدولية تقدم العون لرائدات الأعمال.

ستة عقود من الخبرة

2004

أطلقت مؤسسة التمويل الدولية مبادرتها الرائدة للمساواة بين الجنسين، التي تُسمى الآن برنامج سيدات الأعمال، لتشجيع المشاريع على تقديم المساعدة لمؤسسات الأعمال المحلية المملوكة للنساء.

الإيضاح والبرهان

تقود مؤسسة التمويل الدولية الآخرين بضرب المثل والقدوة. فهي تحدد القطاعات أو المناطق التي تعاني نقص الخدمات وتعمل مع شركائها لسد هذه الفجوات.

ويشكل نجاح المشاريع إشارة مهمة-مفادها أنه عندما يحقق المتعاملون مع المؤسسة النجاح، فمن المرجح أن يحذو الآخرون حذوهم. وعندما تُستخدم تكنولوجيا جديدة ويشعر المستهلكون بالرضا، يتشجع الآخرون على محاكاة ذلك-مما يسرّع وتيرة تحقيق التنمية في الأماكن الأشد احتياجا إليها.

_الصفحة 56
إطلاق العنان لرأس المال من أجل تحقيق التنمية المستدامة

_الصفحة 58
التصدي لتحدي التوسع العمراني السريع

_الصفحة 60
تشجيع تعميم فرص الحصول على التمويل للجميع

تعبئة الموارد

إطلاق العنان لرأس المال من أجل تحقيق التنمية المستدامة

يتطلب التصدي لمختلف التحديات

التي تعوق التقدُّم في البلدان النامية تكلفة باهظة: ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة ما يصل إلى 4.5 تريليون دولار سنوياً.

ولا تستطيع الحكومات وحدها القيام بهذه الاستثمارات الهائلة: من الضروري إقامة شراكة قوية مع القطاع الخاص لسد هذه الفجوة التمويلية. وتلعب المؤسسة دورا بالغ الأهمية في المساعدة على تعبئة رؤوس الأموال من طائفة واسعة من المستثمرين-البنوك والصناديق السيادية والمؤسسات المالية الدولية. ويمكّن القيام بذلك المؤسسة من تحقيق أثر إنمائي أكبر مما يمكن أن تحققه بمفردها.

وفي عام 2015 وأثناء اجتماع رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا بإثيوبيا للتخطيط لوضع إطار عالمي لتعبئة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أشاروا إلى الدور الرائد الذي تلعبه المؤسسة في تعبئة تمويل التنمية.

وتتمتع المؤسسة بسجل من استحداث طرق مبتكرة لاجتذاب المستثمرين للعمل إلى جانبها على حفز النمو. وفي هذا العام، بدأت المؤسسة في العمل على إعداد نسخة للقطاع الخاص من برنامجها الموجه لحافظة الإقراض المشترك الذي حقق نجاحاً - وهو عبارة عن مبادرة تم إطلاقها عام 2013 واستطاعت تعبئة 3 مليارات دولار من الحكومة الصينية لاستثمارها في الشركات الخاصة بالبلدان النامية.

وتقوم المؤسسة بتعبئة الأموال من خلال قناتين رئيسيتين. الأولى هي شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة (انظر الصفحة 80) التي تدير أصولا بقيمة 8.9 مليار دولار من خلال 11 صندوقا استثماريا- من بينها اثنان تم إطلاقهما هذا العام. والثانية هي برنامج المؤسسة للقروض المشتركة (انظر الصفحة 79) - الذي كُشف عنه النقاب في أواخر خمسينيات القرن الماضي-والذي عبأ أكثر من 50 مليار دولار من أكثر من 500 شريك ممول لما يزيد عن ألف مشروع في أكثر من 115 سوقا صاعدا. وفي نهاية السنة المالية 2016، بلغ إجمالي حافظة القروض المشتركة للمؤسسة 16.6 مليار دولار.

وإجمالاً، عبأت المؤسسة أكثر من 7.7 مليار دولار لاستثمارها في البلدان النامية في السنة المالية 2016 - أي أكثر من 40% من إجمالي استثمارات المؤسسة طويلة الأجل.

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدةً إلى تسهيل انضمام الآخرين إليها في استثماراتها. وفي عام 2009، وضعت المؤسسة اتفاقية التعاون الرئيسية لتوحيد الخطوات التي يجب على المقرضين اتخاذها عند المشاركة في تمويل مشاريع المؤسسة بالبلدان النامية. ومنذ ذلك الحين، قامت 28 مؤسسة من مؤسسات التمويل الإنمائي بالتوقيع على هذه الاتفاقية. وقدمت هذه المؤسسات 2.3 مليار دولار إلى جهات متعاملة مع المؤسسة على مدار الأعوام الستة الماضية.

وفي الأرجنتين، عبأت المؤسسة 110 ملايين دولار من المستثمرين-بالإضافة إلى 25 مليون دولار من حسابها الخاص- من أجل تمويل شركة فيسينتين للبذور الزيتية لمساعدتها على زيادة صادراتها. وفي كولومبيا، استثمرت المؤسسة 48 مليون دولار في صندوق لديون البنية التحتية تديره كل من شركة كريديكورب كابيتال في بيرو وشركة سورا لإدارة الأصول في كولومبيا. ويهدف هذا الصندوق إلى تعبئة 400 مليون دولار لاستثمارها في مشاريع البنية التحتية.

ستة عقود من الخبرة

1959

أصدرت مؤسسة التمويل الدولية أول قرض مشترك – لتعبئة مليوني دولار لشركة تشامبيون سليلوز البرازيلية لإنتاج لباب الورق والورق.

يتيح استثمار المؤسسة في سلسلة محلات البقالة "سيتي مارت" بميانمار (انظر الصفحة 65) فرصا لتوظيف عاملين، مثل خين خين ثين.

التصدي لتحدي التوسع العمراني السريع

صورة للعاصمة الكمبودية بنوم بنه - إحدى أسرع المدن نمواً في آسيا.

سكان المناطق الحضرية

في العالم تتزايد أعدادهم بسرعة.

بحلول عام 2045، سيرتفع عدد سكان المناطق الحضرية بنسبة 50% ليصل إلى 6 مليارات نسمة- مما سيفرض ضغوطا على البنية التحتية المنهكة أصلا. وستحتاج المدن إلى توفير إسكان ميسور التكلفة، وطاقة نظيفة، ومياه مأمونة، ووسائل نقل موثوق بها، وملايين الوظائف لعدد متزايد من سكان الحضر.

وستكون هناك حاجة إلى تريليونات الدولارات لتلبية تلك الاحتياجات. وخلال الأعوام الخمسة عشر القادمة، سيلزم استثمار ما يصل إلى 90 تريليون دولار لمجرد إقامة بنية تحتية حديثة ونظيفة وذات كفاءة في مختلف بلدان العالم- مع توجيه معظم هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية.

وتركّز مؤسسة التمويل الدولية على إيجاد حلول مبتكرة لتحديات التوسع العمراني السريع. وتعمل المؤسسة مع الحكومات والقطاع الخاص لتقديم المشورة والاستثمار لإنشاء الطرق والجسور والمباني، وتحسين سبل الحصول على المياه والكهرباء، وتعزيز خدمات التعليم وفرص العمل. ويترك نجاح المؤسسة أثرا توضيحيا يشجّع الآخرين على أن يحذوا حذوها.

وتتمثل إحدى الأولويات في تشجيع إنشاء المباني ذات الكفاءة في استخدام الموارد في إطار الشراكة مع القطاع الخاص. وفي عام 2015، اشتركت المؤسسة مع هيئات اعتماد عالمية لتعزيز استخدام برنامج المؤسسة لاعتماد المباني الخضراء- التميُّز في التصميم من أجل زيادة مستوى الكفاءة- في 125 بلدا ناميا. وفي السنة المالية 2016، استثمرت المؤسسة 590 مليون دولار في قطاع الإنشاءات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة، من بينها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وعلى مدار الأعوام الخمسة الماضية، استثمرت المؤسسة أكثر من ملياري دولار في هذا القطاع.

وفي إطار إستراتيجيتها التمويلية، تصدر المؤسسة سندات خضراء لإطلاق العنان للاستثمارات التي تساند ممارسات الأعمال المستدامة. وأصدرت المؤسسة مؤخرا سندا أخضر بأجل مدته عشرة أعوام، مما أدى إلى تعبئة 700 مليون دولار تُوجّه للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة وغيرها من المشاريع التي تحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وتُعد المؤسسة إحدى أكبر الجهات المصدرة للسندات الخضراء، حيث استطاعت تعبئة ما مجموعه 1.4 مليار دولار من خلال هذه السندات حتى نهاية السنة المالية 2016.

وفي الهند، عبأت المؤسسة نحو 76 مليون دولار في شكل سندات خضراء أصدرتها إدارة تمويل الإسكان ببنك البنجاب الوطني والتي ستستخدم هذه الحصيلة بشكل أساسي في إنشاء مبانٍ سكنية مراعية للبيئة، مع التركيز على الإسكان ميسور التكلفة.

وفي تركيا، قدمت المؤسسة حزمة بقيمة 120 مليون دولار لتمويل إنشاء خط مترو جديد بين اثنتين من المناطق كثيفة السكان في إسطنبول. وبحلول عام 2023، سيُقل هذا الخط نحو 450 ألف راكب يومياً، مما يخفف الضغوط على الطرق. وساعدت المؤسسة أيضا بنك التنمية الصناعية التركي، وهو أقدم بنك تنموي مملوك للقطاع الخاص في تركيا، على إصدار سندات خضراء بقيمة 300 مليون دولار، وهي أول مرة تقوم فيها شركة تركية بإصدار مثل هذه السندات في الأسواق الدولية. وقامت المؤسسة بذلك من خلال شراء سندات بقيمة 50 مليون دولار في إشارة إلى ثقة المؤسسة في الإصدار.

ستة عقود من الخبرة

1978

ساعدت مؤسسة التمويل الدولية في تمويل أول بنك عقاري خاص في الهند- بنك إتش دي إف سي.

تشجيع تعميم فرص الحصول على التمويل

تشكّل إتاحة الحصول على الأدوات

المالية الأساسية-الحسابات المصرفية وبطاقات الخصم وقروض الإسكان-حجر الزاوية في تحقيق الرخاء. فهذه الأدوات تساعد الأشخاص ومؤسسات الأعمال على التخطيط للإنفاق، وبناء الأصول، وزيادة الدخل، وتقليل إمكانية التعرُّض لضغوط اقتصادية.

لكن هناك ملياري بالغ حول العالم مازالوا لا يمتلكون حسابات مصرفية. وفي البلدان النامية، تواجه منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة فجوة تمويلية تصل إلى 2.6 تريليون دولار. وهناك 245 مليون مشروع من هذا النوع لا يمكنها الحصول على الائتمان الذي تحتاجه لكي تنمو وتنجح.

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية على سد هذه الفجوة لتساعد في تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لمجموعة البنك الدولي-وهو تعميم فرص الحصول على التمويل للبالغين بحلول عام 2020. وهي تقوم بذلك من خلال شبكة تضم أكثر من 750 من مؤسسات الوساطة المالية، حيث تقدم الاستثمارات والمشورة التي تسمح لهذه المؤسسات بتوسيع نطاق الائتمان حيثما تمس الحاجة إليه. ويشمل ذلك الأسواق الحافلة بالتحديات، مثل المناطق المتأثرة بالصراعات أو القطاعات المهملة في الغالب - وهي مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء. وتتيح جهود المؤسسة للآخرين أن يقوموا بمحاكاة عملها.

وفي باكستان، استثمرت المؤسسة 225 مليون دولار في أكبر بنك تجاري بالبلاد لمساعدته على زيادة عدد المودعات وزيادة القروض للمقترضين في المناطق الريفية ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، قام بنك حبيب بزيادة عدد المودعات بأكثر من الثلث.

يمثل تمويل الإسكان أولوية أخرى بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية - نظرا لما يتمتع به من إمكانيات لتوفير فرص العمل. وفي بنما حيث يعيش واحد من بين كل أربعة أشخاص في مسكن دون المستوى، قدمت المؤسسة قرضا بقيمة مائة مليون دولار إلى البنك العام لمساعدة المزيد من الأسر في الحصول على تمويل عقاري. وأدى استثمار بقيمة 50 مليون دولار، أجرته المؤسسة سابقاً في هذا البنك عام 2011، إلى تقديم أكثر من 1300 قرض - تم إصدار نصفها تقريباً للمقترضات.

وفي بعض البلدان ذات القطاعات المصرفية الضعيفة والمجزأة، قدمت مؤسسة التمويل الدولية المساندة لدمج بعض المؤسسات من أجل الحفاظ على قوة النظام المالي. وقد حدث ذلك في أرمينيا حيث قدمت المؤسسة قرضا بقيمة 20 مليون دولار إلى إنيكوبنك لكي يستطيع شراء أحد البنوك المنافسة وزيادة فرص الحصول على التمويل لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

وقامت المؤسسة بالشيء نفسه في اليونان. فلاستعادة استقرار القطاع المالي، اشترت المؤسسة أسهما بقيمة 150 مليون يورو في البنوك الرئيسية الأربعة في البلاد-وهي بنك ألفا ويوروبنك وبنك بيريوس والبنك الأهلي اليوناني. وستساعد مساندة هذه المؤسسات في تقديم قروض تشتد حاجة مؤسسات الأعمال الأصغر حجما إليها والتي توفر 86% من الوظائف في اليونان.

ستة عقود من الخبرة

1996

دخلت مؤسسة التمويل الدولية قطاع التمويل الأصغر بحصة قيمتها 3 ملايين دولار في مؤسسة بروفاند التي تركز على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

تدير خير النساء جيواني فرع بنك حبيب في كراتشي بباكستان. ويساعد هذا البنك المتعامل مع المؤسسة في تعزيز فرص حصول النساء على التمويل.

الأثر الإنمائي

في عصر يشهد الكثير من الاضطرابات الاقتصادية، تتواجد مؤسسة التمويل الدولية أينما تمس الحاجة إليها-وتستخدم مواردها حيثما يمكن تحقيق أكبر الأثر.

وتقوم المؤسسة بذلك بالاستفادة من قوة القطاع الخاص لإحداث تحول كامل في الاقتصادات-من خلال خلق فرص عمل وتحسين الأحوال المعيشية وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة. وبالقيام بذلك، تساعد المؤسسة في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق رخاء مستدام.

_الصفحة 64
خلق وظائف جيدة-أضمن طريق
للخلاص من براثن الفقر

_الصفحة 66
مساعدة الناس على أن
يعيشوا حياة منتجة

_الصفحة 68
تدعيم الأمن الغذائي في
الأماكن الحافلة بالتحديات

التوظيف

خلق وظائف جيدة - أضمن طريق للخلاص من براثن الفقر

بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية، استطاع مصدق بالي تحويل فندق قديم إلى سلسلة فنادق دولية توفر مئات الوظائف.

من المتوقع أن يوفر منجم النحاس والذهب "أويو تولجوي" في منغوليا، الذي تسانده مؤسسة التمويل الدولية، نحو ثلاثة آلاف وظيفة إضافية.

بعد التخرُّج من الكلية،

واجه مصدق بالي اختيارا صعبا: إما البقاء في الولايات المتحدة أو العودة إلى مالي للعمل في مؤسسة والده للتصدير والاستيراد. لكنه اختار العودة إلى الوطن - ليغيّر بذلك مصير المئات من أبناء وطنه.

وجاءت هذه اللحظة الحاسمة في عام 1994 عندما اشترى مصدق فندق جراند أوتيل، الذي يعود إلى الحقبة الاستعمارية، في باماكو بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية. واليوم، تقوم مجموعة فنادق "أزالاي" التي يمتلكها بإدارة سبعة فنادق تجارية في أربعة من بلدان غرب أفريقيا. وقد وفّر فندق جراند أوتيل وحده نحو ألف وظيفة في عام 2014. وشجّع النجاح الذي حققته مجموعة أزالاي مجموعات أخرى على رسم خطط للتوسع –مما يوفر المزيد من الوظائف.

في ظل استمرار عدم اليقين والغموض الاقتصادي، سيكون مهما للغاية توفير وظائف جيدة لإنهاء الفقر. وفي مختلف بلدان العالم، تستمر معدلات البطالة في الارتفاع-حيث طالت نحو 200 مليون شخص في القطاع الرسمي، معظمهم في البلدان النامية. وهناك أعداد أخرى لا تُحصى تعاني من البطالة المقنعة بالعمل في وظائف متدنية الأجور والإنتاجية وعدم وجود بصيص أمل للتقدُّم المهني والوظيفي.

وتلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا مهما في التصدي لهذا التحدي-بالاستفادة من قوة القطاع الخاص الذي يسهم بتسع من بين كل عشر وظائف يتم توفيرها في البلدان النامية. وتساعد أيضاً في تحسين أوضاع العمل وزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة. وفي عام 2015، ساعدت المؤسسة الجهات المتعاملة معها على توفير 2.4 مليون فرصة عمل.

وفي منغوليا، ساعدت المؤسسة في ترتيب استثمار بقيمة 2.2 مليار دولار في منجم أويو تولغوي للنحاس والذهب. ومن المتوقع أن يوفر هذا المشروع، الذي يعمل به نحو 2500 شخص، حوالي 3 آلاف فرصة عمل إضافية-جميعها تقريبا للعمال المحليين. ويُتوقع أيضا أن يؤدي هذا المنجم، بمجرد اكتماله، إلى زيادة الناتج الاقتصادي لمنغوليا بنسبة 30%.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقوم مؤسسة التمويل الدولية وشركة إدارة الأصول التابعة لها باستثمار 27 مليون دولار في مجموعة سوق، وهي أكبر موقع للتجارة الإلكترونية في المنطقة. ويُتوقع أن يؤدي توسيع الشركة، التي تعرض أجهزة إلكترونية استهلاكية ومنتجات أخرى، إلى توفير أكثر من 1700 فرصة عمل خلال الأعوام الخمسة القادمة.

وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، قدمت المؤسسة قرضا بقيمة 8 ملايين يورو إلى شركة كي سيفتي سيستمز لإنشاء مصنع للوسائد الهوائية. ومن المتوقع أن يوفر هذا المصنع ما يصل إلى ألف فرصة عمل بحلول عام 2017. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، استثمرت المؤسسة 45.5 مليون دولار في شركة تايجر ريسورسيز الأسترالية من أجل توسيع منجم كيبوي للنحاس الذي يوفر فرص عمل لنحو 800 عامل محلي. وفي ميانمار، وافقت المؤسسة على تقديم قرض قابل للتحويل بقيمة 25 مليون دولار لشركة سيتي مارت هولدنغز لتجارة المواد الغذائية بالتجزئة، وذلك من أجل توسيع نطاق عملياتها. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاستثمار إلى خلق نحو 5 آلاف فرصة عمل.

وتُعد مؤسسة التمويل الدولية أيضا مستثمرا رئيسيا في مؤسسات الأعمال الشاملة لكافة الفئات-أي التي توفر السلع والخدمات وفرص العمل للمجتمعات المحلية منخفضة الدخل. ومنذ عام 2005، استثمرت المؤسسة ما يزيد على 14.5 مليار دولار وعملت مع أكثر من 500 مؤسسة أعمال من هذا النوع في 100 بلد.

ستة عقود من الخبرة

2013

أطلقت مؤسسة التمويل الدولية دراستها الرائدة عن الوظائف التي سلطت الضوء على الحواجز أمام نمو الوظائف في القطاع الخاص.

طلاب يحضرون درسا في علم المناعة بحرم جامعة ريو دي جانيرو الذي تديره مؤسسة إستاسيو بارتيسيباسوز (Estácio Participações) المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية.

مساعدة الناس على أن يعيشوا حياة منتجة

في سن الخامسة والثلاثين، وجد خايرو

ألكسندر نفسه في مفترق طرق. فهو لم يستطع العثور على وظيفة جيدة في كولومبيا، ولم يكن بمقدوره تحمل مصاريف التعليم الذي كان يحتاج إليه لتحسين مستقبله.

واتخذ ألكسندر آنذاك قرارا غيّر حياته: تحوّل إلى الدراسة بجامعة أونيمينوتو، وهي جامعة غير ربحية تتعامل مع مؤسسة التمويل الدولية. وقد جذبه مستوى التعليم عالي الجودة في هذه الجامعة - لكن أكثر ما جذبه هو رسومها الدراسية الميسورة التي كان يستطيع دفعها حتى مع انخفاض أجره. والآن، يدير ألكسندر شركة إنشاءات ناجحة توفر فرص عمل لكثيرين غيره من مواطني كولومبيا.

تشجع جامعة أونيمينوتو المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية، والتي توفر التعليم العالي بتكلفة ميسورة، الطلاب على مساعدة غيرهم –مثل الأطفال الملتحقين بهذا البرنامج الكولومبي لما بعد الدوام المدرسي.

إن إنهاء الفقر يعني بناء رأس المال البشري: ضمان حصول الناس على خدمات التعليم والرعاية الصحية التي يحتاجون إليها لعيش حياة منتجة. وأدى النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال العقود الثلاثة الماضية إلى تسهيل زيادة الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم بالبلدان النامية - وساعد ذلك في خفض معدل الفقر العالمي بواقع النصف. لكن في مختلف أنحاء العالم، مازال هناك 103 ملايين شخص من الشباب-معظمهم من النساء-يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقراءة والكتابة. ويموت أكثر من 6 ملايين طفل قبل بلوغ سن الخامسة.

والتصدي لتحدٍ بهذا الحجم يتطلب تضافر موارد القطاعين العام والخاص. وفي قطاع التعليم، تساعد مؤسسة التمويل الدولية في بناء قدرات القطاع الخاص لتكملة عمل القطاع العام ولخلق المزيد من الفرص للأطفال والشباب والبالغين العاملين. وفي قطاع الرعاية الصحية، تستثمر المؤسسة في شركات تطبّق أفضل الممارسات أو تبتكر لتقديم خدمات عالية الجودة بتكلفة ميسورة. وفي السنة المالية 2016، استثمرت المؤسسة أكثر من 535 مليون دولار في قطاعي الصحة والتعليم، من بينها أموال من مستثمرين آخرين. وقد أحدثت جهود المؤسسة أثرا ممكن قياسه - ساعدت الجهات المتعاملة معها في تعليم 4.6 مليون طالب وعلاج أكثر من 31.8 مليون مريض.

وفي نيجيريا حيث يوجد أكثر من 11 مليون شاب عاطل عن العمل، ساندت المؤسسة شركة أنديلا، وهي شركة تقدم خدمات التعليم في المراحل المبكرة وتوظف الموهوبين وتدربهم على أن يصبحوا مطوري برامج محترفين. ويبدأ المرشحون المختارون في تلقي تدريب مكثف يمتد من ثلاثة إلى ستة أشهر. ويحصلون بعد ذلك على وظيفة تتيح لهم العمل عن بُعد لدى شركات مثل مايكروسوفت وجوجل. وعلى مدى السنوات العشر القادمة، تهدف شركة أنديلا إلى تدريب مائة ألف مطور برامج في مختلف أنحاء أفريقيا.

وفي البرازيل، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية مائة مليون دولار في مؤسسة إستاسيو بارتيسيباسوز التي تقدم خدمات التعليم لأكثر من 500 ألف طالب جامعي وطالب دراسات عليا. وسيساعد هذا التمويل هذه المؤسسة في توسيع سبل الحصول على تعليم عالٍ وميسور التكلفة للطلاب منخفضي ومتوسطي الدخل في مختلف أنحاء البلاد.

ولتحسين خدمات الرعاية الصحية في ولاية جاركاند إحدى أفقر الولايات بالهند، عملت مؤسسة التمويل الدولية مع حكومة الولاية على إعداد شراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مختبرات لتشخيص الأمراض والأشعة في 24 منطقة. وستؤدي هذه المختبرات، حال الانتهاء منها، إلى تحسين سبل الحصول على الخدمات التشخيصية لنحو 3.5 مليون شخص سنوياً.

وفي بنغلاديش حيث يموت نحو 40 ألف مريض سنوياً بسبب أمراض الكلى، ساعدت المؤسسة الحكومة في إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص لتركيب أكثر من مائة مركز لغسل الكلى في مستشفيين بمدينتي دكا وشيتاغونغ، وهما أكثر المدن اكتظاظا بالسكان في البلاد.

ستة عقود من الخبرة

1994

قامت مؤسسة التمويل الدولية بأول استثمار كبير لها في مستشفى خاص بتقديم تمويل قيمته 62 مليون دولار لمركز بومرونغراد الطبي في بانكوك.

الصناعات الزراعية

تدعيم الأمن الغذائي في الأماكن الحافلة بالتحديات

يوري بيريزوفسكي وجد نفسه بلا

سيولة نقدية كافية. كان يحتاج إلى أموال لشراء مستلزمات، مثل المبيدات الحشرية، لمزرعته التي تبلغ مساحتها 15 ميلا مربعا في أوكرانيا. لكن أسعار الفائدة المرهقة في البلاد جعلت الاقتراض من جهات الاقتراض التقليدية أمرا صعبا.

وجاءت المساعدة في شكل برنامج تسهيلات لتقاسم المخاطر أطلقته مؤسسة التمويل الدولية وشركة باير للكيماويات الزراعية. ويقدم هذا البرنامج الذي يبلغ رأسماله 60 مليون دولار-تتحمل المؤسسة منها مخاطر ما يصل إلى نصف القيمة - تمويلا بالعملة المحلية بأسعار فائدة منخفضة، مما يتيح لآلاف المزارعين الصغار الحصول بسهولة على التمويل. وساعدت هذه الأموال بيريزوفسكي على تحسين جودة وغلة المحاصيل التي يزرعها.

وفي مختلف أنحاء العالم، يعتمد ملايين الأشخاص على الزراعة في كسب أرزاقهم. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية أمام المزارعين في نقص فرص الحصول على التمويل، وهو ما يحد من إنتاجيتهم. ولتوفير الغذاء للسكان المتزايد تعدادهم الذي يُتوقع أن يصل إلى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050 ، يحتاج العالم إلى تعزيز الإنتاج الزراعي بنسبة 50% على الأقل.

وتلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا بالغ الأهمية في تعزيز الأمن الغذائي، لاسيما في أفقر مناطق العالم. وتجمع المؤسسة بين الاستثمار والخدمات الاستشارية لإيجاد حلول مبتكرة لتوسيع فرص حصول المزارعين والصناعات الزراعية على التمويل، وتحسين الإنتاجية الزراعية، ومساعدة الشركات على اعتماد ممارسات بيئية واجتماعية أفضل.

وفي السنة المالية 2016، بلغت قيمة استثمارات المؤسسة المتعلقة بالصناعات الزراعية في مختلف مراحل سلسلة التوريدات الغذائية ما مجموعه 3.4 مليار دولار، من بينها أموال من مستثمرين آخرين. وساعدت هذه الاستثمارات-في مجال الإنتاج واللوجستيات والتوزيع وتجهيز المواد الغذائية-على إفادة 3.5 مليون مزارع على مستوى العالم.

بفضل أعمال مؤسسة التمويل الدولية، استفاد المزارع الأوكراني يوري بيريزوفسكي من الحصول على تمويل منخفض الفائدة.

اتجّه المزارع نودا إلى زراعة أشجار البندق التي توفرها ماونتن هازلنتس، وهي شركة متعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية تساعد في تشجيع الزراعة المستدامة في بوتان.

تعتمد المؤسسة نهجا شاملا للصناعات الزراعية يركّز على مختلف مراحل سلسلة التوريد - بدءاً من المزرعة حتى تجارة التجزئة. وفي كوت ديفوار، دخلت المؤسسة في شراكة مع شركة كارجيل الزراعية والبنك الإيفواري "Société Ivoirienne de Banque" لتقديم شاحنات جديدة لمزارعي الكاكاو من أجل نقل منتجاتهم. وفي إطار برنامج التمويل المبتكر الذي يبلغ رأسماله 6 ملايين دولار، يستطيع مئات المزارعين من عشرات التعاونيات تخفيض التكاليف باستئجار الشاحنات بدلاً من شرائها.

في البلدان النامية، يعاني 780 مليون شخص من سوء التغذية. وتكثّف المؤسسة جهودها من أجل التصدي لهذا التحدي. وفي رواندا، وافقت المؤسسة على المساعدة في تمويل إنشاء مصنع بتكلفة 66 مليون دولار لإنتاج أغذية مخلوطة مقواة والذي يُتوقع أن يستفيد منه أكثر من 700 ألف طفل سنوياً. كما يُتوقع أن يوفر هذا الاستثمار، من خلال شركة أفريكا إمبروفد فودز، دخلا إضافيا لنحو 12 ألف مزارع محلي سيوِّردون المواد الخام إلى المصنع.

وفي بوتان، وافقت مؤسسة التمويل الدولية ونافذة القطاع الخاص في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي-وهو صندوق متعدد الأطراف تديره المؤسسة-على استثمار مشترك بقيمة 9 ملايين دولار في ماونتن هازلنتس. وسيؤدي هذا الاستثمار إلى خلق فرص عمل وإعادة تأهيل الأراضي التي أُزيلت أشجارها في المنطقة.

ستة عقود من الخبرة

2010

بدأت مؤسسة التمويل الدولية نافذتها المعنية بالقطاع الخاص في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الذي يبلغ رأسماله 1.25 مليار دولار، وهو عبارة عن مبادرة جديدة أطلقتها مجموعة البنك الدولي بناءً على طلب مجموعة العشرين.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة لتقديم الموارد والخدمات التي يتعذر الحصول عليها من جهات أخرى؛ وتطلق المؤسسة على هذه الميزة الخاصة اسم "الآثار الإضافية Additionality". ويمثل استخدام هذه الميزة لتعظيم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة حجر الزاوية في إستراتيجيتها.

_الصفحة 71
الارتقاء إلى مستوى المسؤولية
72 كيف يمكن للمؤسسة المساعدة في إنهاء الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك
73 أداء المؤسسة في مجالات العمل الأساسية
74 خلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها

_الصفحة 76
خبرات المؤسسة
77 أين تعمل المؤسسة
78 ما تقوم به المؤسسة
82 خبرات المؤسسة في الصناعات التي تتعامل معها

_الصفحة 84
موظفو مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها
85 فهم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة
92 جهاز موظفي المؤسسة
94 حوكمة المؤسسة
96 المساءلة
97 الشراكات
99 إدارة المخاطر
102 تشجيع الاستدامة
104 تقرير التأكيد المستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة
108 الموجز المالي

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

تقيس مؤسسة التمويل الدولية نجاحها بالتغير الإيجابي الذي تحدثه في حياة الناس في البلدان النامية - والتقدم الذي تحرزه في التصدي لتحديات التنمية الأشد صعوبة في العالم.

كيف يمكن لمؤسسة التمويل الدولية المساعدة في إنهاء الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك

تسترشد أنشطة المؤسسة بتصميمها على تقديم المساعدة حيثما تشتد الحاجة إليها – وأينما يمكن للمساعدة التي تقدمها تحقيق أفضل النتائج.

تدعيم الأسواق الوليدة

تشجيع التنمية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، والمناطق الوليدة في البلدان النامية الأخرى

التصدي للقيود التي تعوق نمو القطاع الخاص في مجالات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وسلاسل توريد المواد الغذائية

زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية وتدعيم سلسلة القيمة في الصناعات الزراعية.

تنمية الأسواق المالية المحلية

بناء المؤسسات وتعبئة الموارد واستحداث منتجات مالية مبتكرة

التصدي لتغيّر المُناخ وضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية

وضع نماذج جديدة للأعمال وأدوات جديدة للتمويل، وتحديد المعايير ورفع مستواها

بناء علاقات طويلة الأمد مع الجهات المتعاملة مع المؤسسة في بلدان الأسواق الصاعدة

استخدام كامل منتجات المؤسسة وأدواتها وخدماتها في توجيه تنمية الجهات المتعاملة معها والمساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي عبر الحدود.

أداء مؤسسة التمويل الدولية في المجالات الأساسية

النتائج التنمويّة	السنة المالية 2016	الأداء السنة المالية 2015
شركات الاستثمار الحاصلة على تقدير إيجابي (حسب التصنيف في نظام تتبع النواتج الإنمائية DOTS)[1]	%58	%63
مشاريع استشارية حاصلة على تقدير إيجابي[2]	%79	%73

مجالات العمل الأساسية

الأسواق الوليدة

المؤسسة الدولية للتنمية: عدد مشاريع الاستثمار	101	145
المؤسسة الدولية للتنمية: إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	5,479	4,666
المؤسسة الدولية للتنمية: حصة برنامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، %	%62	%65
أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات: عدد مشاريع الاستثمار[3]	39	43
أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات: إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)[3]	989	614
أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات: حصة برنامج الخدمات الاستشارية، %	%21	%20

البنية التحتية والصحة والتعليم وسلاسل الإمدادات الغذائية

إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)[4]	8,364	9,623

الأسواق المالية المحلية

إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل في الأسواق المالية (بملايين الدولارات)[5]	6,247	6,392
إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل التي تركز على منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (بملايين الدولارات)[6]	3,700	3,592

تغيّر المُناخ والاستدامة البيئية والاجتماعية

ارتباطات الاستثمار ذات الصلة بالمناخ (بملايين الدولارات)[7]	3,271	4,582

علاقات المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها في الأجل الطويل

عدد مشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب	41	39
إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل في مشاريع تقع فيما بين بلدان الجنوب (بملايين الدولارات)	2,574	1,964

1. درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية (DOTS): النسبة المئوية للشركات المتعاملة مع البنك التي حصلت نتائجها التنموية على تقديرات إيجابية في 30 يونيو/حزيران من السنة المعنية، وذلك على أساس المشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة ست سنوات متتابعة (تقديرات السنة المالية 2016 تستند إلى الموافقات التي تمت في فترة السنوات 2007 - 2012).
2. بالنسبة للخدمات الاستشارية، تخص تقديرات فاعلية التنمية السنتين التقويميتين 2015 و 2014.
3. بدءا من السنة المالية 2015، تتضمن بيانات مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالاستثمارات في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات مشاريع في البلدان التي أُدرجت في قائمة البنك الدولي المنسقة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في السنوات المالية الثلاث السابقة. وهي مصممة كي تعكس طول الفترة التي يستغرقها إعداد وتنفيذ مشاريع الاستثمار، وكذلك لتشجيع تركيز المؤسسة على هذه البلدان في الأجل الأبعد.
4. ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية في قطاع البنية التحتية الرئيسية (باستبعاد قطاع النفط والغاز والتعدين)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل على مستوى دون الوطني، والتعليم ، والصناعات الزراعية، وسلاسل الإمدادات الغذائية.
5. ارتباطات إدارة الأسواق المالية في مؤسسة التمويل الدولية، باستثناء صناديق الاستثمار وأسهم الشركات غير المدرجة في البورصة.
6. يتضمن ذلك المؤسسات المالية التي تشكل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكثر من 50% من عملائها، وأية استثمارات أخرى موجهة خصيصاً لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بوصفها المستفيدة الرئيسية.
7. مصطلح "ذات صلة بالمناخ" هو سمة لأي مشروع يتضمن أنشطة للتخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف مع تغير المناخ، أو أنشطة مناخية خاصة، أو كليهما. للمزيد من المعلومات عن هذه المصطلحات والأنشطة، يرجى زيارة الموقع: http://www.ifc.org/climatemetrics. ويتضمن ذلك ارتباطات التمويل طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص وتعبئة موارد من الغير.

خلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها

تقدم مؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها مجموعة متنوعة واسعة النطاق من المساهمات في البلدان النامية. ويمكن أن يؤدي نجاح الشركات والجهات المتعاملة مع المؤسسة إلى تحقيق آثار واسعة الانتشار في مختلف قطاعات الاقتصاد، مما يتيحُ للكثير من الناس - بما في ذلك الفقراء - فرصة لتحسين أحوالهم المعيشية.

شرق آسيا والمحيط الهادئ:

117
مليون

معاملة تجزئة غير نقدية جرى تسهيلها، بإجمالي 336 مليار دولار

49.3
مليون

مستفيد حصلوا على الغاز

184.8
مليار دولار

من القروض الصغرى والصغيرة والمتوسطة لمنشآت الأعمال

أوروبا وآسيا الوسطى:

9.4
مليار دولار

من السلع والخدمات التي تم شراؤها من موردين محليين

303
ملايين دولار

من التمويل الجديد للشركات للاستثمار في الطاقة النظيفة والتكنولوجيات المتسمة بكفاءة استخدام الموارد

5.5
مليون

من القروض المقدمة إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

2.2
مليون

طالب حصلوا على خدمات التعليم

4.4
مليون

مريض حصلوا على رعاية طبية

86.7
مليار دولار

من القروض الصغرى والصغيرة والمتوسطة لمنشآت الأعمال

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

3.5
مليون

مريض حصلوا على رعاية طبية

19
مليون

مستهلك حصلوا على توصيلات هاتف

2.7
مليون

من القروض المقدمة إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة

جنوب آسيا:

5.9
مليون

شخص من المتوقع أن يحصلوا على خدمات بنية تحتية ورعاية صحية محسنة من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص

225
مليون

مستهلك حصلوا على توصيلات هاتف

19
مليون

مريض حصلوا على رعاية طبية

أفريقيا جنوب الصحراء:

1.3
مليون

مستفيد من المزارعين

44
مليون

شخص حصلوا على الكهرباء

69
إصلاحا في مجال السياسات

في 26 بلدا لمساندة النمو وتشجيع الاستثمارات

خبرات المؤسسة

تدمج مؤسسة التمويل الدولية الاستثمارات مع الخدمات الاستشارية وتعبئة الموارد لمساعدة القطاع الخاص على دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

أين تعمل المؤسسة

باعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، تعمل مؤسسة التمويل الدولية في حوالي 100 بلد، وتقوم بتطبيق الدروس التي تستخلصها من إحدى مناطق عملها في حل المشاكل القائمة في منطقة أخرى. وتساعد المؤسسة الشركات المحلية على تحسين الاستفادة من معارفها عن طريق المواءمة بين هذه المعرفة وبين الفرص المتاحة في البلدان النامية الأخرى.

ما تقوم به المؤسسة

تقدم مؤسسة التمويل الدولية الاستثمارات والخدمات الاستشارية وإدارة الأصول. وهذه الأنشطة يعزز بعضها بعضا، إذ تتيح المؤسسة التمويل والخبرة العالمية للجهات المتعاملة معها في البلدان النامية.

وتوفر هذه الأنشطة معا للمؤسسة ميزة خاصة في مساعدة القطاع الخاص على خلق الفرص - حيث يمكن تصميم ما تقدمه المؤسسة من استثمارات وخدمات استشارية بما يناسب احتياجات الجهات المتعاملة معها، وعلى نحو يحقق القيمة المضافة لأنشطتها. وتحقق قدرة المؤسسة على اجتذاب المستثمرين الآخرين مزايا ومنافع إضافية، مما يتيح لهذه الجهات مصادر جديدة لرأس المال وسبلا أفضل لإنجاز الأعمال.

في السنة المالية 2016، قدمت المؤسسة حوالي

19

مليار دولار

في شكل استثمارات طويلة الأجل تمت تعبئة جزء منها من مستثمرين آخرين

قدمت المؤسسة ارتباطات تبلغ قيمتها

8.1

مليار دولار

من القروض الجديدة في السنة المالية 2016

الاستثمارات

تمكن المنتجات المالية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية الشركات من إدارة المخاطر وتوسع قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال الخارجية والمحلية. وتزاول المؤسسة عملها على أساس تجاري، وتستثمر حصرياً في المشاريع الهادفة للربح في البلدان النامية، وتتقاضى الأسعار السائدة في الأسواق على منتجاتها وخدماتها.

وتهدف المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة بالجهات المتعاملة معها في مختلف الصناعات - مع التركيز بصفة خاصة على قطاعات البنية التحتية، والصناعات التحويلية، والصناعات الزراعية، والخدمات، والأسواق المالية.

وفي السنة المالية 2016، قدمت المؤسسة استثمارات طويلة الأجل بقيمة 11.1 مليار دولار في 344 مشروعا، كما عبأت أكثر من 7.7 مليار دولار لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية.

الأدوات والمنتجات

القروض

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتمويل المشاريع والشركات من خلال تقديم قروض من حسابها الخاص لمدة تتراوح في العادة بين 7 إلى 12 سنة. كما تقدم قروضاً إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي، وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراض الأموال المُقْتَرَضة.

وفي حين كانت قروض المؤسسة في السابق مُقوّمة بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فقد وضعت المؤسسة على سلم أولوياتها تنظيم منتجات إقراض بالعملات المحلية، حيث قدمت موارد تمويلية بأكثر من 70 عملة محلية.

وفي السنة المالية 2016، بلغت القروض الجديدة التي ارتبطت المؤسسة بتقديمها 8.1 مليار دولار.

أسهم رأس المال

يتيحُ الاستثمارُ في أسهم رأس المال مساندة أنشطة التنمية وزيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تحتاجها مشاريع القطاع الخاص. وتستثمر المؤسسة استثمارا مباشرا في أسهم رأس مال الشركات، ومن خلال صناديق الاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة أيضاً. وفي السنة المالية 2016، بلغت استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال لحسابها الخاص حوالي 2.6 مليار دولار من ارتباطات الإقراض.

وتستثمر المؤسسة عموماً في ما يتراوح بين 5% إلى 20% من أسهم رأس مال الشركة. وتشجع الشركات المستفيدة من استثماراتها على توسيع نطاق ملكية الأسهم من خلال قيد أسهم الشركة بالبورصة؛ مما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. وتقوم أيضا بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

تمويل التجارة والسلع الأولية

يكفل برنامج تمويل التجارة العالمية التابع لمؤسسة التمويل الدولية وفاء المؤسسات المالية المعتمدة بالتزامات السداد المتعلقة بالتجارة. ويعمل البرنامج على توسيع قدرة البنوك على تقديم تمويل الأنشطة التجارية وتكملتها عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 275 بنكا في أكثر من 90 بلداً.

وفي السنة المالية 2016، بلغ متوسط الرصيد القائم غير المسدد للمؤسسة ما قيمته 2.8 مليار دولار في مجال تمويل التجارة.

القروض المشتركة

برنامج القروض المشتركة التابع للمؤسسة هو الأقدم والأكبر حجما على مستوى بنوك التنمية متعددة الأطراف. وفي السنة المالية 2016، شكّل هذا البرنامج 70% من الأموال التي قامت المؤسسة بتعبئتها.

وفي السنة المالية 2016، شاركت المؤسسة في تعبئة نحو 5.4 مليار دولار من القروض من الفئة "ب" والقروض الموازية، وقروض البرنامج الموجَّه لحافظة الإقراض المشترك، وقروض المشاركة المهيكلة من الفئة "أ"، والمشاركات غير الممولة في تحمل المخاطر، وذلك من أكثر من 87 مؤسسة مالية. وشمل ذلك البنوك التجارية ومؤسسات الاستثمار ومؤسسات التمويل الإنمائي وأحد البنوك المركزية في بلدان الأسواق الصاعدة. وقدمت المؤسسات المالية بالأسواق الصاعدة 2.1 مليار دولار من القروض المشتركة الجديدة. وفي نهاية السنة المالية 2016، بلغ إجمالي حافظة القروض المشتركة 16.6 مليار دولار.

وتلقى المقترضون في قطاع البنية التحتية 64% من مجموع المبلغ. وذهب نحو نصف التمويل الذي قدمته المؤسسة من خلال القروض المشتركة – بواقع 2.6 مليار دولار – إلى مقترضين في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

منتجات المُشتقات المالية والتمويل المنظم (المهيكل)

تتيح مؤسسة التمويل الدولية منتجات المشتقات المالية للجهات المتعاملة معها، حصريا لأغراض التحوط. وعن طريق إتاحة الفرصة لهذه الشركات للوصول إلى أسواق منتجات المُشتقات المالية الدولية من أجل التحوط ضد التعرض لمخاطر العملات أو تقلب أسعار الفائدة أو أسعار السلع الأولية، فإن المؤسسة تمكّنها من تعزيز جدارتها الائتمانية وتحسين ربحيتها. وتعمل المؤسسة بشكل عام، بتقديمها منتجات إدارة المخاطر، وسيطاً بين السوق والشركات الخاصة في الأسواق الصاعدة، كما تتيح ضمانات ائتمانية وخدمات استشارية بشأن إعادة الهيكلة للشركات المتعاملة معها.

التمويل المختلط

بالإضافة إلى تقديم تمويل بشروط تجارية لحسابها الخاص، تستخدم مؤسسة التمويل الدولية عددا من الأدوات المكملة لإحداث أثر إنمائي قد لا يتحقق بغير ذلك. ويتمثل أحد هذه النهج في المزج بين عناصر التمويل الميسر - الذي يأتي في العادة من الشركاء المانحين - جنبا إلى جنب مع التمويل التجاري الخاص بالمؤسسة. ويمكن للتمويل المختلط أن يساعد في التخفيف من تكاليف الدخول المبكرة للشركات إلى الأسواق أو مخاطر المشاريع، مما يسهل تنفيذ المشاريع عالية الأثر. وتطبق المؤسسة حاليا هذا النهج في ثلاثة مجالات أساسية: تغير المناخ، والصناعات الزراعية والأمن الغذائي، وتقديم التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك لرائدات الأعمال. ويمكن أن تستفيد مجالات أخرى ذات أولوية إستراتيجية من هذه الأداة في المستقبل. وفي السنة المالية 2016، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 117 مليون دولار من أموال المانحين، واستقطب ذلك أكثر من مليار دولار من الموارد التمويلية للمؤسسة والقطاع الخاص.

حافظة القروض المشتركة للمؤسسة بلغت

16.6
مليار دولار

في نهاية السنة المالية 2016

في السنة المالية 2016، بلغ متوسط الرصيد القائم غير المسدد للمؤسسة ما قيمته

2.8
مليار دولار

في مجال تمويل التجارة

الخدمات الاستشارية

تتطلب التنمية المستدامة للقطاع الخاص أكثر من مجرد التمويل. وتشكل الخدمات الاستشارية جزءا بالغ الأهمية من عمل مؤسسة التمويل الدولية باعتبار أنها توفر حلولا شاملة للجهات المتعاملة معها.

وتقدم المؤسسة المعرفة والخبرات الفنية وأدوات التمويل بغرض:

- إقامة أسواق في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، وفي البلدان الأشد فقرا المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي
- إفساح المجال لفرص التمويل
- تدعيم أداء المتعاملين معها وأثرهم الإنمائي

وتتضمن حافظة الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة أكثر من 700 مشروع استشاري في نحو 100 بلد بقيمة 1.3 مليار دولار. وقد نفذت المؤسسة نحو 60% من برنامج الخدمات الاستشارية في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية-بما في ذلك أكثر من 20% في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات.

كيف تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الشركات

الصناعات الزراعية: تساعد المؤسسة الشركات المتعاملة معها على تحسين الإنتاجية ومعايير الأداء – من خلال جملة أمور أخرى منها بناء سلاسل قيمة تتسم بالكفاءة، وضمان الأمن الغذائي، وتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية قوية لمنشآت الأعمال الزراعية الأصغر حجما والمجتمعات المحلية.

البترول والغاز والتعدين: تساعد المؤسسة الشركات على زيادة المنافع العائدة على المجتمعات المحلية، وعلى تخفيف حدة المخاطر المحلية في المشاريع.

خدمات تمويل الشركات: تساعد المؤسسة الشركات على السعي إلى فرص جديدة للدخول إلى الأسواق الصاعدة أو التوسع فيها من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ والشراكات.

حلول ترشيد استخدام الطاقة والموارد: تطور المؤسسة حلولا للطاقة صديقة للبيئة وتتسم بالكفاءة بتكلفة معقولة للشركات عبر سلاسل قيمها.

المباني الخضراء المراعية للبيئة: تشجع المؤسسة على كفاءة استخدام الموارد – كالمياه والطاقة – للشركات والمطورين خلال إنشاء المباني وبعدها. كما تساند الحكومات في سن القوانين والأنظمة ذات الصلة والعمل مع المصارف لتدشين أدوات ومنتجات تمويل أخضر مراع للبيئة.

منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسلاسل القيم: تعمل المؤسسة على تحسين أداء منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في شبكات التوريد والتوزيع للشركات، ومساعدتها على سد النقص في المهارات الحيوية.

المساواة بين الجنسين: تعمل المؤسسة على زيادة فرص حصول النساء على التمويل والوصول إلى الأسواق، وتساعد الشركات على تحسين فرص وظروف العمل للموظفات، وتساند تقديم التدريب لرائدات الأعمال.

حلول الأعمال الإستراتيجية: تساعد المؤسسة الشركات على إيجاد حلول للتحديات المعقدة التي تواجه أنشطة الأعمال، وعلى هيكلة برامج مبتكرة، والاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الفرص والأسواق الجديدة غير المطروقة.

حوكمة الشركات: تساعد المؤسسة الشركات على تحسين فرص الحصول على رأس المال، وتخفيف المخاطر، والحماية من سوء الإدارة، وذلك من خلال تحسين حوكمة الشركات لديها.

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية: تساعد المؤسسة على دمج اعتبارات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات الشركات بهدف تحقيق النجاح على المدى الطويل.

كيف تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار

المؤسسات المالية: تساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على تدعيم إدارة المخاطر التي تتعرض لها، وتنويع أدواتها ومنتجاتها - في فئات، مثل تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الإسكاني، والطاقة المستدامة. كما تشجع تعميم فرص الحصول على التمويل، وتدعيم أسواق رأس المال، وإقامة مكاتب استعلام ائتماني وسجلات ضمانات.

مديرو صناديق الاستثمار: تساعد المؤسسة على تنمية صناعة الاستثمار في الأسهم الخاصة في الأسواق الوليدة، وعلى تقديم الخدمات الاستشارية لمديري صناديق الاستثمار ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر فيها هذه الصناديق. كما تساعد المؤسسة، بالعمل مع البنك الدولي، على تشجيع القواعد التنظيمية السليمة في الأسواق التي توجد فيها صناديق الاستثمار.

كيف تعمل المؤسسة مع الحكومات

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تساعد المؤسسة الحكومات على تصميم وتنفيذ شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية - كالكهرباء والمياه والرعاية الصحية والتعليم- بهدف زيادة فرص الحصول على خدمات عالية الجودة وتتسم بالكفاءة.

مُناخ الاستثمار: تساعد المؤسسة على تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال – من خلال إصلاحات تشجع الاستثمار وتحفز النمو وتوفر فرص العمل.

مجموعة الموارد المائية 2030: تجمع المؤسسة معا الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بغرض تحديد الاحتياجات الاستثمارية، ودفع جهود الإصلاح التي يمكنها معالجة التحدي المتعلق بشح المياه في البلدان التي تعاني من مشكلات مائية.

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

تقوم شركة إدارة الأصول (شركة ذات مسؤولية محدودة)، وهي شركة تابعة لمؤسسة التمويل الدولية ومملوكة بالكامل لها، بتعبئة رؤوس الأموال وإدارتها لأغراض الاستثمار في أسواق البلدان النامية والأسواق الوليدة. أُنشئت هذه الشركة في عام 2009 بغرض توفير الفرصة للمستثمرين للوصول إلى استثمارات المؤسسة في الأسواق الصاعدة، وزيادة إتاحة رؤوس الأموال طويلة الأجل وتوفيرها لهذه الأسواق، وتعزيز أثرها الإنمائي وتحقيق الأرباح للمستثمرين، وذلك من خلال الاستفادة مما تتمتع به المؤسسة من منبر ومعايير أداء ونهج استثمارية عالمية.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2016، بلغت الأموال التي تديرها الشركة حوالي 8.9 مليار دولار. وهي تدير 11 صندوقا استثماريا، تغطي أسهم رأس المال وأدوات الديون ومنتجات صندوق الصناديق (fund-of-fund products)، لحساب مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك صناديق ثروات سيادية، وصناديق معاشات تقاعدية، ومؤسسات تمويل إنمائي.

صناديق شركة إدارة الأصول

صندوق الرسملة التابع للمؤسسة

يتألف صندوق الرسملة التابع للمؤسسة، الذي تبلغ موارده 3 مليارات دولار، من: صندوق مساهمات في أسهم رأس المال بمبلغ 1.3 مليار دولار، وصندوق للديون الثانوية بمبلغ 1.7 مليار دولار. وساعد الصندوق، الذي دشنته المؤسسة عام 2009، في تدعيم البنوك المهمة في الجهاز المصرفي في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2016، استثمر الصندوق كامل موارده، حيث قدم 41 ارتباطا لأغراض الاستثمار بإجمالي 2.8 مليار دولار.

صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تأسس صندوق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابع للمؤسسة برأسمال قدره مليار دولار في عام 2010. ويستثمر الصندوق في أسهم الشركات وفي الأسهم ذات الصلة في قطاعات عريضة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحتى 30 يونيو/حزيران 2016، قدم الصندوق 34 ارتباطا لأغراض الاستثمار بقيمة 843 مليون دولار.

صندوق رسملة أفريقيا

تأسس صندوق رسملة أفريقيا في السنة المالية 2010 برأسمال قدره 182 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية المهمة للجهاز المصرفي في أفريقيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2016، قدم الصندوق ثمانية ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 130 مليون دولار.

صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية

تأسس صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية عام 2012 برأسمال قدره 550 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية في روسيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2016، قدم الصندوق ثلاثة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 82 مليون دولار.

صندوق التحفيز التابع للمؤسسة

تأسس صندوق التحفيز التابع للمؤسسة في عام 2012 برأسمال قدره 418 مليون دولار، ويستثمر في صناديق توفر رأس المال اللازم لنمو الشركات التي تطور طرقا مبتكرة للتصدي لتغير المناخ في بلدان الأسواق الصاعدة. ويمكن للصندوق أيضا الاستثمار مباشرة في هذه الشركات. وحتى 30 يونيو/حزيران 2016، قدم الصندوق 10 ارتباطات تمويل لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 258 مليون دولار.

الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة

تأسس الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة برأسمال قدره 1.2 مليار دولار في عام 2013، ويقوم بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم الشركات وفي الأسهم ذات الصلة في قطاع البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2016، قدم الصندوق 12 ارتباطا لأغراض الاستثمار بقيمة 447 مليون دولار.

صندوق الصين - المكسيك

صندوق الصين - المكسيك هو صندوق خاص ببلد محدد برأسمال قدره 1.2 مليار دولار، ويقوم باستثمارات في أسهم الشركات وأشباه الأسهم ومنتجات الاستثمار الوسطي (mezzanine) مع المؤسسة في المكسيك. ويتركز عمله على نحو رئيسي على قطاعي البنية التحتية والنفط والغاز وغيرهما، بما في ذلك الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات والأعمال المصرفية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2016، قدم الصندوق ارتباطا واحدا لأغراض الاستثمار بقيمة 140 مليون دولار.

صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة

صندوق نمو المؤسسات المالية هو صندوق تالٍ لصندوق الرسملة التابع للمؤسسة، ويقوم باستثمارات في أسهم الشركات والأسهم ذات الصلة في المؤسسات المالية في الأسواق الصاعدة. وفي 30 يونيو/حزيران 2016، بلغ حجم الصندوق حوالي 464 مليون دولار. وقدم الصندوق أربعة ارتباطات لأغراض الاستثمار بقيمة 134 مليون دولار.

صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة

بلغ حجم صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة قرابة 400 مليون دولار. ويستثمر الصندوق على نحو رئيسي في صناديق أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة التي ينصب تركيزها على الشركات سريعة النمو في مختلف القطاعات في الأسواق الصاعدة والأسواق الوليدة. كما يستثمر مباشرةً في هذه الشركات، وكذلك في حصص السوق الثانوية في صناديق أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة في الأسواق الصاعدة. وقدم الصندوق خمسة ارتباطات لأغراض الاستثمار بقيمة 108 ملايين دولار.

صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة

عبأ صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة 162 مليون دولار للقيام باستثمارات في أسهم الشركات والأسهم ذات الصلة في المنطقة. وقد قدم الصندوق ارتباطا واحدا لأغراض الاستثمار بقيمة 12 مليون دولار.

صندوق ديون رائدات الأعمال التابع للمؤسسة

يمنح صندوق ديون رائدات الأعمال قروضا ممتازة للبنوك التجارية لإعادة إقراضها لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في الأسواق الصاعدة. ويشكل ذلك أحد مكونات صندوق الفرص لرائدات الأعمال الذي يبلغ رأسماله 600 مليون دولار، وهو شراكة تأسست في مارس/آذار 2014 بين المؤسسة ومبادرة "عشرة آلاف امرأة" لمؤسسة غولدمان ساكس. وقد أُقفل هذا الصندوق في يونيو/حزيران 2016 ورأسماله 90 مليون دولار. وقدم الصندوق ارتباطين لأغراض الاستثمار إلى بنكين تصل قيمتهما إلى 30 مليون دولار.

خبرات المؤسسة في الصناعات التي تتعامل معها

يعكس الدور الريادي لمؤسسة التمويل الدولية وقيادتها لمسيرة تنمية القطاع الخاص تمتعها بميزة خاصة – ألا وهي الخبرة الواسعة والعميقة التي اكتسبتها على مدى أكثر من 60 عاماً في مساعدة شركات الأسواق الصاعدة على النجاح والنمو.

وقد انتقلت المؤسسة للاستفادة مما اكتسبته من معارف عالمية في مجال الصناعات في التصدي لأكبر تحديات التنمية في السنوات القادمة - ومنها البطالة وتغير المناخ والأمن الغذائي والمائي.

الصناعات الزراعية والغابات

يمكن للصناعات الزراعية أن تقوم بدور مهم في جهود الحد من الفقر. ويشكل القطاع الزراعي في الغالب ما لا يقل عن نصف إجمالي الناتج المحلي والعمالة في العديد من البلدان النامية، وهو ما يجعله إحدى أولويات المؤسسة.

وتساعد المؤسسة القطاع الخاص على معالجة تزايد الطلب على نحو مستدامٍ بيئياً وشاملٍ اجتماعياً. وتقدم المؤسسة تسهيلات رأس المال العامل لمساعدة الجهات المتعاملة معها في تمويل بناء المخزونات، وتوفير البذور، والأسمدة، والمواد الكيماوية، والوقود اللازم للمزارعين. ولتيسير التجارة وتخفيض التكاليف، تواصل المؤسسة تنفيذ الاستثمارات في تجهيزات البنية التحتية، مثل المستودعات ومخازن التبريد. ولتحقيق استدامة إنتاج الأراضي الزراعية، تعمل المؤسسة على تحسين الإنتاجية عن طريق نقل التكنولوجيات، وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد.

وفي السنة المالية 2016، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل الجديدة لحسابها الخاص في قطاع الصناعات الزراعية والغابات حوالي 1.1 مليار دولار.

المؤسسات المالية

الأسواق المالية السليمة والمستدامة والشاملة للجميع هي عصب عملية التنمية نظرا لأنها تكفل تخصيص الموارد وتوزيعها بكفاءة. وقد ساعد عمل مؤسسة التمويل الدولية مع مؤسسات الوساطة المالية في تقوية المؤسسات المالية والأنظمة المالية بوجه عام. وأتاح ذلك أيضا الفرصة لمساندة عدد من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكبر كثيرا من العدد الذي كان يمكن أن تدعمه بمفردها.

ويُمَكِّن العمل من خلال مؤسسات الوساطة المالية مؤسسة التمويل الدولية من تشجيع هذه المؤسسات على زيادة مشاركتها في قطاعات ذات أولويات إستراتيجية، مثل المشاريع المملوكة للنساء وتغير المناخ، وفي المناطق التي لا تحصل على خدمات كافية - مثل الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك في قطاعات الإسكان والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

وفي السنة المالية 2016، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل الجديدة لحسابها الخاص في الأسواق المالية حوالي 4.5 مليار دولار.

المستهلكون والخدمات الاجتماعية

مؤسسة التمويل الدولية هي أكبر مستثمر متعدد الأطراف على مستوى العالم في مجال خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي يقدمها القطاع الخاص. وتعمل المؤسسة على زيادة سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم ذات الجودة العالية، مع مساندة القطاعات التي تؤدي إلى خلق فرص العمل، مثل السياحة وتجارة التجزئة والعقارات. وتساعدُ المؤسسةُ على تحسين معايير الجودة والكفاءة، وتسهيل تبادل أفضل الممارسات، وخلق فرص العمل للمهنيين المهرة.

وبالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة في الشركات المسؤولة اجتماعياً، يشمل دور المؤسسة تبادل المعرفة والخبرات الخاصة بالصناعات، وتمويل الشركات الأصغر حجماً، والارتقاء بالمعايير الطبية والتعليمية، ومساعدة الجهات المتعاملة معها على توسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى الفئات والشرائح الأقل دخلاً. وفي السنة المالية 2016، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في قطاع المستهلكين والخدمات الاجتماعية أكثر من مليار دولار.

البنية التحتية

تحفز مرافق البنية التحتية الحديثة النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، ويمكن أن تمثل فرصة لمعالجة التحديات الإنمائية الناشئة، ومنها التوسع العمراني السريع وتغير المناخ.

وتشكل البنية التحتية أحد المجالات المهمة التي يمكن للقطاع الخاص تقديم مساهمة ملموسة فيها، بحيث تتيح الخدمات الأساسية لأعداد كبيرة من الناس على نحو يتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة والربحية. وينصب محور تركيز المؤسسة على: مساندة مشاريع البنية التحتية الخاصة التي يمكنها محاكاة نماذج العمل المبتكرة عالية التأثير على نطاق واسع.

وتساعد المؤسسة على زيادة فرص الحصول على الكهرباء، وخدمات النقل، والمياه من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وتقديم المشورة إلى الحكومات المتعاملة معها حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما تقوم بتخفيف المخاطر وتفعيل الاستفادة من الهيكلة المالية المتخصصة والقدرات والإمكانات الأخرى. وفي السنة المالية 2016، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل الجديدة لحسابها الخاص في هذا القطاع حوالي 1.8 مليار دولار.

الصناعات التحويلية

يلعب قطاع الصناعات التحويلية دوراً حيوياً في خلق الفرص وتقليص الفقر في البلدان النامية. وتخلق الجهات المتعاملة مع المؤسسة في هذا القطاع في العادة المزيد من الوظائف للعمالة أو تحافظ على الوظائف القائمة على نحوٍ أكبر من أي قطاع آخر.

وقد وسعت المؤسسة أنشطتها في هذا القطاع الذي يشمل الكيماويات، ومواد التشييد والبناء، والآلات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة، ومعدات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتستثمر المؤسسة في الشركات القائمة بتطوير منتجات وأسواق جديدة وإعادة الهيكلة والتحديث حتى تصبح قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

وبما أن هذه الصناعات تمثل بعض القطاعات الأكثر إنتاجاً لانبعاثات الكربون، فإن المؤسسة تساعد الجهات المتعاملة معها على إعداد وتنفيذ استثمارات من شأنها أن تساعد في تخفيض انبعاثات الكربون والحد من استهلاك الطاقة.

وفي السنة المالية 2016، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل الجديدة لحسابها الخاص في قطاع الصناعات التحويلية ما قيمته 824 مليون دولار.

البترول والغاز والتعدين

تُعد الصناعات التي يمكنها الاستفادة من الموارد الطبيعية بمثابة العصب الحيوي للكثير من البلدان الأكثر فقرا في العالم. وهي مصدر رئيسي للوظائف والطاقة والإيرادات الحكومية، وطائفة عريضة من المنافع الأخرى للاقتصادات المحلية. ففي أفريقيا، على وجه التحديد، يمكن للاستثمارات المستدامة الكبيرة في هذه الصناعات أن تحقق مكاسب كبيرة على نحو مماثل في التنمية الاقتصادية.

وتتمثل رسالة المؤسسة في قطاع النفط والغاز والتعدين في مساعدة البلدان النامية على جني هذه المنافع، مع المساعدة في التشجيع على استخدام مصادر الطاقة المستدامة. وتقدم المؤسسة التمويل والخدمات الاستشارية لمؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معها، كما تساعد الحكومات على اعتماد إجراءات تنظيمية فاعلة وتدعيم قدراتها على إدارة هذه الصناعات عبر سلسلة القيمة.

وتساند المؤسسة استثمارات القطاع الخاص في هذه الصناعات، وتعمل على ضمان تمتع المجتمعات المحلية بمزايا ملموسة. وفي السنة المالية 2016، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل الجديدة لحسابها الخاص في هذا القطاع ما قيمته 824 مليون دولار.

تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إلى تسهيل حصول الفقراء على الموارد والخدمات. وتخلق هذه التكنولوجيا مزيداً من الفرص، كما تؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق والمؤسسات. وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق توفر هذه التكنولوجيات. وتوجه المؤسسة الاستثمارات إلى الشركات الخاصة القائمة بإنشاء بنية تحتية حديثة لقطاع الاتصالات والشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة.

وتساعد المؤسسة باطراد الجهات المتعاملة معها على تخطي حدودها الوطنية والولوج إلى أسواق أخرى في البلدان النامية. وفي السنة المالية 2016، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة لحسابها الخاص في هذا القطاع 541 مليون دولار.

موظفو مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها

تجسد ثقافة مؤسسة التمويل الدولية التزامها بالعمل على التخفيف من حدة الفقر وبخلق الفرص من أجل الفئات الأكثر ضعفاً في بلدان العالم النامية.

فهم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة

لعب القطاع الخاص دورا رئيسيا لفترة طويلة في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق الفرص للناس في الاقتصادات الصاعدة. ولذلك، تعد مساهمته في إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك عنصرا بالغ الأهمية لمؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها.

تواصل مؤسسة التمويل الدولية تحسين أنظمتها لقياس النتائج والشواهد كي تعكس على نحو أفضل مستوى أدائها واحتياجات العمل بها. وفي عام 2015، اتخذت المؤسسة خطوات لتطوير نظام قياس النتائج بها وتحديثه، وذلك باستخدام نهج متعدد المستويات - يبدأ من مستوى المشاريع الفردية، إلى البرامج، وقطاعات الصناعة ثم إلى البلدان وأولويات التنمية العامة للمؤسسة ومجموعة البنك الدولي. وقد مكن ذلك المؤسسة من تعزيز مركزها باعتبارها رائدة بين مؤسسات التمويل الإنمائي في مجال قياس النتائج.

نظام مؤسسة التمويل الدولية لقياس النتائج

يرتكز نظام قياس النتائج بمؤسسة التمويل الدولية على ثلاثة مكونات مترابطة يعزز بعضها بعضا، هي:

- الأهداف الإنمائية للمؤسسة
- نظام رصد لتتبع النتائج
- تقييمات أثر عمل المؤسسة

1. الأهداف الإنمائية للمؤسسة: دعم إستراتيجية المؤسسة

تحدد الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية ما تتوخى تحقيقه من عملها الإنمائي خلال دورات تستمر كل منها ثلاثة أعوام. وهذه الأهداف تساعد المؤسسة على التواصل مع البلدان المساهمة والجمهور العام حول كيف تزاول المؤسسة عملها – بما في ذلك مساهمتها المتوقعة في تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتحدد الأهداف الإنمائية للمؤسسة النتائج المستهدفة في خمسة مجالات لها تأثير مباشر على الأحوال المعيشية للناس، وتتسق مع إستراتيجيتها، وهي:

- زيادة فرص الزراعة المستدامة أو تحسينها
- تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم
- زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لعملاء التمويل الأصغر ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة
- زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها
- تقليل الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري

مع كل ارتباط تقدمه لأغراض الاستثمار والخدمات الاستشارية، تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الجهات المتعاملة معها لتقدير الآثار الإنمائية المحددة التي ستحققها مع مرور الوقت في الفئات الواردة أعلاه – ويشكل ذلك غايات لأهداف المؤسسة الإنمائية. وعند إتمام دورة الثلاث سنوات الحالية لعمل المؤسسة، التي تنتهي في 30 يونيو/ حزيران، ستكون المؤسسة قد قدمت الارتباطات اللازمة لتحقيق معظم غايات أهدافها الإنمائية. وتجاوزت المؤسسة بدرجة كبيرة الهدف المحدد لخفض انبعاثات الدفيئة، ويرجع الفضل في ذلك إلى مشروع استشاري بارز سيساعد أحد أكبر البنوك الصينية على التوسع في تقديم التمويل لمشاريع كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة في البلاد. وسيؤدي ذلك إلى خفض سنوي متوقع في غازات الدفيئة قدره 50 مليون طن متري بحلول عام 2019.

يبين الجدول أدناه المزيد من التفاصيل بشأن الأهداف الإنمائية للمؤسسة.

2. نظام الرصد: تتبع تقدم العمليات والإستراتيجيات

تستخدم مؤسسة التمويل الدولية نظام تتبّع النواتج الإنمائية (DOTS) لرصد أداء استثماراتها وخدماتها الاستشارية، ولتتبع النتائج التنموية. ويشكل هذا النظام جزءا لا يتجزأ من عمليات المؤسسة.

رصد مشاريع الاستثمار. يتيح نظام تتبّع النواتج الإنمائية إطارا لرصد أداء الشركات المتعاملة مع المؤسسة ونواتجها الإنمائية. وتقديرات نظام التتبّع هي مزيج تركيبي لأربعة مجالات للأداء: الأداء المالي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وكذلك الآثار الأوسع نطاقا لتنمية القطاع الخاص. وفي السنة المالية 2016، استندت تقديرات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للعمليات الاستثمارية للمؤسسة إلى مجموعة تضم 834 استثمارا تمت الموافقة عليها خلال الفترة بين عامي 2007 و 2012 والتي بلغت من النضج درجة تُمكّن المؤسسة من تقييمها. ويتعقب نظام التتبع أيضا مؤشرات، مثل عدد الأشخاص الذين يصل إليهم المتعاملون مع استثمارات المؤسسة، أو المنافع المالية التي تعود على بعض الأطراف المعنية خلال السنة التي يغطيها التقرير.

وفي السنة المالية 2015، أُدخلت تحسينات كبيرة على جميع الاستثمارات المباشرة خارج القطاع المالي – بما يربط بين مجال الأداء البيئي والاجتماعي في نظام تتبّع النواتج الإنمائية وتقييم المؤسسة لمدى التزام الجهات المتعاملة معها بمعايير الأداء التي تعتمدها. ويحد ذلك من الازدواجية والأعباء الواقعة على كاهل الجهات المتعاملة معها – بإجراء التقييم مرة واحدة فقط. كما أنه يؤدي إلى تحسين جودة بيانات المؤسسة ومدى اتساقها.

رصد المشاريع الاستشارية. يدمج نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية عملية الرصد في مرحلة مبكرة – من وضع التصور حتى الإنجاز – في دورة حياة المشروع. ويُعد التقدير العام لدرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية، والتي تُعرف كذلك بالترتيب التصنيفي لفاعلية التنمية، مزيجاً مركباً من مدى أهميتها الإستراتيجية ومستوى فاعليتها وكفاءتها وأدائها، ويتم تقديرها عند إنجاز المشروع. وفي السنة المالية 2016، استندت درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية إلى 108 مشاريع استشارية منجزة.

إطار النتائج على مستوى البلدان والبرامج. لتوضيح النتائج التنموية للمؤسسة وتقييمها على مستوى البلدان، تعمل مؤسسة التمويل الدولية عن كثب مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتطوير أطر نتائج مشتركة لعمليات مجموعة البنك الدولي في البلدان الأعضاء. وفي السنة المالية 2016، أسهمت المؤسسة في تصميم أطر النتائج لما يبلغ 29 إطارا للشراكة القطرية، أو الإستراتيجيات القطرية. وتشكل هذه الأطر أداة مفيدة للمؤسسة للنص على مساهمتها في أجندة التنمية في البلدان.

علاوة على ذلك، ساعدت المؤسسة على تطوير إطار للنتائج لتسع من خطط التنفيذ المشتركة بينها وبين البنك الدولي لمجالات البرامج الأساسية، كالمدن والكهرباء والرعاية الصحية والصناعات الزراعية. وتطبق مشاريع المؤسسة والبنك الدولي، ضمن هذه الأطر، أهدافا ومؤشرات وغايات مشتركة ذات مستوى أعلى، وذلك لتعظيم الأثر الإنمائي العام لمجموعة البنك الدولي.

3. التقييمات: تحديد الشواهد على تحقق الأثر

تجري مؤسسة التمويل الدولية تقييمات المشاريع والبرامج بغرض تقييم تأثير إجراءاتها التدخلية - لسد النقص في المعرفة بشأن الإجراءات الناجحة وغير الناجحة، وتحديد السبل لتحسين عملياتها. بالإضافة إلى ذلك، تجري المؤسسة تقييمات قطاعية تساعد على تحسين فهمها لكيف تسهم أنشطتها في أحد القطاعات في خلق الوظائف وتعزيز النمو الاقتصادي.

في السنة المالية 2016، أنجزت مؤسسة التمويل الدولية 42 تقييما لمجموعة متنوعة من استثماراتها وعملها الاستشاري. وتمثل الهدف من هذه التقييمات القطاعية – كتلك التي جرى تنفيذها في قطاعات الكهرباء، والنقل، والأعمال المصرفية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والسياحة، والكيماويات، وتربية الدواجن - في تحديد العوامل الدافعة الرئيسية للأثر الإنمائي، وتوفير المعلومات لعملية اتخاذ القرار بالمؤسسة عند تقييم الأثر المحتمل للاستثمارات الجديدة.

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية	أهداف المؤسسة في السنوات المالية 2014 – 2016*	ارتباطات السنوات المالية 2014 - 2016	نسبة الأهداف المحققة في السنوات المالية 2014 - 2016
زيادة فرص الزراعة المستدامة أو تحسينها	إفادة 4.64 مليون شخص	4.46 مليون شخص	%96
تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم	إفادة 14.80 مليون شخص	31.36 مليون شخص	%212
زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لعملاء التمويل الأصغر	إفادة 83.59 مليون شخص	119.00 مليون شخص	%142
زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لعملاء منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة	إفادة 4.61 مليون شخص	3.50 مليون شخص	%76
زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها	إفادة 75.36 مليون شخص	152.43 مليون شخص	%202
خفض انبعاثات غازات الدفيئة	خفض بواقع 18.42 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا	73.50 مليون طن متري	%399

*المجموع التراكمي على مدار ثلاث سنوات (السنوات المالية 2014 – 2016).

ومن الأمثلة على ذلك إجراء تقييم بغرض تقدير الأثر الإنمائي لعمليات استثمار فندقية للمؤسسة في ثلاثة بلدان أفريقية، أحدها متأثر بالصراعات. ووجد هذا التقييم أن هذه الفنادق تحقق أثرا إنمائيا كبيرا - من خلال على سبيل المثال لا الحصر، خلق الوظائف وتوريد السلع والخدمات وتحقيق إيرادات للحكومة. إذ أدت كل فرصة عمل وفرها كل فندق إلى خلق ما بين ثلاث إلى 13 فرصة عمل بشكل مباشر وغير مباشر خارجه.

وستواصل مؤسسة التمويل الدولية العمل على إعداد وتجريب منهجيات وأدوات جديدة تساعدها على تحسين فهم وتحديد وتقييم الأثر الإنمائي لعملياتها على اقتصادات البلدان المتعاملة معها. ومن شأن هذه المبادرات أيضا المساعدة على توفير المعلومات لعملية اتخاذ القرار بالمؤسسة فيما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية والاستشارية في المستقبل.

4. الاستفادة من علاقات الشراكة

تتصدر مؤسسة التمويل الدولية عملية قياس النتائج فيما بين بنوك التنمية ومؤسسات التمويل الإنمائي متعددة الأطراف فيما يتعلق بعمليات القطاع الخاص. وعلى مستوى المؤسسات، لا تزال المؤسسة تقوم بدور رئيسي في مواءمة المؤشرات لمتابعة عمليات القطاع الخاص.

وفي السنة المالية 2015، عملت المؤسسة مع 25 مؤسسة مالية إنمائية أخرى لتطوير 11 مؤشرا ومنهجية نوعية إضافية لقياس الأثر الإنمائي للقطاع الخاص. ويجري حاليا تطبيق هذه المؤشرات، جنبا إلى جنب مع 27 مؤشرا آخر قيد الاستخدام بالفعل، بشكل تام في مختلف مؤسسات التمويل الإنمائي. وبالبناء على هذه الخبرة، بدأت المؤسسة في تطبيق عملية مماثلة في عام 2015 مع 28 شريكا مانحا لمواءمة المؤشرات فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص في مجال الخدمات الاستشارية. وتهدف هذه الجهود إلى الحد من أعباء إعداد التقارير من جانب المتعاملين مع المؤسسة الذين يتلقون الاستثمارات والمساندة من مصادر متعددة، وكذلك إلى حفز تبادل التجارب والخبرات.

وفي إطار مجموعة البنك الدولي، تلعب المؤسسة دورا محوريا في تكوين جماعة مهنية من أخصائي الرصد والتقييم، والمواءمة بين مختلف النهج، وتشجيع التعلم وتبادل المعرفة فيما بين مؤسسات المجموعة.

رصد النتائج الإنمائية

على مدى السنوات الخمس الماضية، تراجع أداء نظام تتبع النتائج الإنمائية لاستثمارات مؤسسة التمويل الدولية تراجعا تدريجيا – مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي، وانخفاض أسعار السلع الأولية، وتقلب الأسواق، والاضطرابات السياسية في بلدان كثيرة. وكانت المؤسسة قد ارتبطت بالكثير من عمليات الاستثمار التي خضعت للاستعراض خلال هذه الفترة أثناء الأزمة المالية التي ضربت العالم بين عامي 2007 و 2009، أو تم تنفيذها خلال أكبر تباطؤ اقتصادي تشهده الأسواق الصاعدة في السنوات الأخيرة، بين عامي 2012 و 2014.

وفي الوقت نفسه، استهدفت إستراتيجية المؤسسة في السنوات الأخيرة تكثيف مشاركاتها في الأسواق الأشد خطرا، كالبلدان المتأثرة بالصراعات والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. كما دخلت المؤسسة في مجالات جديدة للتمويل الخاص، واستحدثت منتجات مبتكرة، وعملت مع أطراف فاعلة جديدة.

وفي السنة المالية 2016، حصل 58% من استثمارات المؤسسة على تقدير إيجابي – بانخفاض قدره خمس نقاط مئوية عن السنة المالية 2015. وعند ترجيحها حسب حجم الاستثمار، نجد أن نسبة 68% من استثمارات المؤسسة حازت تقديرا إيجابيا، ويمثل ذلك انخفاضا قدره أربع نقاط مئوية عن السنة المالية 2015.

وعلى مستوى المجموعات الصناعية، كان أداء الاستثمارات في قطاع صناديق الاستثمار هو الأفضل، حيث حاز 75% منها على تقدير إيجابي.

من ناحية أخرى، سجلت عمليات الاستثمار في الأسواق المالية تراجعا نسبته 12 نقطة مئوية، وذلك من 74% في السنة المالية 2015 إلى 62% في السنة المالية 2016. ومع استمرار تنفيذ اتفاقية بازل 3 وانخفاض التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة، تجد المؤسسات المالية في هذه الأسواق أن من الصعوبة بمكان تنمية حوافظ قروضها – وهو ما يؤثر في كل من أدائها المالي والاقتصادي. وتراجعت درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية للجهات المتعاملة مع المؤسسة في قطاع النفط والغاز والتعدين إلى 43% في السنة المالية 2016 وذلك مقابل 55% في السنة المالية 2015 وسط هبوط حاد في أسعار النفط.

وتراجعت درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية في جميع مناطق عمل المؤسسة، وهو استمرار لاتجاه نزولي صغير نسبيا على مدار السنوات الخمس الماضية. وتراجع أداء عمليات الاستثمار في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 10 نقاط مئوية ليصل إلى 51%، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الأداء غير المرضي لاستثمارات القروض في قطاعي الصناعات التحويلية والبنية التحتية في العديد من بلدان أوروبا الشرقية. وتأثرت المشاريع في هذه البلدان بتدهور بيئة الاقتصاد الكلي، وعدم استقرار الأوضاع السياسية، وانخفاض قيمة العملات المحلية. وكان التراجع في المناطق الأخرى أقل بكثير.

وظلّ أداء المشاريع الاستشارية للمؤسسة قويا في السنة المالية 2016. وحازت نسبة 79% من المشاريع - التي أُقفلت في السنة المالية الحالية ويمكن تقييمها لتحديد فاعليتها الإنمائية – على تقدير إيجابي – ويزيد ذلك بواقع 14 نقطة عن المستوى المستهدف للمؤسسة وهو 65%، ويمثل ذلك مستوى أداء قياسيا.

وسجلت منطقة جنوب آسيا أقوى أداء على صعيد المشاريع الاستشارية، حيث حاز 92% من المشاريع التي أُقفلت في هذه السنة على تقدير إيجابي بشأن فاعلية التنمية. كما سجلت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى أكبر تحسن منذ العام الماضي - محققة زيادة قدرها 36 نقطة في درجة أدائها. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعا في المشاريع الاستشارية التي حازت على تقدير إيجابي، ويعكس ذلك في جانب منه التحديات التي تواجه تنفيذ المشاريع في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات.

نطاق التغطية والنتائج التنموية للجهات المتعاملة مع المؤسسة

تمكنت الجهات المتعاملة المستفيدة من استثمارات مؤسسة التمويل الدولية وخدماتها الاستشارية على مستوى العالم من الوصول إلى العديد من المستهلكين وتسجيل بعض الإنجازات المهمة (انظر الصفحة 89). وفيما يلي بعض أبرز الملامح:

تحسين فرص الحصول على التمويل

- في عام 2015، عملت مؤسسة التمويل الدولية في أنحاء العالم مع المؤسسات المالية التي تركز على منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقدمت هذه المؤسسات حوالي 51.2 مليون قرض لمنشآت الأعمال الصغرى و 7.6 مليون قرض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بإجمالي قدره 403.2 مليار دولار. كما قدمت حوالي 846 ألف قرض تمويل إسكاني بإجمالي قدره 24.8 مليار دولار.
- ساندت المؤسسة الشركاء في مجال الخدمات المالية الرقمية على إجراء 144 مليون معاملة تجزئة غير نقدية، بإجمالي يزيد على 410 مليارات دولار.
- ساعدت المؤسسة على تقوية الأسواق المالية في البلدان من خلال العمل مع سجلات الضمانات العينية ومكاتب الاستعلام الائتماني التي سهلت تقديم موارد تمويلية تزيد قيمتها على 17.8 مليار دولار. وتمكن أكثر من 539 ألفا من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة من الحصول على قروض بضمان عقارات منقولة. علاوة على ذلك، ساعدت المؤسسة على إنشاء أو تعزيز تسعة مكاتب للاستعلام الائتماني.

تقديم الحلول والخدمات

- قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوليد وتوزيع الكهرباء على 98.1 مليون شخص، وكانت أكبر نسبة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ووفرت هذه الجهات أيضا توصيلات هاتف لما يبلغ 263 مليون عميل، معظمهم في منطقة جنوب آسيا. كما أوصلوا الغاز إلى 51.2 مليون شخص، معظمهم في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.
- ساعدت الجهات المتعاملة مع المؤسسة على توفير التعليم لما يبلغ 4.6 مليون طالب. وساندت شركات الصناعات الزراعية المتعاملة مع المؤسسة 3.6 مليون مزارع من خلال تحسين فرص حصولهم على التمويل ووصولهم إلى الأسواق، ومن خلال تطبيق أساليب الزراعة المستدامة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المنافع إلى تحسين إنتاجية المزارعين ودخلهم، وتعزيز قدرتهم على مجابهة الأحداث غير المتوقعة.
- عملت المؤسسة مع الشركات على تطبيق أساليب وتقنيات جديدة اجتذبت موارد تمويلية تبلغ حوالي 568 مليون دولار، منها 360 مليونا من خلال التكنولوجيات الموفرة للموارد و 166 مليونا من خلال مشاريع إصلاح حوكمة الشركات.
- ساعدت المؤسسة الحكومات على توقيع 13 عقدا مع مشغلين من القطاع الخاص، من بينها ثمانية في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الصفقات إلى توفير أو تحسين فرص الحصول على خدمات البنية التحتية والخدمات الصحية لأكثر من 15.7 مليون شخص، وتعبئة أكثر من 1.9 مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص في قطاع البنية التحتية.

تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال

- بالتعاون مع البنك الدولي، ساندت المؤسسة 42 حكومة وطنية ومحلية لتنفيذ 94 إصلاحا ساعدت على تحسين البيئة المواتية لتنمية القطاع الخاص وتشجيع الأسواق التنافسية وخلق الوظائف. وأُجري سبعون إصلاحا في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك 28 إصلاحا في بلدان هشة ومتأثرة بالصراعات.
- أدت هذه الإصلاحات إلى تحقيق وفورات قدرها 136 مليون دولار بالقطاع الخاص، وإلى استقطاب استثمارات جديدة تقدر بحوالي 52 مليون دولار.

نطاق التغطية الإنمائية للجهات المتعاملة مع المؤسسة

	الحافظة السنة التقويمية 2014	الحافظة السنة التقويمية 2015
الوظائف		
التوظيف (ملايين الوظائف)[1]	2.5	2.4
قروض التمويل الأصغر[2، 3، 4]		
العدد (بالمليون)	43.6	51.2
المبلغ (بمليارات الدولارات)	35.3	59.5
قروض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة[2، 3، 4]		
العدد (بالمليون)	4.3	7.6
المبلغ (بمليارات الدولارات)	234.4	343.7
تمويل التجارة[5]		
العدد (بالمليون)	1.5	1.8
المبلغ (بمليارات الدولارات)	234	204
عدد المنتفعين بالخدمات		
توليد الكهرباء (ملايين الأشخاص)	55.8	48.0
توزيع الكهرباء (ملايين المشتركين)[6]	50.2	50.1
توزيع المياه (ملايين الأشخاص)	23.4	21.8
توزيع الغاز (ملايين المشتركين)[7]	35.0	51.2
توصيلات الهاتف (ملايين المشتركين)	237.2	262.8
عدد المرضى الذين حصلوا على خدمات (ملايين الأشخاص)[8]	30.1	31.8
عدد الطلبة المستفيدين (ملايين الأشخاص)	3.5	4.6
عدد المزارعين المستفيدين (ملايين الأشخاص)	3.4	3.5
مدفوعات للموردين والحكومات		
مشتريات محلية من السلع والخدمات (بمليارات الدولارات)	51.9	46.9
المساهمة في الإيرادات الحكومية أو في تحقيق وفورات (مليارات الدولارات)	19.5	16.6

تمثل هذه الأرقام إجمالي تغطية الجهات المتعاملة مع المؤسسة في نهاية السنتين التقويميتين 2014 و 2015. ولا يمكن مقارنة بيانات حافظة المؤسسة في السنة التقويمية 2014 ببيانات حافظة السنة التقويمية 2015 نتيجة لاستنادها إلى حافظة متغيّرة للجهات المتعاملة مع المؤسسة. وبالنسبة لقروض التمويل الأصغر ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، فإن النتائج تعكس أيضاً مساهمات من الخدمات الاستشارية. وفي حين يتم تطبيق العديد من الضوابط على البيانات التي ترفعها الجهات المتعاملة مع المؤسسة، فإنها تستند في بعض الأحيان إلى أرقام تقديرية، وقد يتفاوت فهم تعريفات المؤشرات تفاوتا طفيفا بين هذه الجهات.

1. تشمل أرقام الحافظة الخاصة بالتوظيف الوظائف التي أتاحتها الصناديق.

2. تمثل أرقام نطاق تغطية الحافظة: حافظة القروض غير المسددة المتعلقة بمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة لدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة حتى نهاية السنتين التقويميتين 2014 و 2015 بالنسبة للمؤسسات المالية/المشاريع التي تخدم منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتتضمن السنة التقويمية 2015 بيانات من 303 من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المتعاملة مع المؤسسة، منها 28 منشأة تم استنباط البيانات الخاصة بها.

3. تتضمن بيانات التمويل الأصغر ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تم الإبلاغ عنها في السنة التقويمية 2015 مساهمة كبيرة من إحدى الجهات الجديدة المتعاملة مع المؤسسة، وهي بنك الصين للتوفير البريدي، التي تعد أحد كبار المساهمين في هذه السنة.

4. تم إدراج بيانات منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة حتى مارس/آذار 2015 في بيانات السنة التقويمية 2015، وذلك فيما يتعلق بإحدى عشرة جهة متعاملة مع المؤسسة تم الإبلاغ عنها في السابق في منطقة جنوب آسيا في السنة التقويمية 2014، وفي التقرير السنوي للسنة المالية 2015 لمؤسسة التمويل الدولية. ويمثل ذلك مواءمة ضرورية بين القواعد الزمنية لجمع بيانات نظام تتبّع النواتج الإنمائية وبيانات التغطية.

5. يستند تقدير إجمالي عدد وقيمة المعاملات التجارية التي مولتها شبكة بنوك الأسواق الصاعدة في إطار برنامج تمويل التجارة العالمية إلى بيانات حقيقية من أكثر من 72% من البنوك النشطة المنضوية تحت مظلة الشبكة في السنة التقويمية 2015. ولا يمكن إجراء مقارنة مباشرة بين هذه الأرقام وأرقام العام الماضي، وذلك نتيجة للاختلاف في عدد البنوك النشطة التي أجابت على الاستقصاء. وتعكس الأرقام المعاملات التي تضمنها مباشرة مؤسسة التمويل الدولية، وتلك التي نفذتها بنوك الشبكة التي حازت على دعم البرنامج.

6. تم تنقيح إجمالي توزيع الكهرباء في السنة التقويمية 2014 نتيجة لتعديل قيم إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

7. وزعت إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ الغاز على حوالي 49.3 مليون مشترك.

8. تم تنقيح إجمالي عدد المرضى المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية في السنة التقويمية 2014 نتيجة لتعديل قيم إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة جنوب آسيا.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب مجالات الأداء، السنة المالية 2015 مقابل السنة المالية 2016

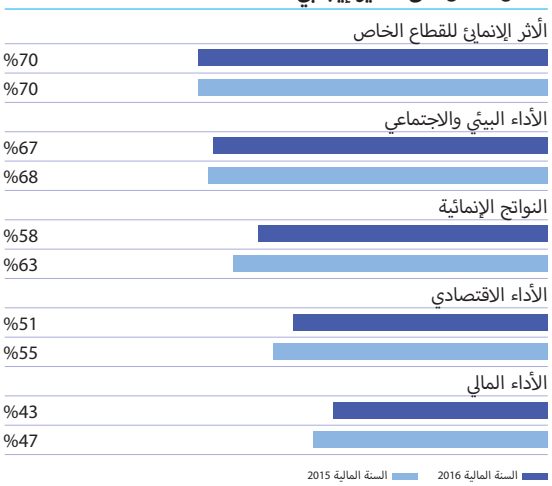

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب الصناعات، السنة المالية 2015 مقابل السنة المالية 2016

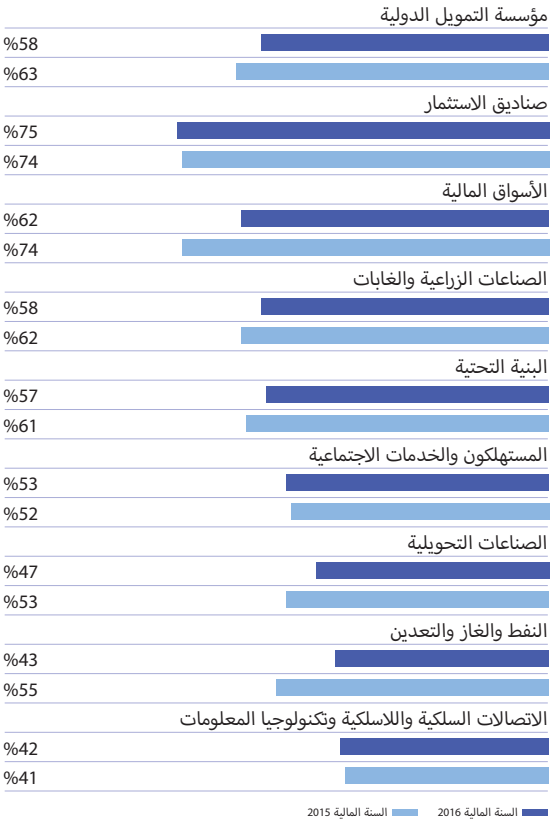

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب المناطق، السنة المالية 2015 مقابل السنة المالية 2016

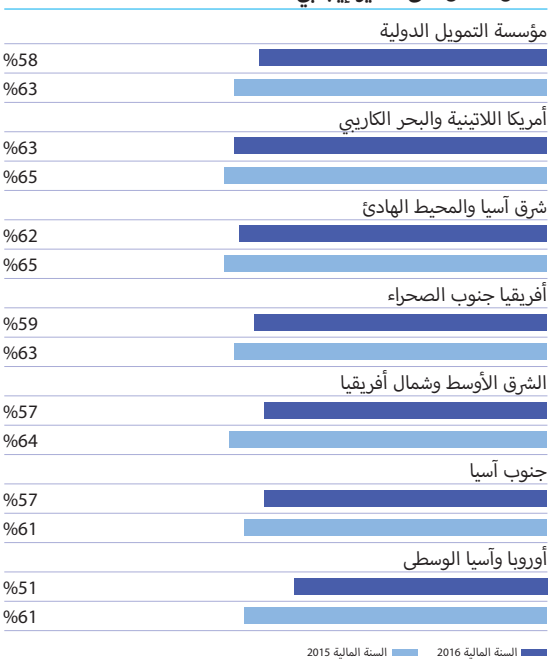

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب مجالات الأداء، السنة المالية 2015 مقابل السنة المالية 2016

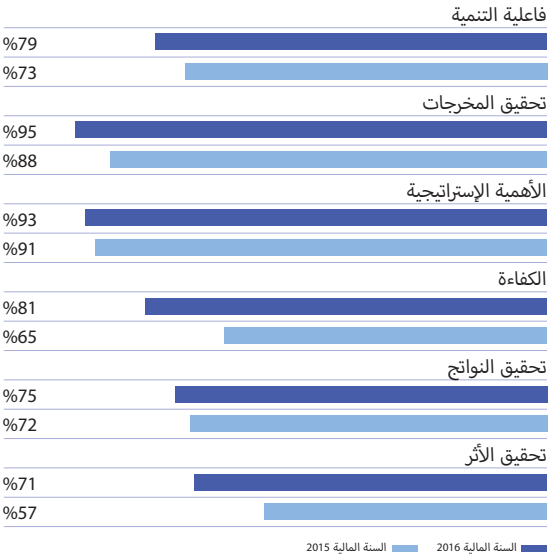

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب مجالات العمل، السنة المالية 2015 مقابل السنة المالية 2016

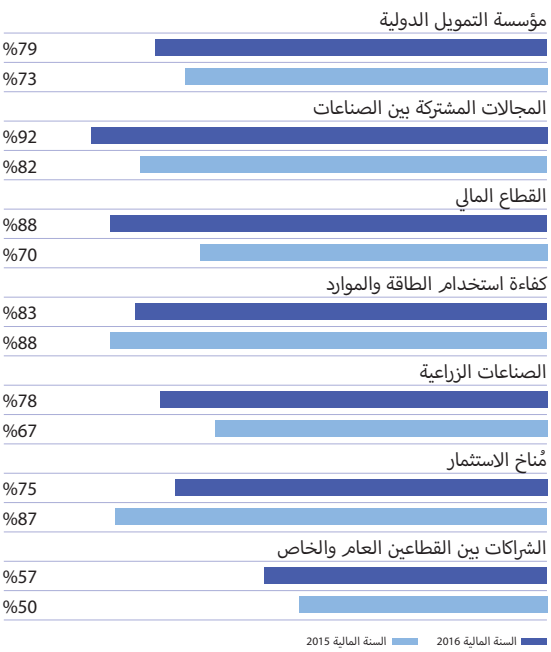

"القطاع المالي" يتضمن أيضا مشاريع يضطلع بها الفريق المتكامل لمجموعة البنك الدولي بقطاع الممارسات العالمية للتمويل والأسواق.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب المناطق، السنة المالية 2015 مقابل السنة المالية 2016

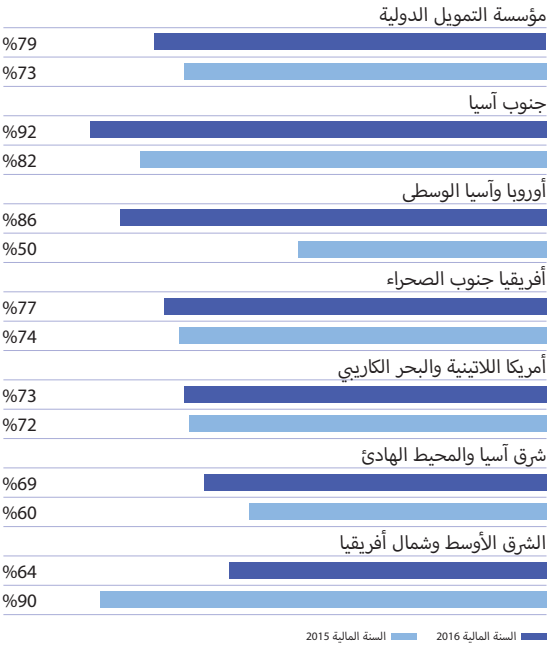

جهاز موظفي المؤسسة

توظف مؤسسة التمويل الدولية جهاز موظفين متنوعين، وهم يمثلون أكثر أصولها أهمية. ويتيح جهاز موظفي المؤسسة، الذين يمثلون أكثر من 140 بلداً، حلولاً مبتكرة وأفضل الممارسات العالمية للجهات المحلية المتعاملة معها.

ويعمل أكثر من نصف موظفي المؤسسة - أي 57% - في 100 بلد خارج الولايات المتحدة، مما يعكس التزامها بتطبيق اللامركزية. ويأتي معظم جهاز موظفي المؤسسة، أو نحو 62% إجمالاً، من بلدان غير مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية، وهو تنوع من شأنه إثراء منظورها وتعزيز تركيزها على المجالات التي يمكن فيها لتنمية القطاع الخاص أن تُحدث أكبر أثر إنمائي.

أين تعمل مؤسسة التمويل الدولية

المكان	السنة المالية 2011	السنة المالية 2016
الولايات المتحدة	1,530 (45%)	1,633 (43%)
بلدان أخرى	1,906 (55%)	2,124 (57%)
مجموع جهاز موظفي المؤسسة	3,436	3,757

المنشأ الوطني (لجميع الموظفين المتفرغين)

المنشأ الوطني	السنة المالية 2011	السنة المالية 2016
بلدان مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية[1]	1,306 (38%)	1,419 (38%)
بلدان أخرى	2,130 (62%)	2,338 (62%)
المجموع	3,436	3,757

المنشأ الوطني - الموظفون من مستوى متخصص فما فوق

المنشأ الوطني	السنة المالية 2011	السنة المالية 2016
بلدان مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية[1]	987 (45%)	1,118 (44%)
بلدان أخرى	1,197 (55%)	1,444 (56%)
المجموع	2,184	2,562

1. بناء على الإعلانات الذاتية للبلدان وقت عضويتها بالمؤسسة الدولية للتنمية.

توزّع الموظفين المتفرغين كافة حسب نوع الجنس

الجنس الشخصي	السنة المالية 2011	السنة المالية 2016
الموظفات	1,805 (53%)	2,034 (54%)
الموظفون	1,631 (47%)	1,723 (46%)
المجموع	3,436	3,757

توزّع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق حسب نوع الجنس

الجنس الشخصي	السنة المالية 2011	السنة المالية 2016
الموظفات	888 (41%)	1,149 (45%)
الموظفون	1,296 (59%)	1,413 (55%)
المجموع	2,184	2,562

المستحقات والأجور

تعتبر الإرشادات الخاصة بمستحقات موظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من إطار مجموعة البنك الدولي. وتعتبر تنافسية المستحقات على الصعيد الدولي ضرورية كي تتمكن المؤسسة من اجتذاب جهاز موظفين متنوّع ومؤهل والاحتفاظ بهم؛ فهيكلية رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم في واشنطن العاصمة تستند إلى السوق الأمريكية، وهي دائماً تنافسية على الصعيد العالمي. أما رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم خارج الولايات المتحدة فتستند إلى التنافسية المحلية، حسبما تحددها استقصاءات مستقلة للأسواق المحلية. وبناءً على وضع مجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة متعددة الأطراف، يتم تحديد مستحقات موظفيها على أساس الراتب الصافي بعد الضرائب.

برامج الأجور المتغيرة

يتألف برنامج الأجور المتغيرة بمؤسسة التمويل الدولية من عدة مكونات، منها برامج المكافآت التقديرية ومكافآت الأداء (التي تتضمن مكونات سنوية وطويلة الأمد) تدعم ثقافة المؤسسة القائمة على الأداء الرفيع. وتهدف هذه المكافآت إلى تشجيع العمل الجماعي وروح الفريق، وإثابة الأداء الأفضل، ودعم الأولويات الإستراتيجية للمؤسسة، مثل مشاريع المؤسسة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

برامج المزايا

تقدم مؤسسة التمويل الدولية حزمة من المزايا التنافسية، بما في ذلك التأمين الصحي والتأمين على الحياة وضد الإعاقة وخطة التقاعد؛ وتكاليف التأمين الطبي مشتركة بين المؤسسة والموظفين - بواقع 75% تتحملها المؤسسة و 25% يتحملها الموظف.

وتُعتبر خطة التقاعد الخاصة بموظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من خطة مجموعة البنك الدولي التي تستند إلى مكونين من المزايا: أولاً، مكون خاص بالميزة المحددة تموله المؤسسة بالكامل بناء على سنوات الخدمة والراتب والعمر عند التقاعد؛ ثانياً، خطة ادخار نقدية تشمل اشتراكاً إلزامياً بنسبة 5% من الراتب بالإضافة إلى اشتراك اختياري للموظفين يصل إلى 6% من الراتب، تضيف إليه المؤسسة نسبة 10% سنوياً. وترعى المؤسسة أيضا خطة اختيارية على النمط المعمول به في الولايات المتحدة المعروفة باسم 401(k) للعاملين في مقرّ البنك الدولي في واشنطن، وخطة ادخار اختيارية لموظفي المكاتب القطرية.

هيكل رواتب جهاز الموظفين (واشنطن، العاصمة)

في 30 يونيو/حزيران 2016، كان هيكل رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي (بعد خصم الضرائب) والمتوسط السنوي لصافي الرواتب / المزايا كما يلي:

الدرجة الوظيفية	نماذج عن الوظائف والمناصب	الحد الأدنى (بالدولار)	المرجع في السوق (بالدولار)	الحد الأعلى (بالدولار)	الموظفون في هذه الدرجة (%)	متوسط راتب الدرجة (بالدولار)	متوسط المزايا* (بالدولار)
GA	مساعد مكتبي	25,700	36,700	47,700	0.02	43,697	24,433
GB	مساعد فريق، تقني معلومات	31,400	44,900	58,400	0.34	46,154	25,807
GC	مساعد برامج، مساعد معلومات	38,300	54,700	71,100	7.41	56,852	31,789
GD	مساعد برامج أول، لشؤون المعلومات أخصائي، مساعد لشؤون الميزانية	45,400	64,800	84,200	6.43	70,422	39,376
GE	مُحلل بيانات	61,500	87,800	114,100	9.99	80,679	45,112
GF	مهني مختص	81,200	116,000	150,800	21.08	105,275	58,865
GG	مهني مختص أول	108,000	154,300	200,600	32.57	146,140	81,715
GH	مدير، رئيس مهنيين مختصّين	147,500	210,700	273,900	19.32	204,110	114,129
GI	مدير، مستشار أول	224,300	280,400	336,500	2.37	272,763	152,516
GJ	Vice President	273,600	321,900	370,200	0.35	337,654	188,800
GK	نائب الرئيس، مدير منتدب، نائب تنفيذي للرئيس	304,200	357,900	411,600	0.11	393,808	221,996

ملاحظة: نظرا لأن موظفي مجموعة البنك الدولي من غير مواطني الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلفين في العادة بدفع ضريبة الدخل على مستحقاتهم من مجموعة البنك الدولي، يتم حساب رواتبهم على أساس الصافي بعد الضرائب. وتعادل تلك الرواتب في العادة الراتب بعد اقتطاع الضرائب بالنسبة لموظفي المنظمات والشركات المقارنة التي يتم قياساً عليها اشتقاق سلّم رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي. ولا يصل إلى الثلث الأعلى من سلّم الرواتب إلا قلّة صغيرة نسبياً.

*يشمل ذلك التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين ضد الإعاقة، ومزايا نهاية الخدمة المتجمعة، ومزايا أخرى غير الرواتب، وتُستبعد الإعفاءات الضريبية.

حوكمة المؤسسة

مكان مؤسسة التمويل الدولية في مجموعة البنك الدولي

تعد مجموعة البنك الدولي مصدراً مهمّاً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية، وتتمثل رسالتها في مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة.

ومؤسسة التمويل الدولية هي واحدة من خمس مؤسسات تتألف منها مجموعة البنك الدولي، وإن كانت شخصية اعتبارية مستقلة ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكلية مالية، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين. وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك الدولي. وفي 30 يونيو/حزيران 2016، بلغت قيمة رأس المال المدفوع للمؤسسة الذي يحتفظ به 184 بلداً عضواً حوالي 2.56 مليار دولار. وتقوم هذه البلدان بتوجيه إستراتيجية المؤسسة وبرامجها وأنشطتها.

وتعمل المؤسسة مع القطاع الخاص على خلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها. ومنذ تأسيسها عام 1956، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 197 مليار دولار من أموالها الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، وقامت بتعبئة حوالي 50 مليار دولار أخرى من مصادر أخرى.

وفي إطار سعيها لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، تتعاون المؤسسة عن كثب مع المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك.

مجلس إدارة المؤسسة

يعيّن كل بلد من البلدان الأعضاء محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكوّن من 25 مديراً تنفيذياً. وتُرجّح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثّلها كل منهم من رأس مال المؤسسة.

ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. ورئيس مجموعة البنك الدولي هو أيضا رئيس المؤسسة.

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها على أعلى مستوى – حسب ما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية– وراتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب القيادة التنفيذية للمؤسسة بالشفافية.

يتلقى فيليب لو هورو، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية، راتباً سنويا قدره 411 ألف دولار بعد خصم الضرائب.

في الخلف (من اليسار إلى اليمين):
محمد سيكيا كايد، جيبوتي
هينام تشوي، جمهورية كوريا
لويس رينيه بيتر لاروز، سيشيل
أنطونيو سيلفيرا، البرازيل
سوبهاش شاندرا غارغ، الهند
ماساهيرو كان، اليابان
ماثيو ماغواير، الولايات المتحدة
أندريه لوشين، الاتحاد الروسي

في الوسط (من اليسار إلى اليمين):
خوسيه أليخاندرو روخاس راميريز، جمهورية فنزويلا البوليفارية
ساتو سانتالا، فنلندا
ياندي وي، الصين (المدير المناوب)
ريونالد سيلابان، إندونيسيا
أورسولا مولر، ألمانيا
ميلاني روبنسون، المملكة المتحدة
خالد الخضيري، المملكة العربية السعودية
أليكس فوكسلي، شيلي
فرانسيسكوس غودتس، بلجيكا

في الأمام (من اليسار إلى اليمين):
باتريسيو باغانو، إيطاليا
آنا ألفونسو دياس لورينكو، أنغولا
أليستر سميث، كندا
ميرزا حسن، دولة الكويت (عميد المجلس)
ناصر محمود خوسا، باكستانيورغ فريدن، سويسرا
يورغ فريدن، سويسرا
فرانك هيمسكيرك، هولندا
هيرفي دى فيلروش، فرنسا

عدد البلدان الأعضاء بمؤسسة التمويل الدولية - مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة

المجموع الكلي	%100
الولايات المتحدة	%22.19
اليابان	%6.33
ألمانيا	%5.02
فرنسا	%4.72
المملكة المتحدة	%4.72
الهند	%4.01
الاتحاد الروسي	%4.01
كندا	%3.17
إيطاليا	%3.17
الصين	%2.41
174 بلداً آخر	%40.25

المساءلة

مجموعة التقييم المستقلة

تسهم مجموعة التقييم المستقلة بالدروس التي تستخلصها من عمليات التقييم التي تقوم بها وتتيحها لأجندة التعلم بمؤسسة التمويل الدولية. وتتمتع المجموعة بالاستقلالية عن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجالس المديرين التنفيذيين بمجموعة البنك الدولي. وتهدف رسالتها إلى تدعيم فاعلية التنمية لمؤسسات مجموعة البنك من خلال التقييمات المتميزة التي توفر المعلومات لإستراتيجيتها وعملها في المستقبل.

وتتحقق مجموعة التقييم المستقلة من مدى دقة التقييمات الذاتية للمشاريع بالمؤسسة، وتجري تقييمات مستقلة مختارة. وتدرج نتائج ذلك في التقييم السنوي الذي تعده لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها. وأظهر أحدث تقرير لعام 2015 أن الخدمات الاستشارية للمؤسسة حافظت على أداء جيد، لكن تقديرات النتائج التنموية للمشاريع الاستثمارية استمرت في التراجع، على النحو الذي ذُكر أول مرة عام 2013. وأثرت الأجواء غير المواتية للأسواق ذات الصلة بالأزمة المالية العالمية تأثيرا سلبيا في العديد من المشاريع التي تم تقييمها، لكن جودة عمل المؤسسة حاز تقديرا منخفضا في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، أظهر التقرير أيضا تحسن النتائج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الخليطة (المؤهلة للاقتراض من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، خلال فترتي الإبلاغ الأخيرتين، على الرغم من ارتفاع المخاطر المتصورة للاستثمار في هذه البلدان.

ووجد التقييم الأخير الذي أجرته مجموعة التقييم المستقلة للمساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي لتعميم الخدمات المالية للأسر منخفضة الدخل ومنشآت الأعمال الصغرى أن تجربة المؤسسة مع مؤسسات التمويل الأصغر تبين قيمة دعم العملاء الجدد والاستثمار في المشاريع الصغيرة والرائدة نسبيا التي تستغرق وقتا أطول كي تؤتي ثمارها وتصبح مربحة – لكنها ذات تأثير إنمائي كبير. وتعد بعض عمليات المؤسسة في مجالات جديدة في أفريقيا أمثلة جيدة على الشراكات مع الجهات الجديدة المتعاملة مع المؤسسة التي أسفرت عن تحقيق أثر إنمائي كبير للقطاع الخاص. وتنشر مجموعة التقييم المستقلة تقاريرها الرئيسية للجمهور على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت: http://ieg.worldbankgroup.org.

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو آلية مساءلة مستقلة خاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويتصدى المكتب لشكاوى الأشخاص المتضررين من مشاريع المؤسسة والوكالة، وذلك بغرض تعزيز النواتج البيئية والاجتماعية. ويعمل المكتب، الذي يتبع رئيس مجموعة البنك الدولي مباشرةً، على تسهيل تسوية المنازعات بين المجتمعات المحلية المتأثرة والجهات المتعاملة مع المؤسسة، ويجري تحقيقات حول مدى التزام المؤسسة بالإجراءات البيئية والاجتماعية المعمول بها، ويتيح مشورة مستقلة لجهاز إدارة مجموعة البنك.

وفي السنة المالية 2016، تلقى المكتب 52 شكوى في 23 بلدا تتعلق باستثمارات المؤسسة والوكالة في مجموعة متنوعة من القطاعات – منها قطاعات الصناعات الزراعية، والصناعات الاستخراجية، والبنية التحتية. ومن هذه الشكاوى، كانت هناك سبع شكاوى جديدة تتعلق بمشاريع للمؤسسة. وبنهاية السنة المالية، أقفل المكتب 4 شكاوى، ومازال هناك 8 قيد التقييم، و 15 تمر بعملية تسوية المنازعات، و 20 تمر بعملية تقييم مسبق أو تحقيق أو متابعة مستمرة للوقوف على مدى التزام المشاريع المعنية بالسياسات. وتم التوصل إلى حلول من خلال إجراءات تسوية المنازعات بالمكتب في كل من نيكاراغوا وكمبوديا. للاطلاع على تقارير النتائج، انظر: www.cao-ombudsman.org/cases.

وأصدر المكتب تحقيقين حول مدى الالتزام بسياسات المؤسسة في السنة المالية 2016 يتعلقان بمسائل حول سلاسل التوريد في قطاع زيت النخيل في إندونيسيا، وبالآثار السلبية لإحدى محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم ومولتها إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في الهند.

ويتعلق عدد متزايد من الحالات التي يتناولها المكتب باستثمارات المؤسسة في البنوك والصناديق - التي تعرف أيضا باسم مؤسسات الوساطة المالية. ويتمثل أحد الشروط الأساسية لاستثمارات المؤسسة في مؤسسات الوساطة المالية في أن تقوم مؤسسة الوساطة المعنية "بإعداد نظام لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وتضعه موضع التنفيذ"، والتي يلزم "أن تطبق متطلبات معايير الأداء ذات الصلة على أنشطة الأعمال عالية المخاطر التي تساندها". وفي حين ينوه مكتب المحقق/المستشار بالخطوات التي اتخذتها المؤسسة لمعالجة الفجوات القائمة في استثمارات مؤسسات الوساطة المالية، فقد وجد عمله المتعلق بمدى التزام هذه الاستثمارات بالسياسات أن هذا المتطلب لم يُنفذ على نحوٍ جيد.

ومازال أصحاب الشكاوى في مختلف أنحاء العالم معرضين للمخاطر. ففي السنة المالية 2016، أصدر مكتب المحقق/المستشار مسودة ورقة نهج للاسترشاد بها في عمله فيما يتعلق بحماية أصحاب الشكاوى من المخاطر والتهديدات.

وأصدر المكتب، من خلال عمله الاستشاري، ورقة تتضمن أفكارا ورؤى مستقاة من قضاياه المتعلقة بالأراضي. كما أصدر دليلا لآليات معالجة المظالم بالتعاون مع المعنيين من موظفي مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار يتيح موارد وإرشادات عملية لتعزيز أداء آليات معالجة المظالم والشكاوى على مستوى المشاريع. للمزيد من المعلومات عن مكتب المحقق/المستشار، يُرجى زيارة الموقع: www.cao-ombudsman.org.

الشراكات

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومات ومؤسسات الأعمال ومؤسسات العمل الخيري والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف ومؤسسات التنمية لتشجيع إقامة شراكات مبتكرة تستهدف إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

العمل مع شركاء التنمية

تتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع أكثر من 30 حكومة وشريكا مؤسسيا ومتعدد الأطراف ومؤسسة تجارية ومؤسسة عمل خيري. ففي السنة المالية 2016، تعاونت المؤسسة مع العديد من الشركاء الجدد - منهم مؤسسة ويليام وفلورا هيوليت، ومؤسسة غروندفوس القابضة، وشركة داو لصناعة الكيماويات. وتعمل المؤسسة على تحسين أواصر التعاون من خلال تعميق حوارها مع الشركاء والسعي إلى فتح آفاق جديدة لتحسين مستوى الكفاءة وإحداث التأثير.

ويقدم شركاء المؤسسة في مجال التنمية مساندة قوية لعملها، حيث تعهدوا بتقديم أكثر من 219 مليون دولار في السنة المالية 2016.

وتجري المؤسسة والبنك الدولي مشاورات مشتركة مع مجموعة متنوعة من الشركاء لتعميق عملها. وقد لعبت المؤسسة كذلك دورا أساسيا في صياغة إطار التمويل المستقبلي للتنمية المستدامة من خلال إبراز أهمية القطاع الخاص في عملية التنمية.

وتواصل المؤسسة، من خلال الصناديق الاستئمانية، تقديم التمويل والمعرفة بشأن تنمية القطاع الخاص. وتسلط المبادرات التالية الضوء على الجهد المتسق الذي قامت به للتعاون بطرق مبتكرة مع الشركاء:

سويسرا

في السنة المالية 2016، ساهمت الحكومة السويسرية بأكثر من 45 مليون دولار، جرى تخصيص 17 مليونا منها لصالح البرنامج العالمي للهياكل المالية التابع للمؤسسة. ويشجع هذا البرنامج على كفاءة تخصيص الائتمان وتحسين فرص الحصول على التمويل.

هولندا

تعهدت هولندا بتقديم ما يصل إلى 27 مليون دولار إلى الصندوق العالمي لتمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويتألف هذا الارتباط من 16 مليون دولار لمساندة تسهيلات المشاركة في تحمل المخاطر، و 11 مليون دولار من أجل المشاريع الاستشارية. ويعبئ هذا الصندوق التمويل من الجهات المانحة، ومؤسسات التمويل الدولية، والقطاع الخاص، لمساعدة البنوك على التوسع في إقراض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وهو يستهدف البنوك المحلية التي ترغب في إقراض هذه المنشآت التي لا يمكنها الحصول على التمويل.

كندا

ساهمت كندا هذا العام بمبلغ 20 مليون دولار كندي في الصندوق الثاني للشراكة بين كندا والمؤسسة (CIPF II)، لمساندة الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الموارد، ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية. ويعكس هذا الارتباط أولويات التنمية الدولية لدى الحكومة الكندية – بما في ذلك حفز النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق الاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين. وقد تأسس هذا الصندوق في مارس/آذار 2013، وتم تصميمه ليكون منصة تمويل عالمية مبتكرة. ويدرس الصندوق السبل الجديدة لحفز النمو الاقتصادي المستدام من خلال تدعيم تنمية القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة.

الجمهورية السلوفاكية

وقعت الجمهورية السلوفاكية ومؤسسة التمويل الدولية اتفاقا لإنشاء صندوق استئماني في ديسمبر/كانون الأول، مما جعل هذا البلد شريكا جديدا في الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة. وسيركز الصندوق الاستئماني للشراكة بين سلوفاكيا والمؤسسة بدايةً على دعم الأنشطة الاستشارية في مجالات الصناعات التحويلية، والصناعات الزراعية، وتكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا البيئة النظيفة، والطاقة، وكفاءة استخدام الموارد. ويتضمن النطاق الجغرافي للصندوق دول غرب البلقان، وكومنولث الدول المستقلة، وآسيا – مع التركيز بشكل خاص على جمهورية قيرغيز وبلاروس وجورجيا ومنغوليا وفييتنام.

ارتباطات المانحين

التعهدات المالية المقدمة لصالح الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية (بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية)، أرقام غير مدققة

موجز	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
حكومات	199.85	201.69
مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	24.69	12.25
مؤسسات تجارية ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	38.01	5.19
المجموع	262.55	219.13

الحكومات	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
أستراليا	34.38	7.74
النمسا	7.43	11.06
كندا	4.25	36.99
الدانمرك	9.22	2.86
فرنسا	2.49	0.00
ألمانيا	0.00	0.22
آيرلندا	0.00	1.01
إسرائيل	0.00	1.00
إيطاليا	0.00	15.00
اليابان	5.96	4.78
جمهورية كوريا	0.13	0.00
لكسمبرغ	0.00	3.90
هولندا	0.63	11.00
نيوزيلندا	1.41	3.56
النرويج	18.13	5.68
الجمهورية السلوفاكية	0.00	1.09
السويد	3.63	5.66
سويسرا	33.31	45.28
المملكة المتحدة	56.13	38.17
الولايات المتحدة	22.73	6.69
المجموع	199.85	201.69

مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
صندوقا الاستثمار في الأنشطة المناخية	8.36	1.39
المفوضية الأوروبية	11.43	10.61
صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.65	0.00
مؤسسة إس جي هامبروس تراست ليمتد (لحساب PIDG Trust)	0.00	0.25
مؤسسة شرق أفريقيا للتجارة والأسواق (TradeMark East Africa—TMEA)	1.25	0.00
المجموع	24.69	12.25

المؤسسات التجارية ومؤسسات العمل الخيري والمنظمات غير الحكومية	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
مؤسسة بيل وميليندا غيتس	20.51	2.30
صندوق مؤسسة سيليكون فالي الاجتماعية (SVCF) التابع لمؤسسة إيباي الخيرية	0.10	0.00
شركة داو كيميكال*	0.00	0.50
مؤسسة فورد	0.20	0.00
مؤسسة غروندفوس القابضة*	0.00	1.00
مؤسسة ماري ستوبس الدولية	3.95	0.89
شركة نستلة إس أيه*	1.50	0.00
مؤسسة بيبسي كولا*	1.50	0.00
مؤسسة روكفلر	10.00	0.00
شركة SABMiller PLC*	0.25	0.00
مؤسسة ويليام وفلورا هيولیت	0.00	0.50
المجموع	38.01	5.19

* مساهم في مجموعة الموارد المائية 2030

إدارة المخاطر

إدارة المخاطر في منشآت الأعمال

تتيح مؤسسة التمويل الدولية استثمارات طويلة الأجل للقطاع الخاص في الأسواق الصاعدة، ويتضمن ذلك توسيع نطاق الاستثمار في الأسواق الأكثر صعوبة. وتعرض المؤسسة نفسها نتيجة لذلك لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وغير المالية. وتُعد الإدارة السليمة للمخاطر عنصرا حيويا في وفاء المؤسسة برسالتها.

يهدف إطار المؤسسة الخاص بإدارة مخاطر منشآت الأعمال إلى تفعيل الإدارة الحصيفة للآثار المالية والآثار التي تمس سمعة المؤسسة والتي تنشأ من أنشطة أعمالها. وفي هذا السياق، تهدف الجهود التي تبذلها المؤسسة لإدارة المخاطر - على وجه التحديد - إلى المساعدة على تحقيق الاتساق بين أداء المؤسسة وتوجهها الإستراتيجي.

وقد وضعت المؤسسة بيانات لتحمل المخاطر تحدد الاتجاه لرغبة المؤسسة في تحمل المخاطر في الوفاء بأهدافها الإنمائية. وتعكس هذه البيانات قيم المؤسسة الأساسية الخاصة بتعظيم أثرها الإنمائي، والحفاظ على استدامتها المالية، وحماية اسمها التجاري.

إدارة حافظة المشاريع

تشكل إدارة حافظة المشاريع جزءا أساسيا في إدارة عمل مؤسسة التمويل الدولية لضمان تحقيق نتائج مالية وإنمائية قوية لما تقوم به من مشاريع.

يستعرض جهاز إدارة المؤسسة كامل حافظة مشاريعها بقيمة قدرها 52 مليار دولار على أساس نصف سنوي، وينظر إلى الاتجاهات العامة، وكذلك إلى بعض الأصول المنفردة. وترفع المؤسسة تقارير مختصرة عن أداء الحافظة إلى مجلس مديريها التنفيذيين على أساس ربع سنوي، كما ترفع إليه سنويا استعراضا متعمقا لنتائج الحافظة. كما تقوم فرق الحوافظ، التي يتمركز معظمها في المكاتب الميدانية، بإجراء استعراضات شاملة للأصول كل على حدة لاستكمال الاستعراضات ربع السنوية.

وعلى الصعيد المؤسسي، تمزج مؤسسة التمويل الدولية بين تحليل أداء حافظة مشاريعها من جهة، وتوقعات الاتجاهات الاقتصادية الكلية واتجاهات الأسواق العالمية من جهة أخرى، وذلك للاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرار بشأن الاستثمارات في المستقبل. وتُجري اختبارات منتظمة لأداء الحافظة في ظل المستجدات والتطورات الاقتصادية الكلية المحتملة لتحديد المخاطر والتصدي لها مسبقا. وفي السنة المالية 2016، وفي ضوء التقلبات الكبيرة في الأسواق الصاعدة، أجرى جهاز الإدارة العليا بالمؤسسة استعراضات متعمقة لحوافظ المناطق، على أساس كل منطقة على حدة، بغرض تحليل المقاييس المتشابهة في مختلف الأسواق.

وعلى مستوى المشاريع، تراقب المؤسسة بنشاط مدى الالتزام باتفاقيات الاستثمار وتزور مواقع العمل للتحقق من أوضاع المشاريع والمساعدة في تحديد الحلول الضرورية للتصدي للمشكلات المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، تتبع المؤسسة الأداء البيئي والاجتماعي بانتظام، وتقيس النتائج المالية والإنمائية.

وبالنسبة للمشاريع التي تواجه مشكلات مالية، تقرر إدارة العمليات الخاصة التابعة للمؤسسة الإجراءات التصحيحية الملائمة، حيث تسعى إلى التفاوض على اتفاقيات مع الدائنين والمساهمين لتقاسم أعباء إعادة الهيكلة كي يتسنى حل المشاكل مع استمرار المشروع المعني في العمل.

وتحيط المؤسسة المستثمرين والشركاء الآخرين المشاركين في عملياتها بانتظام بتطورات المشاريع، وتتشاور معهم أو تسعى للحصول على موافقتهم حسب الاقتضاء.

وتأتي في صميم الإدارة النشطة للمخاطر والحافظة الحاجة للحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب لدفع قرارات الأعمال المدروسة إلى الأمام. وتواصل المؤسسة الاستثمار في إستراتيجيتها لتكنولوجيا المعلومات، وتعمل على تحسين أنظمتها لإدارة المخاطر والحوافظ. ويكتسي ذلك أهمية كبيرة لتمكين المؤسسة من القيام بنشاط وفاعلية بإدارة المخاطر التي تواجهها وحافظة مشاريعها، ومن الاستمرار في التصدي للبيئة الخارجية الصعبة.

وفي السنة المالية 2016، بدأت المؤسسة في تعميم آلية جديدة لتقدير مخاطر الاستثمار ستحل محل نظامها الحالي لتقدير مخاطر الائتمان ومحرك رأس المال الاقتصادي. وتهدف الأنظمة الجديدة إلى تحسين الاتساق بين ممارسات المؤسسة والمعايير المعترف بها دوليا، حيثما تكون منطقية بالنظر لحافظة المؤسسة. وسيتيح النظام الجديد لتقدير المخاطر إمكانية عقد مقارنة أسهل بين التقديرات الخارجية والتقديرات الداخلية للمؤسسة. وستؤدي التقديرات الأكثر دقة إلى تمييز الحالة الائتمانية للجهات المتعاملة معها وفهمها على نحو أفضل، مما يتيح لها التركيز بدرجة أكبر على تلك الائتمانات التي تستوجب الفحص والتدقيق. وسيؤدي تحسّن القوة التنبؤية لاحتمالات التعثر والتعرض للخسارة في ضوء التخلف عن سداد الدين إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة واستنارة.

خدمات الخزانة

تعبئ مؤسسة التمويل الدولية الأموال في أسواق رؤوس الأموال الدولية لإقراضها إلى القطاع الخاص، وضمان توفر سيولة كافية للحفاظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA التي تتمتع بها.

وتتضمن عمليات الإصدار سندات قياسية بالعملات الرئيسية، كالدولار الأمريكي، وعمليات إصدار خاصة بمحاور تركيز محددة لمساندة الأولويات الإستراتيجية، كتغير المناخ، وعمليات إصدار بعملات بلدان الأسواق الصاعدة لمساندة تنمية أسواق رأس المال. علما بأن معظم الإقراض من قبل المؤسسة مقوّم بالدولار الأمريكي ولكن المؤسسة تقترض بعملات كثيرة لتنويع مصادر الحصول على التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض ومساندة أسواق رأس المال المحلية.

وبمرور السنين، نما برنامج التمويل التابع للمؤسسة ليساير القروض التي تقدمها – وفي السنة المالية 2016، بلغ مجموع القروض الأساسية وقصيرة الأجل الجديدة ما يعادل 15.8 مليار دولار.

الاقتراض في السنة المالية 2016 في الأسواق الدولية

العملة	المبلغ (المعادل بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية
دولار أمريكي	10,765,218,000.00	%68.0
دولار أسترالي	1,271,759,000.00	%8.0
ريال برازيلي	795,733,627.30	%5.0
ين ياباني	605,158,263.39	%3.8
روبية هندية	199,031,378.30	%1.3
رينمنبي صيني	365,749,248.51	%2.3
يورو	282,263,000.00	%1.8
أخرى	1,546,206,880.01	%9.8
المجموع	15,831,119,397.51	

إدارة السيولة

حتى 30 يونيو/ حزيران 2016، بلغ إجمالي الأصول السائلة المدرجة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 41.4 مليار دولار مقابل 39.5 مليار دولار قبل عام. وتحتفظ المؤسسة بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي. ويُستخدم الدولار الأمريكي لتغطية المخاطر الناشئة عن الأصول المقومة بعملات أخرى غير الدولار أو مقابلة الالتزامات والخصوم بالعملة نفسها لإزالة الخطر الكلي للعملات. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بما يضمن توفر موارد كافية لتلبية التزامات المؤسسة حتى في أوقات الضغوط الشديدة التي تتعرض لها الأسواق. وتحتفظ المؤسسة بأصول سائلة في شكل أدوات تدر فائدة تُدار بنشاط مقابل معايير مرجعية محددة.

وفي السنة المالية 2016، أدخلت المؤسسة تحسينات كبيرة على سياساتها الداخلية المنظمة للتمويل والسيولة، وذلك بإضافتها نسب تغطية السيولة في حالات الأزمات، وهو متطلب للسيولة "الأساسية"، وبإدخال تعديلات على الأصول المرهونة. وصُممت نسب تغطية السيولة لضمان تمتع المؤسسة بما يكفي من الأصول السائلة لتغطية احتياجاتها النقدية الحالية وتطلعات النمو الجديدة خلال فترة تصل إلى عام تعاني فيها الأسواق من قلة السيولة ويتدهور فيها مستوى السيولة التشغيلية. وعززت المؤسسة إطارها الخاص بالسيولة لإتاحة مقاييس كمية إضافية للتمويل المناظر.

إدارة مخاطر الخزانة

تدير مؤسسة التمويل الدولية مخاطر الخزانة من خلال إطار من مستويين للمخاطر: (1) إطار شامل للسياسات؛ و (2) حد صارم لرأس المال الاقتصادي لأنشطة الخزانة. ويرتكز إطار السياسات على أربعة مبادئ:

(1) الاستثمار في الأصول عالية الجودة

(2) التنويع عبر حجم مركز التداول / حدود التركز

(3) فرض حدود صارمة على مخاطر السوق (فروق العائد، وأسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي)

(4) الرقابة الفاعلة على الحوافظ

واتساقا مع التغييرات التي تطرأ على الأسواق المالية العالمية، عززت المؤسسة إطارها الخاص بسياسات الخزانة في السنة المالية 2016. وتشمل تلك المبادرات الرئيسية ما يلي: إعداد إطار عمل موسع لاختبارات التحمُّل والتخطيط لحالات الطوارئ؛ وتعزيز نهج المؤسسة لمراقبة مخاطر تخلُّف الأطراف المقابلة عن أداء التزاماتها وائتمان المنتجات المهيكلة؛ وعمليات المبادلات الثنائية للضمانات مع الأطراف المقابلة التي تتعامل في الأدوات المشتقة؛ وتعزيز إطار المؤسسة للتحقق من سلامة النماذج.

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تلعب الإدارة السليمة للمخاطر دورا حيويا في ضمان قدرة مؤسسة التمويل الدولية على الوفاء برسالتها الإنمائية. علما بأن طبيعة عمل المؤسسة، بوصفها مستثمرا طويل الأمد في أسواق صاعدة نشطة لكنها متقلبة، تعرّضها لمخاطر مالية وتشغيلية.

وتتيح الإدارة التحوطية للمخاطر والمركز المالي القوي للمؤسسة الحفاظ على قوتها المالية وإقراضها في أوقات الاضطرابات الاقتصادية والمالية. وتؤدي القوة المالية للمؤسسة إلى تخفيض تكاليف الاقتراض، مما مكنها من تقديم التمويل بتكلفة معقولة للجهات المتعاملة معها.

وتتجسد سلامة إدارة المخاطر والمركز المالي للمؤسسة وجودتهما في درجة التصنيف الائتماني في فئة AAA التي حافظت عليها المؤسسة منذ بدء التغطية في عام 1989.

وتقيّم المؤسسة الحد الأدنى لرأس مالها باستخدام إطار رأس المال الاقتصادي الخاص بها الذي يتسق مع إطار بازل وأفضل الممارسات الرئيسية في هذا المجال. ويعمل رأس المال الاقتصادي بمثابة عملة مشتركة للمخاطر، مما يتيح للمؤسسة وضع نموذج لمخاطر الخسائر وتجميعها من مجموعة أدوات الاستثمار المختلفة بالإضافة إلى المخاطر الأخرى .

واتساقا مع ممارسات العمل والقواعد التنظيمية السائدة، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بحساب رأس المال الاقتصادي لأنواع المخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان: احتمال الخسارة نتيجة لتعثر الجهة المتعاملة معها وتخلفها عن السداد أو تخفيض درجة تصنيفها
- مخاطر الأسواق: احتمال الخسارة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات السوقية (مثلا، أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسهم رأس المال، أو أسعار السلع الأولية)
- مخاطر العمليات: احتمال الخسارة نتيجة لعدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية أو أشخاص أو أنظمة أو أحداث خارجية؛ وتمس مخاطر العمليات جميع أنشطة المؤسسة، بما في ذلك الخدمات الاستشارية وشركة إدارة الأصول التابعة لها.

ويتشكل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من رأس مالها المدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة غير المحققة وإجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويسمح فائض رأس المال المتاح، بالإضافة إلى ما هو مطلوب لمساندة العمل القائم، بنمو حافظة المؤسسة في المستقبل وتوفير سد منيع للوقاية أمام الهزات والصدمات الخارجية غير المتوقعة. وفي 30 يونيو/حزيران 2016، بلغ إجمالي الموارد المتاحة 22.5 مليار دولار، في حين بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب 19.2 مليار دولار.

تشجيع الاستدامة

إطار الاستدامة بمؤسسة التمويل الدولية

تشكل الاستدامة عنصرا بالغ الأهمية في نجاح الشركات، ومن شأن اعتماد نهج مستدام للاستثمار أن يسهم أيضا في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتهدف المؤسسة إلى ضمان نجاح أنشطة الأعمال على الأمد الطويل وإفساح المجال أمام فرص الاستثمار المستدام على الأصعدة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وفي وقتٍ يواجه فيه العالم مخاطر تغير المناخ وشح الموارد وحالة من الغموض، تواجه مؤسسات الأعمال حاجة متزايدة لمعالجة التحديات البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة، كما تعمل في الوقت نفسه على الموازنة بين الاستدامة المالية والأداء المالي. ويهدف إطار الاستدامة ومنهجية حوكمة الشركات بالمؤسسة إلى مساعدة الجهات المتعاملة معها على تحسين أدائها لعملها، وتعزيز مستوى الشفافية، والعمل مع المتضررين من المشاريع التي تمولها، وحماية البيئة، وزيادة الأثر الإنمائي. ويُمَكِّن ذلك المؤسسة من الوفاء بالتزامها الإستراتيجي لتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والارتقاء بمستوى حوكمة الشركات الرشيدة، مع الإسهام في الوقت نفسه في نمو القطاع الخاص وخلق الوظائف.

الاستدامة من الناحية العملية

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على ضمان تحقيق الاستدامة في أربعة أبعاد رئيسية – المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فوضعية الاستدامة المالية تتيح للمؤسسة والجهات المتعاملة معها إمكانية الإسهام في عملية التنمية على الأمد الطويل. وتضمن الاستدامة الاقتصادية لمشاريع المؤسسة إسهامها على نحو ملموس في اقتصادات البلدان المضيفة.

وفي جميع قرارات الاستثمار، تعطي المؤسسة معدل الترجيح والاهتمام نفسه للمخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة على النحو نفسه الذي تتعامل به مع المخاطر الائتمانية والمالية. ويمكن ذلك المؤسسة من تقبل المخاطر المحسوبة لتحقيق الأثر الإنمائي والاستدامة المالية.

وفي الأسواق الأكثر صعوبة، تعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها التي تواجه استثماراتها التجارية ذات المردود المرتفع المحتمل والنمو المستدام الشامل للجميع طائفة متنوعة ومتزايدة من المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة المعقدة.

وتتطلب هذه التحديات أفضل الحلول المرنة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة. ويتضمن عمل المؤسسة مساعدة الجهات المتعاملة معها على معالجة المخاطر التي تقع خارج نطاق قدرتها أو مسؤوليتها ولا تستطيع حلها بمفردها، وذلك بغرض الاستفادة من إمكانات مجموعة البنك الدولي لإيجاد حلول دائمة، وللعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين للمساعدة في إطلاق العنان للاستثمار عندما يواجهون مخاطر كبيرة تعوق استدامة أعمالهم.

وقد ساعدت الخبرة التي اكتسبتها المؤسسة في مجال العمليات والممارسات التي تتمتع بها منذ وقت بعيد فيما يتعلق بتقديم الحلول المتكاملة للمخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة في أن تصبح جهة موثوقة للجمع بين الأطراف المعنية حول القضايا البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة التي تواجه القطاع الخاص. وتشير الجهات المتعاملة مع المؤسسة باستمرار إلى أن خبراتها الفنية تشكل عنصرا مهما في اتخاذها القرار بشأن العمل معها.

معايير الأداء لدى مؤسسة التمويل الدولية

تقع في صميم إطار الاستدامة بالمؤسسة معايير أدائها التي تساعد الجهات المتعاملة معها على تفادي المخاطر والتخفيف من حدتها وإدارتها باعتبارها طريقة لمزاولة أنشطة الأعمال على نحو مستدام. وتساعد هذه المعايير الجهات المتعاملة مع المؤسسة في استنباط حلول جيدة بالنسبة لكل من مؤسسات الأعمال والمستثمرين والبيئة والمجتمعات المحلية.

وقد أصبحت معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية مقياسا عالميا لممارسات الاستدامة، حيث اعتمدت 84 مؤسسة مالية في 35 بلدا مبادئ التعادل (Equator Principles) التي تستند إلى هذه المعايير. وبالإضافة إلى ذلك، تشير مؤسسات مالية أخرى إلى هذه المعايير في سياساتها – بما في ذلك بنوك الاستيراد والتصدير ووكالات ائتمان الصادرات. وتقوم المؤسسة أيضا بدور السكرتارية للشبكة المصرفية المستدامة، وهي مجموعة عالمية من الجهات التنظيمية والرابطات المصرفية لتبادل المعرفة، وذلك للمساعدة على إعداد الإرشادات وبناء القدرات للبنوك لدمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية.

توجه معايير الأداء إجراءات الفحص البيئي والاجتماعي الشامل بالمؤسسة، التي تدمج تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الذي تجريه الجهة المتعاملة معها في فهم التزام هذه الجهة وقدرتها على تخفيف حدة هذه المخاطر وإدارتها. وتحدد هذه المراجعة أية ثغرات بين ممارسات هذه الجهة ومعايير الأداء التي تعتمدها المؤسسة، وذلك بغرض الاتفاق على خطة عمل لضمان التزام الجهة المعنية بهذه المعايير طوال عمر عملية الاستثمار التي تقوم بها المؤسسة. وتشرف المؤسسة على مشاريعها طوال دورة الاستثمار.

وفي هذه الظروف الصعبة، تساعد مؤسسة التمويل الدولية الجهات المتعاملة معها على فهم المخاطر التي تواجهها، وتدخل في شراكة مع الصناعات والأطراف الأخرى لإيجاد حلول مبتكرة لإتاحة الفرص لاستثمارات القطاع الخاص المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا – مما يسهم بدوره في خلق الوظائف وتحقيق النمو الشامل للجميع. وقد يتضمن ذلك الاستفادة من قدرات مجموعة البنك الدولي للتصدي للتحديات البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة التي تتجاوز مسؤولية أو قدرة شركة واحدة على حلها بمفردها.

حوكمة الشركات

تولي مؤسسة التمويل الدولية أولوية كبيرة لتحسين حوكمة الشركات؛ حيث تقدم الاستثمارات والخدمات الاستشارية بشأن أفضل الممارسات من أجل تحسين فاعلية مجالس الإدارة، وتدعيم حقوق المساهمين، وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإفصاح المؤسسي.

وتعمل المؤسسة بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي لضمان تطوير التشريعات واللوائح التنظيمية في الأسواق الصاعدة باستخدام الخبرات التي اكتسبتها المؤسسة مباشرة باعتبارها جهة استثمار. وتقدم المؤسسة أيضا المشورة إلى الجهات التنظيمية ومديري أسواق الأوراق المالية والأطراف الأخرى المهتمة بتطبيق ممارسات حوكمة الشركات الرشيدة وتحسينها.

إن تجارب المؤسسة وخبراتها تتيحان لها وضع مبادئ عالمية بما يتناسب مع الحقائق المتعلقة بالقطاع الخاص في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، تتطلع بنوك التنمية والمستثمرون الآخرون العاملون في بلدان الأسواق الصاعدة حاليا إلى الاستفادة من دور المؤسسة القيادي والريادي في مجال حوكمة الشركات.

وتحقق المؤسسة ذلك بطرق شتى منها: منهجيتها الخاصة بحوكمة الشركات، ونظام تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بنظم الحوكمة. ويُعتبر هذا النظام الأكثر تقدما من نوعه على مستوى مؤسسات التمويل الإنمائي. وتشكل هذه المنهجية الأساس لنهج منسق لحوكمة الشركات تقوم بتنفيذه حاليا أكثر من 30 مؤسسة تمويل إنمائي.

كما تساعد مؤسسة التمويل الدولية على تدعيم الشركاء المحليين الذين يقدمون خدمات خاصة بحوكمة الشركات في الأجل الطويل. ويتضمن ذلك مواد تدريبية وأدوات بناء المؤسسات في مجالات: جمعيات حوكمة الشركات، ووضع المدونات وبطاقات قياس الأداء، والتدريب على القيادة في مجالس إدارة الشركات، وتسوية المنازعات، وتدريب الصحفيين الاقتصاديين، وتطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة في الشركات.

وتعتمد الحوكمة الرشيدة للشركات على التنوع في القيادة في مجالس الإدارة. وتسعى المؤسسة إلى زيادة عدد النساء اللواتي يتم تعيينهن في مجالس إدارة الشركات لدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة. علما بأن النساء يشكلن حوالي 30% من أعضاء مجالس الإدارة المعينين في المؤسسة.

التزام المؤسسة بالحد من بصمتها الكربونية

تهدف مؤسسة التمويل الدولية من خلال التزامها بالحد من بصمتها الكربونية إلى جعل الاستدامة جزءا لا يتجزأ من عملياتها الداخلية – بحيث تخضع للمعايير البيئية والاجتماعية نفسها التي تطالب الجهات المتعاملة معها بتطبيقها.

وقد اعتمدت المؤسسة سياسة اللامركزية في جهاز موظفيها، وكذلك في جهودها الرامية لتخفيض بصمتها البيئية. ففي السنة المالية 2016، ركزت المؤسسة على وضع أهداف عالمية لبصمتها البيئية. وجمعت المؤسسة بيانات أساسية عالمية يمكن المقارنة بينها عبر المجالات الرئيسية للبصمة البيئية لعملياتها، مما مكن مقر المؤسسة وجميع مكاتبها الإقليمية من وضع أهداف واقعية.

وحددت ثلاثة مكاتب إقليمية أهدافا لتقليل شراء الورق بنسبة 20% مقارنة بهذه البيانات الأساسية، وذلك تماشيا مع التخفيضات التي حققتها جهود مشابهة بمقر المؤسسة. ويركز مكتبان إقليميان حاليا على الحد من شراء زجاجات مياه الشرب المعبأة في السنة المالية 2017، في حين يسعى مكتب إقليمي آخر، إلى جانب المقر، إلى تقليل النفايات الذاهبة إلى المدافن الصحية.

وبعد تحقيق هدف يتعلق بكثافة استخدام الطاقة بمقر المؤسسة في عام 2013، ذكرت المؤسسة أنها ستعيد تحديد هدفها في السنة المالية 2016. وتأجل تحديد هذا الهدف لتمكين المؤسسة من تحقيق الاتساق بين هدفها المتعلق بخفض الانبعاثات الكربونية وخطة التنفيذ المناخية التي تعتمدها، والتي أُطلقت بعد التوصل إلى اتفاقية باريس بشأن المناخ في ديسمبر/كانون الأول 2015.

ومازالت عمليات المؤسسة في مختلف أنحاء العالم محايدة من حيث انبعاثات غاز الكربون (carbon neutral). ففي السنة المالية 2016، بلغ إجمالي الانبعاثات الكربونية من عمليات المؤسسة على الصعيد العالمي حوالي 46 ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. واشترت المؤسسة حقوق انبعاثات غاز الكربون من حافظة تضم ثلاثة مشاريع- مشروع صغير لتوليد الطاقة الكهرومائية في مدغشقر، ومشروع للنقل السريع بالحافلات في الهند، ومشروع للغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما اختارت مشاريع تعود بمنافع إنمائية ملموسة على المجتمعات المحلية التي يجري تنفيذ هذه المشاريع فيها.

حصر انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2015 في عمليات مؤسسة التمويل الدولية على الصعيد العالمي

أطنان مترية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون		
السفر لأغراض العمل	32,113.62	%70
الكهرباء المستخدمة في مكاتب المقر الرئيسي	5,921.47	%13
الكهرباء المستخدمة في المكاتب القطرية	4,346.23	%9
أخرى	3,650.73	%8
إجمالي الانبعاثات	46,032.05	%100

تقرير التأكيد المستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

بناءً على طلب تقدمت به مؤسسة التمويل الدولية، أجرينا مراجعة على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في التقرير السنوي في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2016، وتضمن ذلك مؤشرات كمية ("المؤشرات") وقوائم نوعية ("القوائم"). واخترنا قوائم أُعتبرت ذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، وتنطوي على مخاطر محتملة على سمعتها، مع بيانات بشأن إدارة مسؤولياتها المؤسسية وأدائها. وتتصل المؤشرات والقوائم المالية بالمجالات الجوهرية التالية:

المجالات الجوهرية	البيانات	المؤشرات
سياسة مؤسسة التمويل الدولية	"جهاز موظفي المؤسسة" (الصفحة 92)	
فاعلية التنمية للاستثمارات والخدمات الاستشارية	"فهم أثر المؤسسة الإنمائي" (الصفحة 85)	استثمارات حاصلة على تقدير إيجابي (حسب درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية): 58% (الصفحة 90)؛ ودرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار العامة حسب الصناعات (الصفحة 90)، والمناطق (الصفحة 90)، ومجالات الأداء (الصفحة 90)؛ ودرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة وغير المرجحة للخدمات الاستثمارية (الصفحة 35)، المشاريع الاستشارية الحاصلة على تقدير إيجابي: 79% (الصفحة 91)؛ ودرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب مجالات الأداء (الصفحة 91)، والمناطق (الصفحة 91).
نطاق التغطية	"أسواق رأس المال المحلية – زيادة التمويل بالعملة المحلية لتعزيز الرخاء" (الصفحتان 50 – 51) "الصحة والتعليم – مساعدة الناس على أن يعيشوا حياة منتجة"(الصفحتان 66 – 67) "التوظيف - أضمن طريق للخلاص من براثن الفقر" (الصفحتان 64 – 65)	التوظيف (ملايين الوظائف): 2.4 (الصفحة 89) عدد المرضى المستفيدين (بالملايين): 31.8 (الصفحة 89) عدد الطلبة المستفيدين (بالملايين): 4.6 (الصفحة 89) عدد المزارعين المستفيدين (بالملايين): 3.5 (الصفحة 89) المستفيدون من توزيع الغاز (بالملايين): 51.2 (الصفحة 89) المستفيدون من توزيع المياه (بالملايين): 21.8 (الصفحة 89) المستفيدون من توزيع الكهرباء (بالملايين): 50.1 (الصفحة 89) المستفيدون من توليد الكهرباء (بالملايين): 48 (الصفحة 89) توصيلات الهاتف (ملايين المشتركين): 262.8 (الصفحة 89) تمويل التجارة - عدد المعاملات (بالملايين): 1.8 (الصفحة 89) تمويل التجارة - المبلغ (بمليارات الدولارات): 204.3 (الصفحة 89) **عدد ومبالغ قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة للسنة التقويمية 2015 (الصفحة 89)**

نوع القروض	عدد القروض (بالملايين)	المبلغ (بمليارات الدولارات)
قروض صغرى	51.2	59.5
قروض صغيرة ومتوسطة	7.6	343.7

المجالات الجوهرية	البيانات	المؤشرات
نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية	"معايير الأداء في المؤسسة" (الصفحتان 102 - 103)	**ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2016 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 34)**

الفئة	الارتباطات (بملايين الدولارات)	عدد المشاريع
A	1,360	19
B	4,098	135
C	178	36
FI	40	5
FI-1	899	17
FI-2	3,755	101
FI-3	787	31
المجموع	11,117	344

أساليب العمل المستدام	"تغير المناخ –تدعيم المبادرات المراعية للمناخ" (الصفحتان 40 - 41) "الاستدامة من منظور الواقع" (الصفحة 102) "التزام المؤسسة بالحد من البصمة الكربونية" (الصفحة 103)	الارتباطات في الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ للسنة المالية 2016 (الصفحة 73): 3,271 مليون دولار حصر انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2015 في عمليات مؤسسة التمويل الدولية على الصعيد العالمي (الصفحة 103): 46 ألفا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
التأثير على تنمية القطاع الخاص	"الصناعات الزراعية - تدعيم الأمن الغذائي في أماكن حافلة بالتحديات" (الصفحتان 68 – 69) "منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة – مساعدة رواد الأعمال المحليين على الازدهار (الصفحتان 46 – 47) "البنية التحتية - تسريع وتيرة النمو الاقتصادي" (الصفحتان 38 – 39) "تعميم الخدمات المالية - تشجيع تعميم فرص الحصول على التمويل" (الصفحتان 60 - 61)	
العمل مع الآخرين	"تعبئة الموارد -إطلاق العنان لرأس المال من أجل تحقيق التنمية المستدامة" (الصفحتان 56 - 57)	
إدارة الأصول	"شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة" (الصفحتان 80 - 81)	
المساءلة في مؤسسة التمويل الدولية	"المساءلة - مجموعة التقييم المستقلة" (الصفحة 96)	

تهدف المراجعة التي قمنا بها إلى إعطاء تأكيد محدود[1] على ما يلي:

1. أُعدت هذه المؤشرات وفقاً لمعايير رفع التقارير السارية في السنة المالية 2016 ("معايير إعداد التقارير")، التي تستند إلى تعليمات مؤسسة التمويل الدولية، وإجراءاتها، وإرشاداتها الخاصة بكل مؤشر، وموجز بشأنها يرد في التقرير السنوي بالنسبة للمؤشرات ذات الصلة بالارتباطات المصنفة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 34)، وفاعلية التنمية للاستثمارات والخدمات الاستشارية (نظام الرصد والمتابعة: تتبع تقدم العمليات والإستراتيجيات، الصفحة 86)، وعلى الموقع الإلكتروني للمؤسسة بالنسبة للمؤشرات الأخرى؛
2. تم عرض هذه القوائم بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات" المتاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة،[2] ومبادئ الملاءمة والاكتمال، والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.[3]

إن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية مسؤول عن إعداد المؤشرات والقوائم بهدف تقديم المعلومات الخاصة بمعايير رفع التقارير، وإعداد التقرير السنوي.

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن المؤشرات والقوائم على أساس المراجعة التي قمنا بها. وقد أُجريت هذه المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولية (ISAE 3000) المعني بالتزام التأكيد من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)[4]، وتتحدد درجة استقلاليتنا وفقاً لمدونة آداب السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

طبيعة مراجعتنا ونطاقها

قمنا بالمراجعة التالية حتى يمكننا إبداء رأينا:

- قمنا بتقييم معايير وسياسات ومبادئ رفع التقارير من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها وموثوقيتها.
- قمنا بمراجعة محتوى التقرير السنوي حتى يمكن تحديد القوائم الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة والتنمية المدرجة أعلاه.
- على المستوى المؤسسي، أجرينا مقابلات مع أكثر من 20 شخصاً من المسؤولين عن رفع التقارير (الإبلاغ) بغرض تقييم مدى تطبيق معايير رفع التقارير أو إثبات دقة القوائم.
- قمنا على المستوى نفسه بتطبيق إجراءات تحليلية، وتحققنا - على أساس الاختبار - من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.
- قمنا بجمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو القوائم، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، واتفاقات القروض، والعروض والتقارير الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاء.
- قمنا بمراجعة طريقة عرض القوائم والمؤشرات في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

محددات المراجعة التي قمنا بها

اقتصرت مراجعتنا على القوائم والمؤشرات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغطِ الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

كما اقتصرت اختباراتنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت في مقر مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن العاصمة. وفي نطاق العمل الذي تغطيه هذه القائمة، لم نشارك في أية أنشطة مع أصحاب المصلحة الخارجيين أو الجهات المتعاملة مع المؤسسة، ونجري فقط اختبارات محدودة تهدف إلى التحقق من صحة المعلومات على عينة من المشاريع المنفردة.

معلومات بشأن معايير رفع التقارير وعملية إعداد القوائم

فيما يتعلق بمعايير رفع التقارير وسياسات ومبادئ إعداد القوائم، نود إبداء الملاحظات التالية:

الملاءمة

تعرض مؤسسة التمويل الدولية معلومات الاستدامة عن تأثير عملياتها والمخاطر البيئية والاجتماعية، وآثار ونواتج المشاريع التي تمولها من مواردها مباشرةً أو من خلال مؤسسات الوساطة المالية. وتقيم المؤسسة النتائج التنموية لاستثماراتها وخدماتها الاستشارية من خلال نظامها لتتبع النواتج الإنمائية، وتنفيذ إستراتيجية التقييم الخاصة بها.

وفي مجال أداء نظام تتبع النواتج الإنمائية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي، طبقت المؤسسة على استثماراتها المباشرة مجموعةً جديدةً من المؤشرات الأساسية التي تقيّم التقدم الذي تحرزه الجهات المتعاملة معها في تنفيذ معايير الأداء، ومن ثم في تحسين أدائها البيئي والاجتماعي. وينبغي تنفيذ هذه المبادرة لتحسين مواءمة الإجراءات من أجل تقييم مجال أداء نظام تتبع النواتج الإنمائية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي لمؤسسات الوساطة المالية.

علاوة على ذلك، يجب أن يعكس نطاق المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء الإنمائي للقطاع الخاص في نظام تتبع النواتج الإنمائية على نحوٍ أفضل الأثر على المستفيدين النهائيين طوال دورة حياة المشاريع. وعملت مؤسسة التمويل الدولية مع 25 مؤسسة مالية إنمائية أخرى على مواءمة مؤشرات تنمية القطاع الخاص. وقد تكون بعض مؤشرات نطاق التغطية في مجال الأداء الاقتصادي لنظام تتبع النواتج الإنمائية مفيدة لتتبع أداء تنمية القطاع الخاص. وتلتزم المؤسسة بتعزيز ملاءمة نتائجها الإنمائية والإجراءات المتصلة بتغطيتها على أساس مستمر، ولذلك يمكن دمج بعض مؤشرات نطاق التغطية في مجال تنمية القطاع الخاص.

1. يقتضي الحصول على مستوى أعلى من التأكيدات مزيداً من العمل المكثف.
2. http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/corp_ext_content/ifc_external_corporate_site/ifc+projects+database/projects/ifc+disclosure+policy
3. تستخدم المؤسسة معيار المراجعة الدولية 3000 من الاتحاد الدولي للمحاسبين، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير، أو معيار المحاسبة AA1000.
4. المعيار ISAE 3000: "مهام التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

وأخيرا، في حين ترصد مؤشرات نطاق التغطية إسهامات الجهات المتعاملة مع المؤسسة بصفة عامة، من الممكن تعزيز عملية رفع التقارير بالمؤسسة فيما يتعلق بإسهاماتها ونتائجها التنموية عن طريق الإفصاح عن بيانات إضافية – مثلا، المستفيدون الآخرون بعد انتهاء استثمار المؤسسة – ومن خلال تطبيق عامل مساهم – كنسبة استثمار المؤسسة في استثمارات المشاريع بشكل عام.

الاكتمال

تغطي المؤشرات الواردة في التقرير السنوي معظم أنشطة مؤسسة التمويل الدولية ذات الصلة. غير أنه ونظرا لأن أرقام نطاق التغطية تستند إلى معلومات وفرتها الجهات المتعاملة مع المؤسسة، فمن غير الممكن الحصول على جانب من هذه المعلومات. وقررت المؤسسة اعتماد نهج متحفظ، وعدم استنباط البيانات المتعلقة بجميع مؤشرات نطاق التغطية (باستثناء القروض الصغرى وقروض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة). ولذلك، فإن بيانات التغطية المنشورة قد تكون أقل من الأرقام الحقيقية في بعض الحالات، وقد تتفاوت من عام إلى آخر، وذلك وفقا لإجابات الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

ويتم تقييم مجال الأداء البيئي والاجتماعي لنظام تتبع النواتج الإنمائية لأية جهة متعاملة مع المؤسسة من خلال مجموعة مختارة من مؤشرات معايير الأداء السارية التي تتم متابعتها من خلال الإشراف المنتظم على المخاطر البيئية والاجتماعية بالحافظة. والمؤشرات البيئية والاجتماعية لنظام تتبع النواتج الإنمائية التي يقع عليها الاختيار هي تلك التي ترى المؤسسة أنها الأنسب بوصفها نواتج لعملية التنمية.

الحياد والوضوح

تتيح مؤسسة التمويل الدولية المعلومات بشأن المنهجيات المستخدمة في وضع المؤشرات في التعليقات الواردة بجانب البيانات المنشورة، أو في الأقسام المتصلة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت.

يتم تقييم أداء عمليات الاستثمار في مجالي التنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص في نظام تتبع النواتج الإنمائية عن طريق مقارنة نتائج المؤشرات الفعلية مع المنجزات المتوقعة. وجرى وضع معظم الأهداف لمنتصف فترة الاستثمار أو نهايتها، ولذلك يعتمد التقييم السنوي على التقدير المهني للتقدم الذي تحقق في نتائج المؤشر الفعلي نحو بلوغ الأهداف.

الموثوقية

يتم جمع مؤشرات نطاق التغطية مباشرة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتواصل المؤسسة تطبيق الضوابط الداخلية على البيانات التي تتلقاها، وخاصة من الجهات المساهمة الرئيسية في أرقام التغطية، وذلك بالقيام على سبيل المثال بمقارنة البيانات التي تتم الإفادة بها مع المعلومات المفصح عنها للجمهور، حينما تُتاح. غير أن الجهات المتعاملة معها قد تقدم البيانات المطلوبة باستخدام تعريفات تختلف عن تلك المستخدمة لدى المؤسسة. وقد لوحظ وجود اختلافات كبيرة في نتائج مؤشر نطاق التغطية الخاص بعدد الطلاب، وتم تصحيحه ليتسق مع التعريف المعمول به لدى المؤسسة. ومن الضروري أن تواصل المؤسسة إجراء فحوصات الجودة كي تضمن اتساق البيانات المرفوعة مع التعريفات ومنهجيات حساب البيانات المعمول بها لديها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تنظر المؤسسة في تقييد استخدام الاستنباط بالنسبة للمؤشرات الخاصة بالقروض الصغرى وقروض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة عندما لا تتوفر بيانات من الجهات المتعاملة معها. إذ أدى استنباط البيانات الخاصة بمساهم كبير جديد في السنة التقويمية 2015 بالفعل إلى ارتفاع نسبة بيانات التغطية المُستنبطة هذا العام. وفي الوقت نفسه، جرى تنقيح منهجيات الاستنباط لتصبح أكثر دقة.

الرأي

بناءً على المراجعة التي قمنا بها، لم يصل إلى علمنا ما لا يجعلنا نعتقد:

- أن هذه المؤشرات أُعدت - من جميع النواحي الجوهرية - وفقاً لمعايير إعداد التقارير؛
- أن هذه القوائم عُرضت - من جميع النواحي الجوهرية - بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.

Paris-La Défense، 5 أغسطس/آب 2016

مراجعون مستقلون
ERNST & YOUNG et Associés

EY
Building a better working world

Eric Duvaud
شريك، خدمات التكنولوجيا النظيفة والاستدامة
(Cleantech and Sustainability)

موجز الأداء المالي

تؤثر بيئة الأسواق العامة تأثيرا كبيرا على الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية. وتتمثل العناصر الرئيسية لصافي دخل المؤسسة (الخسائر)، ودخلها الشامل (الخسائر) وتأثيره على مستوى صافي الدخل وتغيره، والدخل الشامل من سنة لأخرى فيما يلي:

العناصر	أبرز الآثار
صافي الدخل	
العائد على الأصول المدرة للفوائد	ظروف الأسواق، بما في ذلك مستويات الهامش ودرجة المنافسة. ويتم إدراج المبالغ المقيدة في حساب عدم التحقق والفوائد المستردة على القروض التي كانت في السابق في حساب عدم التحقق، والدخل من سندات المشاركة participation notes على القروض الفردية في الدخل من القروض.
الدخل المُتحقق من الأصول السائلة	الأرباح (الخسائر) المحققة وغير المحققة من حوافظ الأصول السائلة، المدفوعة بعوامل خارجية، مثل: بيئة أسعار الفائدة؛ وسيولة فئات بعض الأصول داخل حافظة الأصول السائلة.
الدخل من حافظة الاستثمار في أسهم رأس المال	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة فيما يتعلق بالاستثمارات في أسهم رأس المال. أداء حافظة الاستثمارات في الأسهم (بشكل رئيسي الأرباح الرأسمالية المحققة، وأرباح الأسهم، وانخفاضات قيمة الأسهم equity impairment والأرباح من عمليات تبادل الأصول غير النقدية، والأرباح (الخسائر) غير المحققة من استثمارات الأسهم).
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	تقييم مخاطر المقترضين، واحتمال التخلف عن السداد، والخسائر المتوقعة للتخلف عن السداد.
بنود الدخل والمصروفات الأخرى	مستوى الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى الجهات المتعاملة معها، ومستوى المصروفات المتعلقة بتقاعد الموظفين، وخطط المزايا الأخرى، والمصروفات الإدارية المعتمدة والفعلية والموازنات الأخرى.
الأرباح (الخسائر) الناتجة عن الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة	تشمل على نحوٍ رئيسي الفروق بين التغيرات في القيمة العادلة للمبالغ المقترضة، شاملة فرق العائد والأدوات المالية المشتقة المرتبطة به لدى المؤسسة، والأرباح أو الخسائر غير المحققة المرتبطة بحافظة الاستثمارات، شاملة حق البيع والضمانات وخيارات الأسهم التي تعتمد على عدة عوامل منها المناخ العالمي للأسواق الصاعدة. ويتم تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	مستوى المنح التي وافق على تقديمها مجلس المحافظين إلى المؤسسة الدولية للتنمية.
بنود أخرى للدخل الشامل (الخسائر)	
الأرباح (الخسائر) غير المحققة من استثمارات أسهم رأس المال المقيدة وسندات الديون المتاحة للبيع	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة. وتُقدر قيمة هذه الاستثمارات في أسهم رأس المال باستخدام أسعار الأسواق المعلنة غير المعدلة، وتُقدر قيمة سندات الديون باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
صافي الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المسجلة، وتكاليف الخدمات السابقة غير المسجلة على خطط المزايا	العائد على أصول برامج المعاشات التقاعدية، والافتراضات الأساسية التي تستند إليها التزامات المزايا المتوقعة، شاملة أسعار الفائدة في الأسواق المالية، ومصروفات الموظفين، والخبرة السابقة، وأفضل تقدير لجهاز الإدارة للتغيرات في تكاليف المزايا والأوضاع الاقتصادية في المستقبل.

عانت أسواق أسهم رأس المال العالمية في الاقتصادات الصاعدة من التقلبات في السنتين الماليتين المنتهيتين في 30 يونيو/حزيران 2016، و 30 يونيو/حزيران 2015. علاوة على ذلك، استمرت قيمة بعض عملات الاستثمار الرئيسية بمؤسسة التمويل الدولية في التراجع مقابل الدولار الأمريكي، وهو العملة التي تقوّم بها المؤسسة بنود بياناتها المالية، وخاصة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الستة أشهر الأولى من السنة المالية 2016، وشكل ذلك استمرارا للاتجاه الذي شهدته في جانب كبير من السنة المالية 2016. وشهد النصف الثاني من السنة المالية 2016 تغيرا جزئيا في الاتجاهات الأخيرة حيث ارتفعت قيمة بعض عملات الاستثمار الرئيسية لدى المؤسسة مقابل الدولار الأمريكي. وشهدت السنة المالية 2016 كذلك استمرارا للأسعار المنخفضة للسلع الأولية. وكان لهذه العوامل مجتمعة تأثير سلبي على تقييم الكثير من استثمارات المؤسسة في السنة المالية 2016.

وقد شكلت العوامل الواردة أعلاه، بالترافق مع بعض التطورات المناوئة الخاصة بمشاريع محددة، ضغوطا نزولية على عائدات حافظة استثمارات المؤسسة في السنة المالية 2016، مما أدى إلى استمرار زيادة الانخفاض غير المؤقت في قيمة استثمارات أسهم رأس المال وسندات الديون، وإن كان أقل بشكل هامشي عن مستواه في السنة المالية 2015، فضلا عن ارتفاع مخصصات تغطية خسائر القروض عند مقارنتها بالسنة المالية 2015. وبموازنة هذه الآثار السلبية على حافظة استثماراتها جزئيا، حققت المؤسسة أرباحا رأسمالية قوية على مبيعات أسهم رأس المال، وهي الأكبر في الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر/أيلول 2015 (الربع الأول من السنة المالية 2016). وتركزت الأرباح المحققة في السنة المالية 2016، إذ شكلت ست عمليات استثمار ما نسبته 56% من الأرباح المحققة.

وكانت أسواق رأس المال مضطربة بوجه خاص في الربع الأخير من السنة المالية 2016، مع اتساع نطاق فرق العائد بدرجة كبيرة. غير أن الأسواق تعافت بنهاية السنة المالية 2016 إلى حد كبير، وسجلت المؤسسة في نهاية المطاف دخلا أقوى من الأصول السائلة في النصف الثاني من السنة المالية 2016 مقارنة بالنصف الأول من السنة نفسها، وإن ظل إجمالي الدخل المتحقق من الأصول السائلة في السنة المالية 2016 أقل مقارنة بالسنة المالية 2015.

وقد أفادت المؤسسة بتحقق دخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية، قدره 500 مليون دولار في السنة المالية 2016، ويقل ذلك بواقع 355 مليون دولار عن السنة المالية 2015 (855 مليون دولار)، و 1282 مليون دولار عن السنة المالية 2014 (1782 مليون دولار).

وبلغ الدخل المتاح للتخصيص (وهو إجراء لا يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما)[1] ما قيمته 770 مليون دولار، ويقل ذلك بنسبة 42% عن السنة المالية 2015 (1327 مليون دولار)، و 52% عن السنة المالية 2014 (1614 مليون دولار).

[1] يتألف صافي الدخل المتاح للتخصيص بشكل عام من صافي الدخل باستبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات، والأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، والمصروفات المعلنة في صافي الدخل فيما يتعلق بمخصصات العام السابق.

مطابقة صافي الدخل المُعلن عنه مع الدخل المتاح للتخصيص

	السنة المالية 2016	السنة المالية 2015	السنة المالية 2014
صافي (الخسارة)الدخل المنسوب للمؤسسة	**(33)**	**445**	**1,483**
مضافاً إليه: صافي الخسائر (الأرباح) المنسوبة للحصص غير المسيطرة	(1)	(36)	5
صافي الدخل (الخسارة)	**(34)**	**409**	**1,488**
تعديلات لمطابقة صافي الدخل مع الدخل المتاح للتخصيص			
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية من مخصصات العام السابق	330	340	251
الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات	470	456	(287)
الأرباح والخسائر غير المحققة من المبالغ المقترضة	(62)	52	74
مصروفات الخدمات الاستشارية من مخصصات العام السابق	57	59	79
أخرى	9	11	9
الدخل المتاح للتخصيص	**770**	**1,327**	**1,614**

بناءً على سياسة التوزيع التي أقرها مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية، فإن الحد الأقصى للمبلغ المتاح للتخصيص فيما يتعلق بالسنة المالية 2016 سيكون 161 مليون دولار. وفي 4 أغسطس/آب 2016، وافق مجلس الإدارة على تخصيص مبلغ 101 مليون دولار من الأرباح المحتجزة لدى المؤسسة لتقديمها إلى المؤسسة الدولية للتنمية في شكل منح، وتخصيص مبلغ آخر قدره 60 مليون دولار من الأرباح المحتجزة لصالح الخدمات الاستشارية. ومن المتوقع أن يوافق مجلس المحافظين على هذه المبالغ المخصصة، ومن ثم إنجازها في السنة المالية 2017.

التغير في الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة للمؤسسة الدولية للتنمية، وصافي الأرباح والخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة في السنة المالية 2016 مقابل السنة المالية 2015 (بملايين الدولارات)

الزيادة (الانخفاض) السنة المالية 2016 مقابل السنة المالية 2015	
ارتفاع مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات والذمم المدينة الأخرى	(188)
رسوم أعلى على المبالغ المقترضة	(151)
ارتفاع خسائر عمليات النقد من الأنشطة غير المتداولة	(99)
انخفاض الأرباح المحققة عن استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة، بالصافي	(71)
زيادة الانخفاض غير المؤقت في قيمة استثمارات أسهم رأس المال وسندات الديون	(24)
انخفاض الخسائر غير المحققة من استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة، بالصافي	198
بنود أخرى، بالصافي	(20)
التغير في الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وصافي الأرباح والخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة	**(355)**

ونعرض فيما يلي صافي (خسائر) دخل المؤسسة لكل من السنوات المالية الخمس الأخيرة المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات):

صافي الدخل (الخسارة) بمؤسسة التمويل الدولية (بملايين الدولارات)

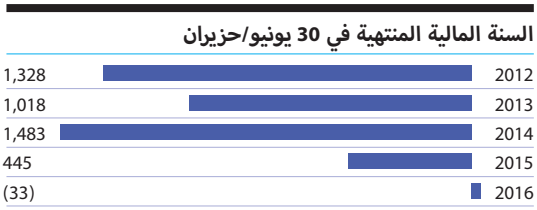

بيانات مالية مختارة للسنوات المالية الخمس الأخيرة (بملايين الدولارات)

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2016	2015	2014	2013	2012
أبرز ملامح قوائم الدخل الموحدة					
الدخل المتأتي من القروض والضمانات، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	**1,126**	1,123	1,065	996	993
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات والذمم المدينة الأخرى	**(359)**	(171)	(88)	(243)	(117)
الدخل المتأتي من استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة	**518**	427	1,289	732	1,548
الدخل المتأتي من سندات الديون، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من سندات الديون والأدوات المُشتقة المرتبطة	**129**	132	89	69	71
الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة	**504**	467	599	500	313
رسوم على المبالغ المقترضة	**(409)**	(258)	(196)	(220)	(181)
بنود دخل أخرى	**501**	505	461	441	448
مصروفات أخرى	**(1,464)**	(1,423)	(1,418)	(1,401)	(1,207)
أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي الناتجة عن الأنشطة غير المتداولة	**(46)**	53	(19)	35	145
الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**500**	855	1,782	909	2,013
صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة	**(204)**	(106)	(43)	441	(355)
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**296**	749	1,739	1,350	1,658
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**(330)**	(340)	(251)	(340)	(330)
صافي (الخسارة) الدخل	**(34)**	409	1,488	1,010	1,328
مطروحا منه: صافي الخسائر (الأرباح) المنسوبة للحصص غير المسيطرة	**1**	36	(5)	8	–
صافي (الخسارة) الدخل المنسوب للمؤسسة	**(33)**	445	1,483	1,018	1,328

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2016	2015	2014	2013	2012
أبرز ملامح الميزانية العمومية الموحدة					
مجموع الأصول	**90,434**	87,548	84,130	77,525	75,761
أصول سائلة، غير شاملة الأدوات المُشتقة المرتبطة	**41,373**	39,475	33,738	31,237	29,721
الاستثمارات	**37,356**	37,578	38,176	34,677	31,438
المبالغ المستحقة من القروض، شاملة تعديلات القيمة العادلة	**55,142**	51,265	49,481	44,869	44,665
مجموع رأس المال	**22,766**	24,426	23,990	22,275	20,580
منه					
أرباح محتجزة غير مخصصة	**20,475**	20,457	20,002	18,435	17,373
أرباح محتجزة مخصصة	**133**	184	194	278	322
قيمة المساهمات في أسهم رأس المال	**2,566**	2,566	2,502	2,403	2,372
بنود الدخل (الخسائر) الشامل الأخرى المتراكمة	**(431)**	1,197	1,239	1,121	513
حصص غير مسيطرة	**23**	22	53	38	–
النسب المالية الرئيسية					
النسب المالية: [أ]					
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها) [ب]	**%0.0**	%0.5	%1.8	%1.3	%1.8
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها) [ج]	**%0.5**	%1.3	%1.8	%0.9	%2.8
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها) [د]	**%(0.1)**	%1.8	%6.4	%4.8	%6.5
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها) [هـ]	**%1.8**	%4.6	%6.5	%3.1	%9.9
نسبة السيولة العامة [و]	**%85**	%81	%78	%77	%77
مستوى سيولة التمويل الخارجي	**%504**	%494	%359	%309	%327
نسبة الديون إلى المساهمات في أسهم رأس المال [ز]	**2.8:1**	2.6:1	2.7:1	2.6:1	2.7:1
إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة [ح]	**%7.4**	%7.5	%6.9	%7.2	%6.6
تدابير رأس المال:					
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات) [ط]	**19.2**	19.2	18.0	16.8	15.5
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات) [ي]	**22.5**	22.6	21.6	20.5	19.2
رأس المال الإستراتيجي [ك]	**3.3**	3.4	3.6	3.8	3.7
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام [ل]	**1.0**	1.1	1.4	1.7	1.8
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المتاحة	**%4**	%5	%7	%8	%9

أ- تُحسب بعض النسب المالية، على النحو المبين أدناه، مع استبعاد آثار الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات والأدوات المالية الأخرى غير المتداولة، وبنود الدخل الشامل المتراكم الآخر، والآثار الناشئة عن المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة (VIEs).

ب- يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية لمتوسط مجموع الأصول في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

ج- يُعرّف العائد على متوسط الأصول بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح/الخسائر غير المُحققة من الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر من الاستثمارات المالية غير المتداولة، كنسبة مئوية من مجموع القروض المصروفة والاستثمارات في أسهم رأس المال (غير شاملة الاحتياطيات)، والأصول السائلة غير شاملة عمليات إعادة الشراء، والأصول الأخرى، وذلك لهذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

د- يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع رأس المال (لا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة بسبب الاكتتابات المنتظرة) في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

هـ- يُعرّف العائد على متوسط رأس المال بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة الناتجة عن الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات المالية غير المتداولة، كنسبة مئوية من أسهم رأس المال المدفوع والأرباح المتراكمة (قبل احتساب بعض الأرباح والخسائر غير المُحققة، واستبعاد المخصصات المتراكمة التي لم تُسجل بعد)، وذلك للسنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.

و- تنص سياسة مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالوضع العام للسيولة على وجوب أن تحتفظ المؤسسة في جميع الأحوال بحد أدنى من السيولة، بجانب ارتباطات الاقتراض غير المسحوبة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التي تغطي على الأقل 45% من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية (النطاق المستهدف هو 65 - 95%).

ز- تُعرّف نسبة الرفع المالي Leverage (الديون/المساهمات في أسهم رأس المال) بأنها عدد المرات التي تغطي فيها المبالغ المقترضة القائمة – بالإضافة إلى الضمانات القائمة - رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (غير شاملة مخصصات الأرباح المحتجزة والأرباح/الخسائر المؤكدة التي لم تتحقق بعد).

ح- يُعرّف إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة بأنه احتياطي تغطية خسائر القروض كنسبة مئوية من إجمالي القروض المدفوعة.

ط- إجمالي الموارد المطلوبة هو الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لتغطية الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة في حافظة استثمارات المؤسسة، محسوبا بحيث يحافظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA للمؤسسة. وإجمالي الموارد المطلوبة هو مجمل متطلبات رأس المال الاقتصادي للأصول المختلفة للمؤسسة، ويتحدد بناء على الحجم المطلق لحافظة الارتباطات، ومزيج المنتجات (أسهم رأس المال، والقروض، والتمويل قصير الأجل، وأصول حافظة الخزانة)، وحسب المخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى.

ي- إجمالي الموارد المتاحة هو إجمالي رأس مال المؤسسة، ويتألف من (1) رأس المال المدفوع؛ (2) الأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات وبعض الأرباح والخسائر غير المحققة؛ (3) إجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويزداد إجمالي الموارد المتاحة بناء على حجم الأرباح المحتجزة (الأرباح مطروحا منها التوزيعات) والزيادات في الاحتياطيات.

ك- إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

ل- 90% من إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

الارتباطات

في السنة المالية 2016، بلغ حجم برنامج التمويل طويل الأجل 11,117 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 10,539 مليون دولار في السنة المالية 2015، وبلغت الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها 7,739 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 7,133 مليون دولار في السنة المالية 2015، بزيادة إجمالية قدرها 7%، مما يعكس تحسن مناخ الاستثمار في السنة المالية 2016.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط الرصيد غير المسدد للتمويل قصير الأجل 2,807 ملايين دولار في 30 يونيو/حزيران 2016 مقارنة بمبلغ 2,837 مليون دولار في 30 يونيو/حزيران 2015.

تعبئة الموارد الأساسية

تعبئة الموارد الأساسية (Core Mobilization) تشير إلى تمويل من مؤسسات مالية أخرى غير مؤسسة التمويل الدولية أصبح متاحا للجهات المتعاملة مع المؤسسة بفضل مشاركتها المباشرة في تعبئة الموارد. ولا تمول المؤسسة إلا جزءا منها، ولا يزيد في العادة على 25% من تكلفة أي مشروع. ولذلك، فإن جميع المشاريع التي تمولها المؤسسة تتطلب وجود شركاء ماليين آخرين. وتقوم المؤسسة بتعبئة هذا التمويل من القطاع الخاص من مؤسسات أخرى عن طريق عدد من الوسائل على النحو المبين في الجدول الوارد أدناه.

التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها في السنتين الماليتين 2016 و 2015 (بملايين الدولارات)

	السنة المالية 2016	السنة المالية 2015
إجمالي التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	**18,856**	**17,672**
تمويل طويل الأجل		
القروض	8,097	7,019
استثمارات في أسهم رأس المال	2,595	3,187
الضمانات	378	273
إدارة المخاطر لدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة	47	60
إجمالي التمويل طويل الأجل	**11,117**	**10,539**
تعبئة الموارد الأساسية		
قروض المشاركة، والقروض الموازية، والموارد الأخرى التي تمت تعبئتها		
قروض المشاركة	3,670	1,853
القروض الموازية	1,205	1,522
البرنامج الموجَّه لحافظة الإقراض المشترك	541	818
موارد أخرى تمت تعبئتها	554	881
إجمالي قروض المشاركة، والقروض الموازية، والموارد الأخرى التي تمت تعبئتها	**5,970**	**5,074**
شركة إدارة الأصول (انظر التعريفات في الجدول 8، ومناقشات وتحليلات جهاز الإدارة)		
صندوق الصين - المكسيك	140	–
الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة	87	–
صندوق تشجيع نمو المؤسسات المالية	82	–
صناديق التحفيز	66	66
الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	43	86
صندوق رسملة أفريقيا	28	–
صندوق ديون رائدات الأعمال (WED Fund)	20	–
صندوق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	8	–
الصندوق العالمي للبنية التحتية	2	226
استثمارات مشتركة للصندوق العالمي للبنية التحتية	–	230
صندوق رسملة الديون الثانوية	–	150
صندوق رسملة سوق الأسهم	–	3
إجمالي شركة إدارة الأصول	**476**	**761**
مبادرات أخرى		
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	793	548
برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية، وبرنامج تمويل السلع الأولية الحرجة	500	750
إجمالي المبادرات الأخرى	**1,293**	**1,298**
إجمالي الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	**7,739**	**7,133**

أنشطة الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول، السنة المالية 2016 مقابل السنة المالية 2015
(بملايين الدولارات ما لم يذكر خلاف ذلك)

في 30 يونيو/حزيران 2016				للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2016			
إجمالي الأصول التي تديرها الشركة				المدفوعات			
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	للتمويل من المؤسسة	للتمويل من مستثمرين آخرين	من الصندوق	من الصندوق (العدد)*
صندوق رسملة سوق الأسهم	1,275	775	500	2	1	–	–
صندوق رسملة الديون الثانوية	1,725	225	1,500	–	2	–	–
الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1,000	200	800	19	80	81	8
صندوق رسملة أفريقيا	182	–	182	–	56	29	2
صندوق رسملة المصارف الروسية	550	250	300	2	2	–	–
صناديق التحفيز	418	75	343	9	38	48	96
الصندوق العالمي للبنية التحتية**	1,430	200	1,230	24	104	102	5
صندوق الصين - المكسيك	1,200	–	1,200	–	13	4	1
صندوق تشجيع نمو المؤسسات المالية	464	150	314	45	63	96	3
الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة	406	81	325	7	26	25	16
صندوق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	162	60	102	6	11	12	1
صندوق ديون رائدات الأعمال (WED Fund)	90	30	60	9	17	10	1
المجموع	**8,902**	**2,046**	**6,856**	**123**	**413**	**407**	**133**

* عدد المدفوعات قد يتضمن مدفوعات متعددة لشركة أو صندوق واحد يستثمر فيه.

** يتضمن صندوق استثمار مشترك تديره شركة إدارة الأصول لحساب شركات توصية بالأسهم بالصندوق.

في 30 يونيو/حزيران 2015				للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2015			
إجمالي الأصول التي تديرها الشركة				المدفوعات			
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	للتمويل من المؤسسة	للتمويل من مستثمرين آخرين	من الصندوق	من الصندوق (العدد)*
صندوق رسملة سوق الأسهم	1,275	775	500	6	4	8	1
صندوق رسملة الديون الثانوية	1,725	225	1,500	29	196	254	4
الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1,000	200	800	29	112	94	7
صندوق رسملة أفريقيا	182	–	182	–	3	–	–
صندوق رسملة المصارف الروسية	550	250	300	5	5	–	–
صناديق التحفيز	418	75	343	9	41	36	46
الصندوق العالمي للبنية التحتية**	1,430	200	1,230	27	298	293	7
صندوق الصين - المكسيك	1,200	–	1,200	–	6	–	–
صندوق تشجيع نمو المؤسسات المالية	344	150	194	–	–	–	–
الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة	406	81	325	–	–	–	–
صندوق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	–	–	–	–	–	–	–
صندوق ديون رائدات الأعمال (WED Fund)	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**8,530**	**1,956**	**6,574**	**105**	**665**	**685**	**65**

* عدد المدفوعات قد يتضمن مدفوعات متعددة لشركة أو صندوق واحد يستثمر فيه.

** يتضمن صندوق استثمار مشترك تديره شركة إدارة الأصول لحساب شركات توصية بالأسهم بالصندوق.

رسالة إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم جيم يونغ كيم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين. ويسر المديرون التنفيذيون الإفادة بأن المؤسسة قد قامت، في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2016، بزيادة الأثر الإنمائي المستدام لعملياتها من خلال استثمارات القطاع الخاص والخدمات الاستشارية.

تابعونا

موارد الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

يتيح موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org) معلومات شاملة عن جميع أوجه أنشطة عملها، حيث يشمل معلومات عن كيفية الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والبيانات الصحفية والموضوعات والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالاستثمارات المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2016 إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا التقرير والترجمات عند توفرها بصيغة PDF. وهي متاحة على الموقع التالي: www.ifc.org/annualreport.

مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت

موقع مؤسسة التمويل الدولية
ifc.org

التقرير السنوي
ifc.org/AnnualReport

مؤشر وسائل الإعلام الاجتماعي
ifc.org/SocialMediaIndex

فيسبوك
facebook.com/IFCwbg

تويتر
twitter.com/IFC_org

لينكيدان
on.ifc.org/ifcLinkedIn

يوتيوب
youtube.com/IFCvideocasts

إنستجرام
instagram.com/ifc_org/

تقدير وعرفان

فريق إعداد التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية

Bruce Moats
مدير،
إدارة الاتصالات، مؤسسة التمويل الدولية

Lisa Kopp
مدير،
إدارة العلامة التجارية

Joseph Rebello
رئيس التحرير

Aaron Rosenberg
رئيس الشؤون العامة

Bhattiprolu Murti
استشاري التحرير

Thuy Dinh
محلل اتصالات

التصميم: **Addison**
www.addison.com

الطباعة: **Sandy Alexander**
www.sandyinc.com

تصوير فوتوغرافي

الغلاف: فليب مايكل / جيتي، ديليب بانرجي
الغلاف الداخلي: خاسار ساندغ / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحتان 4 – 5: أنام عباس / مؤسسة التمويل الدولية، محمد عيسى / مؤسسة التمويل الدولية، خاسار ساندغ / مؤسسة التمويل الدولية، إيوان باغوس / مؤسسة التمويل الدولية، بتريك ويجيرز / بانوس، غراهام كراوتش / البنك الدولي
الصفحة 6: أرشيف البنك الدولي، التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 1980، التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 1983
الصفحة 7: فيديو خاص لقناة إي بي سي الإخبارية (ABC News)، كريس ستاورز / بانوس بيكتشر، بريدج إنترناشيونال أكاديميز
الصفحة 8: أنام عباس / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 10: أرتوركوس / جيتي
الصفحة 12: سفين توفين / بانوس
الصفحة 14: لينغي زاهو / جيتي
الصفحة 16: إيوان باغوس
الصفحة 18: دومينيك تشافيز / البنك الدولي
الصفحة 25: محمد سرور / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 27: لينغي زاهو / جيتي
الصفحة 28: إيوان باغوس / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 29: إيوان باغوس / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 38: مارتين روميرز / بانوس
الصفحة 39: بورت لافيتو درون
الصفحة 40: أنام عباس / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 42: إيوان باغوس / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 43: جورج أوسودي / بانوس
الصفحة 46: كولومبيا بانكاميا
الصفحة 48: كاثرين تراوتيس
الصفحة 50: إيوان باغوس / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 52: وسام نصار
الصفحة 53: إيوان باغوس / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 56: إيوان باغوس / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 58: إيوان باغوس / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 61: أنام عباس / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 64: جان ماري هيدنجر
الصفحة 65: خاسار ساندغ / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 66: ماريا نافارو / إساسيو بارتيسيبايوس إيوان باغوس / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 68: إيفهين سافيلوف / مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 69: إيفهين سافيلوف / مؤسسة التمويل الدولية، وموتتين هازيناتس ليمتد
الصفحة 95: غرانت إليس / مجموعة البنك الدولي

IFC
International Finance Corporation
WORLD BANK GROUP
عقود من الخبرة

خلق الفرص حيثما
تشتد الحاجة إليها

2121 PENNSYLVANIA AVENUE, NW
WASHINGTON, DC 20433 USA

202 473 3800
ifc.org

#ifcexperiencematters